عمـران محمـد بورويـس
المحامـي

" برنـامج إعـادة بنـاء الدولـة

و ترميـم الوطـن "

2015/6/15

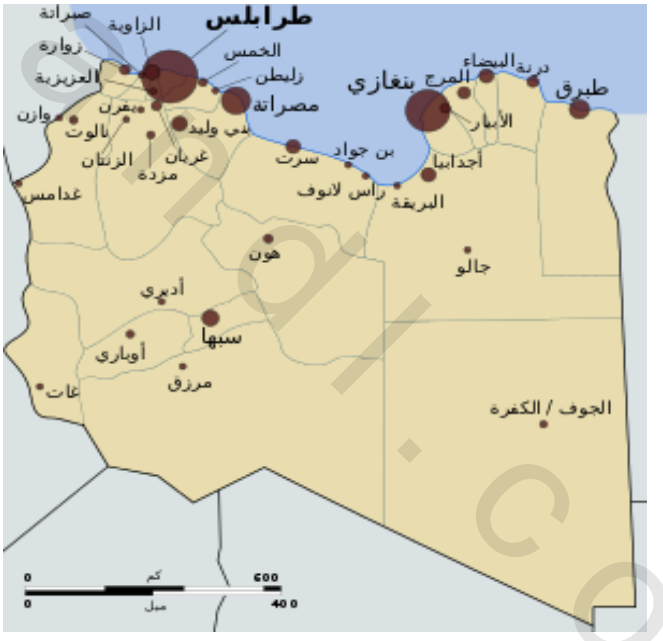

www.burwais.com

برنامج إعادة بناء الدولة وترميم الوطن

هذا البرنامج معد أصلا للطرح على القاعدة العريضة للشعب الليبي .. أي السلطة الخامسة في ليبيا .. التي هي سلطة أصيلة .. سلطة كل الناس .. بالساحات والميادين والشوارع. فإليهم أقدم هذا البرنامج / الرؤية .. إن اقتنعوا به .. طالبوا الحكومة اوالإدارة ممثلة في سلطاتها الثلاثة : التشريعية والقضائية والتنظيمية بتطبيقه .. مع دعمهم ومساهماتهم ومتابعاتهم.

إضافة إلى جهود السلطة الرابعة : الصحافة الورقية والرقمية ووسائل الإعلام.

والسلطة الخامسة تحتاج إلى تنظيم وتثقيف وتوعية لتؤدي دورها.

الناس .. الآن في كامل ربوع الوطن .. محتاجين إلى : الأمن .. والأمان .. والخدمات الحياتية من مأكل وملبس ومشرب .. بالمستوى اللائق بالبشر المتحضر .. وحرية مسئولة .. وحياة كريمة .. وعدالة اجتماعية .. بعيدا عن المزايدات السياسية والدينية.

ومن المعروف أن "الشرعية" تتآكل بالبطء في الإنجاز ، كما تندثر بعدم الإنجاز.

——— . ——— . ———

obeikandl.com

بسم الله الرحمن الرحيم

برنامج إعادة بناء الدولة وترميم الوطن

(أ) تمهيد - خلفية تاريخية :

المتتبع لتاريخنا الوطني خلال القرن الأخير .. يرصد الأحداث التالية التي صنعها أو ساهم فيها الأجداد والآباء :

- استقرار الإمام المصلح الشيخ/ محمد على السنوسى بشرق ليبيا (1834-1969) وتأسيسه الزوايا السنوسية داخل وخارج ليبيا (الأخوان السنوسيين فيما بعد).
- المقاومة الوطنية المسلحة للغزو العسكري الإيطالي على امتداد تراب الوطن عام 1911، وبدء الحرب الليبية الإيطالية الأولى (1911-1915).
- تنازل الإمبراطورية العثمانية (الخلافة العثمانية) عن ليبيا لإيطاليا عام 1912 بموجب الاتفاقيات السرية العثمانية – الإيطالية الموقعة بمدينة لوزان بسويسرا، بما فيها فرمان (مرسوم) السلطان محمد الخامس الصادر يوم 1912/10/16 الموجه إلى سكان طرابلس وبرقة " بمنحهم استقلالاً كاملاً وتاماً رغبة في تجنب استمرار حرب مدمرة لكم ولعائلاتكم، وذات خطر على إمبراطوريتنا " !!؟؟
- إعلان تأسيس الجمهورية الطرابلسية – كأول جمهورية في الوطن العربي – بجامع المجابرة بمدينة مسلاته عام 1918. وتشكيل مجلسها الرئاسي الرباعي (رمضان السويحلي وعبد النبي بالخير وسليمان الباروني وأحمد المريض).
- انتخاب وتشكيل برلمان برقة عام 1921 ببنغازي، كأول برلمان منتخب بالوطن العربي.
- تكوين حكومة مصراته عام 1915 بزعامة رمضان السويحلي ، وتأسيس حزب الإصلاح الوطني عام 1919 بزعامة رمضان السويحلي وأحمد المريض.
- تأسيس إمارة اجدابيا عام 1920 برئاسة الأمير محمد إدريس المهدي السنوسي (على الدواخل).
- انعقاد مؤتمر سرت عام 1922 وتوقيع معاهدة سرت من (12) مادة. وذلك خلال فترة سنوات الهدنة بين المتحاربين، بعد معركة القرضابية (1915-1923).
- وصول موسوليني – زعيم الحزب الفاشستي الإيطالي للحكم عام 1923 عن طريق الانتخابات – وبداية العهد الفاشستي، وإلغائه لكافة الاتفاقيات والمواثيق المعقودة مع الأطراف الليبية، وبدء الحرب الليبية الإيطالية الثانية بشرق ليبيا بقيادة عمر المختار 1923-1931.
- بدء الحرب العالمية الثانية (1939- 1945) وإعلان إيطاليا الحرب على بريطانيا العظمي 1940/6/10, وبدء معارك الجنرال مونتجمري قائد الجيش الثامن البريطاني والجنرال روميل

قائد الفيلق الالماني والجنرال غراسياني قائد الفيلق الايطالي, بالصحراء المصرية الليبية, ثم انتصار قوات الحلفاء علي قوات المحور.

- تأسيس وتشكيل القوة العربية (الجيش السنوسي) كنواة للجيش الوطني الليبي يوم 9أغسطس 1940 بالكيلومتر (9) بمنطقة أبي رواش بالهرم باول الطريق الصحراوي الرابط بين القاهرة والاسكندرية, وتأسيس القوة المشتركة تحت اسم "السلطة البريطانية لجيش طرابلس برقة" , وتشكيل المجلس الاستشاري الأعلي بموجب الأمر رقم(1) الصادر يوم 1940/7/7.
- بدء عهد الادارة البريطانية العسكرية لإقليم برقة وطرابلس الغرب , والادارة العسكرية الفرنسية لاقليم فزان : 1943- 1951.
- بدء الجهود الوطنية لنيل الاستقلال: 1940- 1951.
  - تأسيس جمعية عمر المختار : 1942- 1951 (ثم الجمعية الوطنية).
  - تأسيس المؤتمر الوطني العام البرقاوي: 1948- 1950.
  - تأسيس المؤتمر الوطني الطرابلسي: 1949- 1951 (بزعامة بشير السعداوي).
  - بيان المؤتمر الوطني العام البرقاوي يوم 10 يناير 1948 "بأن ليبيا مستقلة من تاريخ توقيع إيطاليا علي معاهدة الصلح المؤرخة في 10 فبراير 1947, وإن وجود الادارة العسكرية المؤقته في ليبيا بعد ذلك هو وضع شاذ مجحف بحقوق البلاد وعليهم تسليم شئون البلاد للادارة الوطنية, علي أن تكون ليبيا حرة مستقلة كما يأتي:
    1- البلاد الليبية مستقلة استقلالاً تاماً موحدة بحدودها الطبيعية.
    2- لا نقبل استعماراً ولا وصاية ولا إنتداباً أجنبياً.
    3- أمير البلاد الشرعي المطاع علي ليبيا هو حضرة الأمير السيد "محمد إدريس المهدي السنوسي".
  - سفر الوفود الليبية من برقة وطرابلس للأمم المتحدة, وجهودهم لنيل الاستقلال.
  - ميثاق الحرابي وسكان درنة الموقع بجمعية عمر المختار بدرنة يوم 1946/4/8.
- تأسيس امارة وحكومة برقة ببنغازي يوم 1949/6/1.
- صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (249) بجلسة 1949/11/21 بإستقلال ليبيا بأسرع ما يمكن وعلي كل لا يجوز ان يتأخر عن أول يناير 1952, وهو إلتزام بتحقيق نتيجة وليس فقط ببذل عناية وتعيين السيد/ أدريان بلت مندوباً للامم المتحدة في ليبيا وتشكيل مجلسه الاستشاري من عشرة أعضاء ومكتبه القانوني. وامتدت هذه الفترة الانتقالية من يوم 1949/11/21 إلي يوم 1951/12/24.
- زيارة الأمير ادريس لطرابلس الغرب لأول مرة يوم 1949/7/11.
- قرار المعتمد البريطاني لطرابلس/ الوالي " البريجادير بلاكلي" بتشكيل حكومة مؤقتة بطرابلس برئاسة السيد/ محمود المنتصر .
- انتخاب السيد/ احمد سيف النصر رئيساً لفزان عام 1950.
- تشكيل لجنة الستين التاريخية لاعداد الدستور الليبي واعلانه يوم 1951/10/7 بمدينة بنغازي وقرار لجنة الستين التاريخية بتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة السيد/ محمود المنتصر.
- إعلان الأمير ادريس استقلال ليبيا يوم 1952/12/24 بمدينة بنغازي وانطلاق المملكة الليبية المتحدة بولاياتها الثلاثة: برقة وفزان وطرابلس, وتشكيل السيد محمود المنتصر أول حكومة ليبية بعد الاستقلال.

- إعلان الوحدة الليبية وتعديل الدستور الليبي عام 1963، وقيام المملكة الليبية إلى 1969/9/1.
- بدء العهد الجمهوري الأول: 1969-2011 بسيطرة تنظيم الضباط الوحدويين الأحرار بالجيش على مقاليد الحكم بقيادة معمر القذافي.
- بدء العهد الجمهوري الثاني: 17 فبراير 2011، وتأسيس المجلس الوطني الانتقالي يوم 2011/2/26 بمدينة بنغازي، ومكتبه التنفيذي ثم وزارتي الكيب وزيدان وانتخابات المؤتمر الوطني العام وملجس النواب و لجنة الستين الثانية.

بالإمكان مراجعة تفاصيل تلك الأحداث موثقة في كتابنا "ذاكرة الوطن" الصادر نهاية عام 2014، وطبعته الإلكترونية الصادرة بداية عام 2015 المنشورة على الشبكة العالمية، وبالكتب والمراجع الأخرى ذات الصلة بتلك الفترة الزمنية.

(ب) تـقـديــم :

إن الثورة "أية ثورة" تهدف - فيما تهدف إليه ، من انتفاضة على الظلم والطغيان والفساد والإفساد - إلى تغيير أنماط سلوكيات الناس السلبية واستبدالها بسلوكيات إيجابية. والعبء الأكبر في ذلك يقع على عاتق الإدارة (التي تدير الدولة) والحكومة (التي تحكم الناس).

والمواطن الليبي البسيط – هو تابع ومقلد أكثر منه مبدع – ولذا فإنني اعتقد بأن أي تغيير في أنماط السلوك اليومي "الآن" يقع أولا على الإدارة / الحكومة، ثم ثانياً على المواطن، الذي يحتاج الآن إلى توعية، وإلى قدوة حسنة يقتدي بها، وإلى تثقيف، من خلال التوجيه المستمر للسلوك السوي المتحضر، والقدوة الحسنة من المسئولين.

فالتسيب البسيط يقود إلى تسيّب أكبر .. ككرة الثلج المتدحرجة. والمخالفات البسيطة تقود إلى مخالفات أكبر.. ثم إلى كارثة.. وواقعنا المعاش قبل 17 فبراير وبعد 17 فبراير خير دليل على ذلك.

ولكي يشعر المواطن الليبي البسيط بأن هناك تغييراً قد حدث في "الوطن" ، يريد أن يري بأم عينيه شيئاً من ذلك على أرض الواقع.

وأهم شيء في نظر معد هذا البرنامج هو الشارع الليبي: إن ضبط الشارع الليبي، وحسن سلوك المواطن فيه يؤدي إلى ضبط أمور كثيرة في الوطن: كالبيت والمدرسة والجامعة، والمعهد والمسجد والشركة والمصحة والمستشفى والإدارات الحكومية و الحي ثم كامل المدينة، فالشارع النظيف المنضبط أول ما تقع عليه عين المواطن عند خروجه من بيته صباحاً، أو القادم إلى ليبيا عند وصوله إليها.

Opelkanri.com

والإجراءات العاجلة، المقترح اتخاذها لضبط انضباط الشارع في ليبيا لن تكلفنا الكثير من الوقت والجهد والمال، بل سيكون لها آثارا إيجابية وسريعة على نفسية المواطنين، فيلحظون الفارق بين الأمس واليوم .. وهو ما يدعم تفاؤلهم بالمستقبل القريب والبعيد.

فوقف الفوضى المرورية والتلوث البصري والعشوائيات، وسوء القيافة العسكرية، وعقلية الغنائم والسلبية وعدم الاكتراث، وغيرها، مظاهر يتعين علينا استبدالها، وآن آوان تغييرها ببدائل أفضل.

ولتكن شعار الحملة الجماعية : "حب الوطن من الإيمان" و" النظافة من الإيمان". والغالبية العظمى من الناس الليبيين يعولون كثيرا في تحقيق آمالهم وطموحاتهم وأحلامهم في وطن آمن موحد، وسلوكيات حميدة .. في الشوارع والساحات والميادين يفرضها سلطان القانون والاقناع معاً ، لتعود الصورة المشرفة والمشرقة للوطن ومواطنيه .. فلا وطن صالح بلا مواطنين صالحين.

ان اشراك الناس ودفعهم إلي تغيير نمط حياتهم وسلوكهم اليومي, وحياتهم المعيشية اليومية إلي الأفضل والأحسن, وبالامكانيات المتاحة - وهي إن أحسن استخدامها امكانيات خلاقة وواعدة - هدف علينا جميعاً تحقيقه.

إن هدفنا هو استنهاض همم سكان المدينة (أي مدينة ليبية) وإفهامهم بأن لا أحد يهمه أمرها (أي أمر وأحوال مدينتهم) أكثر من أهلها وسكانها, وذلك عن طريق الاستفادة من القدرات والامكانيات الكامنة بالمدينة وتوظيفها لمصلحة سكانها. (وابلغ مثال علي ذلك ما حدث للصين من عام 1945 حتي 40 سنة بعدها).

ونرى إمكانية ترجمة ما أسلفنا من خلال البرامج والخطوات الموضحة تباعاً في هذه الصفحات، و التي إرتأينا تقسيمها الى قسمين ، القسم الأول الأعمال و المهام المناطة بالحكومة والقسم الثاني الأعمال والمهام المناطة بالبلديات عموماً (مدن أو قرى ، صغيرة أو كبيرة) وعلى التفصيل التالي .

obeikandl.com

القسم الأول - أعمال ومهام مناطة بالحكومة :

أولا – مبادئ وأساسيات برنامج الحكومة :

1- مقر مجلس الوزراء (الحكومة) مدينة طرابلس (العاصمة) – بعد إخلائها من كافة التشكيلات المسلحة – ولها مقرات رئيسية بكل من بنغازي وسبها، تمارس من خلالها كامل مهامها. مع إعطاء كامل الصلاحيات لوكلاء الوزارات والمدراء العامون والمدراء، حسب التسلسل الإداري والنظم الكفيلة بحسن الأداء الحكومي، والابتعاد عن المركزية البغيضة.

2- تشكيل حكومة مصغرة لفترة انتقالية محدودة، تجنبا للمصاريف الباهضة التي ترهق الميزانية العامة بلا مبرر.

3- قيام رئيس الحكومة ونائبيه والوزراء بواجباتهم الإدارية والسيادية والسياسية من داخل الوطن والتزامهم بعدم السفر للخارج طيلة مدة الحكومة الحالية، والاكتفاء بتكليف وتفويض السفراء القائمين بالأعمال ورؤساء البعثات الدبلوماسية الليبية بالخارج والقناصل بالإنابة عنهم في اللقاءات والمؤتمرات التي تعقد بالخارج حفاظا على المال العام وتركيزا على العمل بالداخل الذي هو الأساس.
والعمل على استقبال رئيس الوزراء ونائبيه والوزراء لممثلي الدول الزائرين لليبيا داخل ليبيا، بما يستتبع ذلك من تخصيص اماكن معدة للضيافة.

4- تقليص عدد العاملين بالخارج من دبلوماسيين وملحقين وموظفين بكل السفارات والبعثات الليبية بالخارج وإعادتهم إلى الوطن للمشاركة في إعادة بنائه، مع إعادة توزيعهم على سابق أعمالهم أو إحالتهم على الخدمة المدنية تمهيدا لإلحاقهم بأعمال مناسبة. وقفا لهدر ميزانية وزارة الخارجية خلال السنوات الأربع الماضية والملحقيات الأخرى التابعة للوزارات الأخرى.

5- عدم تعيين سفراء إلا من خلال السلك الدبلوماسي وإنهاء خدمات السفراء الحاليين من غير رجال السلك الدبلوماسي. لان ذلك يمثل اعتداءً على حقوق اعضاء السلك الدبلوماسي.

6- تطبيق لا مركزية الإدارة من خلال إنشاء محافظات وبلديات تملك سلطات واسعة تنفيذية طبقا لما سيوضحه الدستور المرتقب.

7- يفضل أن يكون البرلمان الليبي بغرفتين: مجلس للنواب يتم انتخابه من الناس طبقاً لعدد السكان بكل دائرة انتخابية. ومجلس للشيوخ يكون انتخابه للبرلمان من الناس، أو من خلال مجلس النواب، ولكن بعدد متساو من الشيوخ بكل إقليم 20+20+20= 60 شيخا وسيدة، لتحقيق التوازن السكاني، يكون مقره بمدينة بنغازي.

8- مصرف ليبيا المركزي، يكون له 3 مقرات رئيسية بطرابلس وبنغازي وسبها، وعدد من الفروع بالمدن الأخرى، ويعاد النظر في قانونه ومجلس إداراته والتشريعات المنظمة له.
9- الغاء منصب المفتي، فلسنا في حاجة الى ولاية الفقيه في ليبيا، خاصة بعد التجربة المرة التى عاشها الشعب الليبي مع المفتي الصادق الغرياني.

ثانياً - في مجال المساءلة والمحاسبة : بمعنى المساءلة بأنواعها الجنائية والادارية والتشريعية :

- مساءلة ومحاسبة كل من تولى منصبا أو مسئولية عامة، مدنية أو عسكرية، منذ 17 فبراير 2011 إلى الآن 2015 ، داخل ليبيا أو خارجها.
- مساءلة ومحاسبة كل من تولى منصبا أو مسئولية عامة منذ 1969/9/1 داخل أو خارج ليبيا .
- تطبيق قانون من أين لك هذا؟ وغيره من التشريعات ذات العلاقة على كافة المواطنين والمقيمين بالداخل أو الخارج.
- تطبيق قواعد ونظم العدالة الانتقالية كما هي واردة بالتشريعات النافذة والمحلية والدولية.
- وقف مرتبات جميع المتغيبين عن أداء واجباتهم الوظيفية الوطنية من مدنيين وعسكريين، ومساءلتهم قانونيا.
- تفعيل منظومة الرقم الوطني على جميع الليبين لضبط ومنع انفلات تعدد المرتبات.
- فتح تحقيق شفاف في عملية تحويل (2) مليار من البنك المركزي الوطني أيام حكومة الكيب أوزيدان إلى مصر خلال عهد الرئيس محمد مرسي وإعلان نتائجه على الناس (السلطة الخامسة).
- فتح تحقيق شفاف في عملية السطو المسلح على حمولة (56) مليون دينار ومبالغ أخرى بالدولار واليورو بمطار سرت عام 2014 كانت محمولة لفرع البنك في سرت رغم الاستيلاء عليها نهارا جهارا وبعلم وتواطؤ الحكومة والمؤتمر الوطني، وإعلان نتائجه على الناس (السلطة الخامسة).

ثالثاً - في مجال الأمن الوطني:

1- متابعة جهود إعادة تأسيس أجهزة الشرطة على أسس احترافية حديثة، يكون ولاءها لله والوطن والمواطن فقط، وتفعيلها وتزويدها بما تحتاجه من آليات ومعدات وأدوات تعينها على أداء واجباتها الأمنية.
2- العمل المستمر على رفع الكفاءة الاحترافية لأجهزة الشرطة المتنوعة، من خلال الدورات المكثفة ورجال الأمن، بالداخل والخارج، وانتهاج أسلوب تعيين خريجي الجامعات بجهاز الشرطة بعد إعدادهم عسكريا.

openkanon.com

3- بناء مراكز شرطة حديثة متطورة ومجهزة يكون شعارها المرفوع على مبانيها "الشرطة في خدمة الوطن والمواطن" يقصدها الموطن لتحميه من أي اعتداء عليه أو على حقوقه. واعتماد نموذج معماري موحد يفي باحتياجات رئيس وضباط وجنود المركز، وإعاشتهم، ويعمم على كافة أرجاء الوطن مع مراعاة اجواء الطقس، وتزويدها بعدسات المراقبة وكشف الألغام والمتفجرات.

4- تسريح من يثبت عدم ولائه للوطن أو عدم قدرته أو عدم رغبته في مواصلة عمله بأجهزة الشرطة، أو عدم انضباطه في أداء واجباته.

5- **بناء القوة المتحركة الجديدة:** على غرار القوة المتحركة زمن المملكة، بتسليح حديث خفيف ومتوسط وآليات سريعة الحركة وطيران مروحي عمودي، لحراسة المنشآت الحيوية (النفطية والملاحية وغيرها)، تمكنها من التدخل السريع، لمساندة الجيش الوطني واجهزة الشرطة وتتكامل معهما، لتعزيز استتباب الأمن والمحافظة عليه، والضرب بيد من حديد على العابثين به. وقوامها (50) خمسون ألف جندي لتغطي كامل تراب الوطن.

6- تركيب عدسات (كاميرات) إلكترونية فائقة الجودة بمعظم المحاور والشوارع والميادين بالمدن بحيث تشمل (3) كاميرات:

أ- الأولى : لرصد الحالة المرورية.

ب- الثانية: للتعرف على اللوحات المعدنية للسيارات المخالفة وغير المخالفة.

ج- الثالثة : لرصد تحركات الأشخاص (المارة) وتتابع الأحداث لضبط الشارع أمنيا ومروريا.

7- تنظيم وتسجيل وحصر العمالة العربية والأفريقية والآسيوية الوافدة: منذ دخولها للبلاد لحين الخروج منها، ووضع الإحصائيات والبيانات الخاصة بها بقصد السيطرة عليها ومعرفة أعدادها ونشاطها الخدمي والإنتاجي، والإجرامي أيضا، ومراقبتها صحيا.

<u>رابعاً</u> - في مجال الجيش الوطني والقوات المسلحة:

1- استكمال بناء الجيش الوطني الليبي بعقيدته الجديدة وولائه لكامل الوطن (ليبيا) لحماية حدود الوطن، الجوية والبحرية والبرية، والمشاركة في تعزيز الأمن والاستقرار خلال الأزمات وتسليحه جيدا بالأسلحة الحديثة، مع تنويع مصادر تسليحه والاستفادة من هيئة التصنيع الحربي العربي بمصر.

2- فصل وزارة الدفاع عن رئاسة الأركان، وتحديد اختصاصات كل منها وتعيين وزير دفاع.

3- رئيس الدولة هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة.

4- تعزيز بناء حرس الجمارك والإنتاج، باعتبارها قوة عسكرية نظامية مناط بها تطبيق قانونها الخاص وتشريعاتها، وتتبع رئاسة الوزراء / الحكومة، ووزارة المالية وتزويده بالإمكانيات والمعدات والآليات والأسلحة اللازمة لأداء واجباته بالمنافذ الحدودية، بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى.

Obeikandl.com

5- تعزيز بناء الحرس البلدي، باعتباره قوة عسكرية نظامية مناط بها تطبيق قانونها الخاص وتشريعاتها وتتبع رئيس الحكومة/ الوزراء، ووزير البلديات أو الحكم المحلي، وتزويده بالإمكانيات والمعدات والآليات والأسلحة اللازمة لأداء واجباته، وتجديد قيافته بما يتناسب وهيبة الدولة الجديدة.

6- الارتقاء بالقضاء العسكري (قضاء الحكم وقضاء التحقيق) طبقا للتوصيات الصادرة عن المؤتمر الخاص الذي عقد بمدينة بنغازي عام 2012، واعتباره الركن الخامس للجيش الوطني إلى جانب الإركانات الأربعة المعروفة.

7- دراسة إعادة تطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية بالجيش، أو فتح باب التطوع بالجيش سنويا للالتحاق بالكليات والمعاهد والمدارس العسكرية.

8- إجراء كافة التدريبات الاولية (تدريبات الأساس) والمتقدمة للعسكريين داخل ليبيا إما عن طريق مدربين ليبيين أو عرب أو أجانب.

9- إنشاء الكلية الحربية بمنطقة توكرة – كما كان مقررا لها من رئاسة الأركان عام 2013 – على أسس حديثة لتخريج ضباط أكفاء، إلى جانب إنشاء كلية للقيادة وأركان الحرب بها.

10- تطوير الكلية البحرية العسكرية بطرابلس.

11- تطوير الكلية الجوية العسكرية بمصراته.

12- إنشاء القوة المتحركة: لمساندة الجيش الوطني وأجهزة الشرطة من (50) ألف جندي لتغطي كامل تراب الوطن، كما سلف البيان.

13- مطلوب حرص العسكريين على حسن ارتداء القيافة العسكرية الكاملة، فللقيافة العسكرية هيبتها وشرفها، فلا ينبغي الاستهتار بها.

14- ومن المعروف أن نواة الجيش الوطني الليبي كانت قد زرعت يوم 9 أغسطس 1940 - الذي اتخذ فيما بعد الاستقلال عيدا وطنيا – عندما اتفق الأمير/ محمد إدريس المهدى السنوسي رحمه الله مع القيادة العامة للجيوش البريطانية التي كانت ترابط بأرض مصر – مع بداية الحرب العالمية الثانية – على تشكيل القوة العربية أو ما يعرف بالجيش السنوسي من الشباب الليبي المتواجدين بمصر ومن الأسري الليبين الذين كانوا مجندين إجباريا بصفوف الجيش الإيطالي، لمساندة الجيش الثامن البريطاني في عمليات تحرير ليبيا من الجيوش الإيطالية والألمانية، وكان يسمى أيضا جيش طرابلس برقة، وبلغ تعداد أفراده أحد عشر ألف مجندا من رتبة ملازم أول ملازم ثان وضباط وجنود من كافة أنحاء ليبيا.

وجاري الآن الاعداد للاحتفال بالذكرى الماسية الـ (75) لتأسيسه بمنطقة أبي رواش بالكيلو متر (9) بالهرم بأول الطريق الصحراوي الرابط بين القاهرة والإسكندرية، وإعادة هيبته وتزيينه ليكون مزارا وطنيا دائما، وشاهدا على عمق العلاقات القوية بين الشعبين المشقيقين الجارين.

<u>خامساً ـ في مجال الصحة العامة: مجانية الخدمات الصحية للمواطنين:</u>

obeikandi.com

1- العمل على رفع كفاءة الأطباء والعاملين الفنيين والإداريين بشكل مستمر بقطاع الصحة العامة، بالمستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات بالمدن والقرى والواحات، من خلال الدورات التخصصية وتوفير المجلات والدوريات والكتب العلمية، وإحضار الخبراء لمتابعة المستجدات العلمية الطبية.
2- العمل على تجهيز المستشفيات والوحدات الصحية بالمعدات الحديثة، وتوزيعها توزيعا جغرافيا عادلا.
3- تنظيم البعثات الدراسية للخارج قصيرة ومتوسطة الأجل، وتوزيعها توزيعا عادلا على العاملين بالقطاع.
4- تشجيع القطاع الخاص على إقامة المراكز والمصحات والمستشفيات بكامل الوطن، إيواءًوتشخيصاً ومعالجة، بما يوفر فرص عمل جديدة للناس ويستوعب الخريجيين من المعاهد والمدارس والكليات الطبية، مع مطالبته برفع مستوى كفاءة العاملين به، وهو ما ستفرضه الطبيعة التنافسية لهذا القطاع.
5- تشجيع السياحة العلاجية الداخلية بإقامة المراكز المتخصصة المتوطنة، كعلاج بعض أمراض الروماتيزم عن طريق المشافي الطبية الطبيعية بالصحراء، أو علاج بعض الأمراض الجلدية بالمياه الكبريتية المتواجدة في بعض المناطق.
6- إعادة تأهيل مستشفى شحات للأمراض الصدرية كمركز متخصص متوطن، المقام منذ العهد الإيطالي – بحيث يستقطب ويعالج الحالات الخاصة من كافة أنحاء ليبيا.
7- العمل على تقليل ثم إنهاء اضطرار المواطنين، المرضى والجرحي، للسفر للخارج للعلاج، ووقف نزيف أموال الخزانة العامة المهدورة خلال السنوات الأربعة الماضية، وما نتج عنها من مشاكل اجتماعية وسلوكية كنا في غنى عنها لو حسنت النوايا، وذلك عن طريق:

أ- التعاقد مع مراكز صحية عالمية متقدمة لاستضافة أطقمها الطبية رفيعة المستوى (المستشارين) طبيا وتمريضيا وفنيا لقضاء مدد زمنية محددة قصيرة أو متوسطة، شاملة كل التخصصات الطبية، بالمستشفيات العامة بطرابلس وسبها وبنغازي، لتوقيع الكشف الطبي على المرضى أو الجرحى داخل الوطن. مع ما لذلك من آثار إيجابية لا تحصى ولا تعد يأتي في مقدمتها التحاق الخريجين الجدد من الأطباء والطبيبات الليبيين بأولئك المستشارين الخبراء، كل حسب تخصصه، طيلة مدة الاستضافة، مما يساهم في صقل المهارات الطبية الوطنية ورفع مستواها العلمي الأكاديمي والتطبيقي، ويوفر على الخزينة العامة اموالاً طائلة، فضلا عن راحة الناس (المرضى والجرحى والمرافقين) من عناء السفر وتكاليفه ومشاكله.

ب- تخصيص مبنى المستشفى الليبي الأوربي بالقوارشة ببنغازي للجرحي وفاقدى الأطراف، وهو كمبنى جاهز لاستقبال الأطباء والفنيين والإداريين والتجهيزات اللازمة، بتوقيع اتفاق مع الشركة المالكة لمبنى المستشفى.

وقد سبق لنا تقديم مقترح مفصل عام 2012 بتكلفة زهيدة لرئيس الحكومة (الكيب) ووزيرة صحته د. الحمروش حول هذا المقترح ولكن ما من مجيب! وهكذا خسر الوطن والمواطن مليارات الدولارات والزمن المفقود والضائع والجهد، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

8- وضع ترتيبات أمنية مشددة بالمستشفيات والمراكز الطبية والمستوصفات العامة لحفظ الأمن وسلامة الأطباء والممرضين والعاملين بها، من خلال أجهزة الشرطة، أو الشركات الأمنية تحت إشراف مركز الشرطة بالمنطقة أو الحي.

9- التحقيق بجدية في ملف الجرحى منذ 17 فبراير 2011 حتى الآن.

<u>سادساً</u> – في مجال التعليم والتربية الوطنية:

مجانية التعليم العام للمواطنين بجميع المراحل الدراسية.

1- إعادة النظر في جميع المناهج التعليمية والتربوية، من خلال الدراسات المعمقة بهدف تخريج أجيال متسلحة بالعلم والمعرفة والتربية الوطنية، ترتقي بالنشء، وتجتنب أسلوب التلقين.
2- تطبيق برنامج اليوم الدراسي الكامل، من الساعة (8) صباحا إلى الساعة (4) مساء. مع توفير وجبة غذائية صحية للتلاميذ والطلبة والمدرسين والمدرسات، تدفع بالكامل من ميزانية وزارة التعليم والتربية والبلديات الواقع في محيطها المدارس. مما يقضي على تسرب المواطنين والمستخدمين بحجة توصيل أبنائهم من المدرسة إلى البيت أثناء الدوام الرسمي، ويخفف من حركة مرور السيارات بالشوارع إلى ما بين الساعة الرابعة مساء، ويزيد من التحصيل العلمي والتربوي للتلاميذ والطبة، ويوثق ارتباطهم بالمدرسة.
3- تشجيع تبادل الزيارات المدرسية بين المدارس بمختلف مناطق الوطن للتعرف على مناطقه وزيادة ارتباط نسيجه الاجتماعي.
4- صيانة المدارس العامة، وتوسيعها، والاهتمام بها بحيث تتيح للتلاميذ والطلبة إبراز مهاراتهم ومواهبهم الفنية والعلمية والرياضية في كافة مجالات الحياة.
5- الارتقاء بالمستوى العلمي والتربوي للمدرس والمدرسة، وإعادة توزيعهم بما يتناسب مع عدد فصول المدرسة واحتياجاتهم الفعلية، وإحالة الأعداد الزائدة على الخدمة المدنية لإعادة توزيعها على القطاعات الأخرى. أو على التقاعد الاختياري أو الإجباري.
6- منح المدرسين والمدرسات مرتبات مجزية تتناسب مع مجهوداتهم العلمية والتربوية الجديدة، والامتيازات العينية لتشجيعهم.

obeikandl.com

7- فتح المجال للتعليم الخاص، مع مراقبته والإشراف عليه، طبقا للتشريعات النافذة.
8- الاهتمام بالتعليم الفني الحرفي الصناعي والزراعي، وذوي الاحتياجات الخاصة.
9- الاهتمام بالتعليم العالي، ورفع كفاءة الجامعات العامة إدارة ومناهج، لتكون بالمستوى العالمي وتجنبا لصدور قرارات بعدم الاعتراف بشهاداتها، وبما يتناسب مخرجاته مع احتياجات السوق المحلي. والعمل على عدم تخريج خريجين بلا عمل.

سابعاً - في مجال المواصلات العامة والنقل: إحداث نقلة نوعية:

1- بإنشاء (12) مطار دولي حديث بأسلوب B.O.T .
2- النقل البري بين المدن.
3- النقل داخل المدن.
4- النقل البحري والموانئ البحرية.
5- السكك الحديدية:

أنشأ الإيطاليون خطين للسكة الحديد بالشرق يربط الأول مدينة بنغازي بمدينة المرج مارا بمدينة الابيار، ويربط الثاني مدينة بنغازي بمدينة سلوق مارا بجردينة. كما أنشأو خطاً بالغرب يربط مدينة طرابلس بمدينة زوارة مارا بالزاوية، لكنها ألغيت منتصف العهد الملكي، ولا ندري لماذا؟

ثم أواخر عهد القذافي أنشئت هيئة مستقلة للسكة الحديد شرعت في تنفيذ مخططها وإنشاء محطات له بالمدن، ثم توقف المشروع بعد ثورة 17 فبراير. يتعين الآن إعادة دراسة جدواها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وإعادة إحيائها والاستفادة منها.

6- الطرق العامة الرئيسية الرابطة بين المدن:

إن الاهتمام بالطرق العامة الرئيسية في ليبيا من أولويات البنية التحتية والتخطيط الاستراتيجي لإعادة بناء الدولة وتعمير الوطن، سواء بالنسبة للطريق الساحلي الرئيسي الرابط ما بين الحدود المصرية شرقا إلى الحدود التونسية غربا بطول (1900) كيلو متر، والطريق الرئيسي طرابلس سبها، والطرق الداخلية الرئيسية الرابطة بين مدن أجدابيا – أوجلة – جالو – جخرة – الكفرة، والطرق الأخرى طريق سرت – ودان – الجفرة – وتنفيذ مشروع الطريق الموازي لشاطئ البحر الرابط بين مدينتي سوسة وتوكرة، وغيرها.

وذلك بالبدء في تنفيذها من الآن، وتقسيمها إلى قطاعات توزع بين الشركات الوطنية والشركات الأجنبية أو المشتركة، بكراسات عطاء واضحة وشفافة وبأسلوب B.O.T : إنشاء تشغيل تحويل بحيث يحق للشركة المنفذة جباية رسوم المرور على الطريق لمدة 15 أو 20 سنة لاسترجاع ما أنفقته على الطريق. وهو نظام معمول به في أغلب الدول.

7- إنشاء (12) مطار عالمي جديد بكامل الوطن:

بالتنسيق ما بين الحكومة ووزارة المواصلات والنقل وهيئة الطيران المدني والبلديات المختصة.

منذ عدة عقود احتاج الناس في تنقلاتهم جوا من وإلى ليبيا إلى التمتع بالخدمات المتوفرة في أغلب مطارات العالم المتمدن بدلا من الخدمات المتدنية التي تقدم لهم في مطاراتنا المحلية، بما في ذلك مبنى مطار طرابلس العالمي الذي أحرقته النفوس الخبيثة، رغم دخل البلاد الهائل الناتج من النفط طيلة العقود الخمسة الماضية. وتأمل الناس خيرا بعد ثورة 17 فبراير، ولكن الوضع السيء للمطارات استمر، بل وازداد سوءا للأسف الشديد، وكنا جميعا نأمل الأفضل. لكن المليارات أهدرت في غير موضعها بل وسرقت ونهبت جهارا نهارا.

حان الوقت الآن لنضع، جميعا الأمور في نصابها الاستراتيجي الصحيح، فيما يتعلق بهذا المطلب الاستراتيجي من خلال البدء باتخاذ القرار وتنفيذه بإنشاء (12) أثنى عشر مطارا دوليا بمواصفات عالمية حديثة منها: ثلاث مطارات كبيرة بكل من بنغازي وسبها وطرابلس و (9) تسع مطارات متوسطة بكل من طبرق ولبرق والكفرة وسرت ومصراته وهون وغدامس وأوباري وغات. آخذا في الاعتبار حركة تنقل المسافرين والبضائع جوا طيلة الخمسين سنة القادمة. وهو ما سيوفر العديد من فرص العمل للناس وللاستثمارات المحلية، وتوسيع وتنويع مصادر الدخل، وربط ليبيا بسائر أوروبا وبسائر أفريقيا – تكون البوابة الجوية لكل منهما – ويساهم في التنمية المكانية ويقضى على البطالة بين الشباب والشابات، ويطور السياحة الداخلية والخارجية، ويعزز من ازدهار الوطن والتفاخر به. وذلك خلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن سنتين، ولن يرهق ميزانية الدولة؛ بل سيوفر لها أرقاما فلكية ستنفقها على التعليم والصحة والأمن والجيش لرفع مستويات الخدمات المقدمة لتلك القطاعات. ولكن كيف؟

عن طريق استخدام أسلوب B.O.T (بناء، تشغيل، تحويل) المتعارف عليه عالميا. أي عن طريق طرح مناقصات عامة بين الشركات العالمية، المتخصصة في إنشاء المطارات ضمن كراسة العطاء لإنشاء (12) الاثنى عشر مطارا في ليبيا توزع بين الشركات المتقدمة.

بمعنى أن تقوم الشركة التي يرسى عليها العطاء بإنشاء المطار كاملا بكل مرافقه وتشغيله وإدارته على نفقتها (أي من ميزانية الشركة) مقابل تحصيل كامل داخل المطار طيلة مدة الامتياز (15 سنة أو 20 سنة) ثم تقوم بتسليمه للحكومة، ومقابل تشغيل وتدريب عدد من المواطنين أثناء فترة تشييد المطار وأثناء فترة تشغيله وإدارته.

مع استمرار تشغيل المطارات الموجودة حاليا لحين الانتهاء من إعداد المطارات الجديدة. وليس بكاف أن يقوم المسئولين باتخاذ قرارات تلفيقية كإقامة صالات للمسافرين بالمطارات لا تسمن ولا تغني من جوع.
والجدير بالذكر هنا ويتعين التأكيد عليه هو أن إدارة كافة مطارات الدولة وموانيها البحرية ومنافذها الجوية والبرية والبحرية يجب أن تكون تحت سلطة الدولة وسيطرتها وإمرتها وليست تحت إمرة أو سيطرة أي جهة أو قبيلة أو تنظيم، ويتم الضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه، فردا أو جماعة، بأن يتلاعب في هذا الشأن السيادي.

نبذة عن نظام B.O.T:

يقصد بنظام البناء والتشغيل والتحويل مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل بعض المشاريع الحكومية لفترة محددة تعود بعدها ملكية المشروع للدولة. فهو إلى حد كبير – صيغة من صيغ الخصخصة. وهو من زاوية أخرى شكل من أشكال تمويل المشروعات العامة. ومعظم الدول النامية تنظر إلى هذا النظام من زاويته التمويلية وانعكاساته الإيجابية على الميزانية العامة وموارد الدولة أن مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ وتشغيل المشروعات العامة يولد فرص استمرارية كثيرة وكبيرة تجتذب العمالة الوطنية من مختلف الاختصاصات والمستويات، وتوطن المدخرات، وتوسع قاعدة الملكية وتنشط الأسواق المالية وتشجع الاستثمارات الأجنبية المقرونة بتقنيات حديثة. كما أنها في نفس الوقت ترفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية للمشروعات الحكومية، وتخفض تكاليف الخدمات العامة، وتطور القدرة التنافسية للشركات الوطنية في السوق الدولية.

توسيع الموانئ البحرية القائمة وإنشاء موانئ جديدة:

أ- بالتوازي مع إنشاء المطارات الحديثة ينبغي توسيع الموانئ البحرية القائمة حاليا وزيادة قدرات استيعابها للسفن الكبيرة، والأحواض، بضائع وركاب، مع إنشاء صالات للركاب للسفن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة واليخوت وقوارب النزهة.
اليخوت وقوارب النزهة كانت حكرا على البعض ومحرمة على غالبية الناس.

ب- إنشاء ميناء بحري بسوسه، وقد صدر قرار بإنشائه، وسبق أن تم تحسينه قبل ثورة 17 فبراير، ولكنه يحتاج إلى توسيع ليفتح مجالات جديدة للعمل للناس بالمدينة وضواحيها.

ج- تطوير ميناء درنة وربطة بأحد موانئ جزيرة كريت اليونانية، المقابلة لمدينة درنة ولا يفصل بينهما سوى (5) ساعات سفر بالبحر، وذلك لخلق فرص عمل جديدة ومجالات استثمار تساهم في تطوير الحياة بمدينة درنة وضواحيها التي عاشت كثيرا من الحرمان والحيف والإهمال.

وقد كانت كريت زمن الإمبراطورية الرومانية تشكل مع برقة إقليما إداريا واحدا فكان القنصل (نائب الإمبراطور) يقضي ستة أشهر من السنة متنقلا بينهما.

د- الاهتمام بالموانئ المخصصة لقوارب صيد الأسماك بكافة الموانئ البحرية، وإنشاء أسواق حديثة مجهزة لحفظ وبيع الأسماك بقربها.

ثامناً - في مجال القضاء، الجالس والواقف، محراب العدالة:

يشكل القضاء الضلع الثالث للسلطات الثلاثة في المجتمعات الحديثة.
ويقصد بالقضاء الجالس قضاء الحكم، وبالقضاء الواقف قضاء التحقيق والاتهام والمرافعة (النيابة العامة والمحامون الخواص أو محاموا الدولة "إدارة القضايا").
والأمر الجوهري في هذا المجال يتمثل فيما يلي:

أولاً: إلغاء جميع المحاكم الاستثنائية، وعدم السماح بإعادتها، ليتمكن المتهم من المثول أمام قاضيه الطبيعي.

ثانياً: رفع كفاءة جميع العاملين بالهيئات القضائية، والارتقاء بمعارفهم وثقافتهم القانونية عن طريق تكثيف الدورات التعليمية المتعاقبة لهم، محليا ودوليا، واستمرار تأهيلهم تقنيا باستخدام الحواسيب ومنظومات برامج شبكات المعلومات القانونية العربية والأجنبية، ومن بينها برنامج "تطوير الممارس القانوني العربي" التي يشمل على أكثر من مليون صفحة متخصصة بفروع القانون والقضاء بما فيها منظومة للتشريعات الليبية منذ العام 1951 وأحكام محكمتنا العليا منذ العام 1953 حتى العام 2013 المتضمنة لأكثر من مائة ألف صفحة ورقية مبوبة ومفهرسة، كما هو مبين بالملحق.

ثالثاً: إدخال الإصلاحات القضائية التالية على نظامنا القضائي الحالي:

1- تطبيق فكرة وحدة القضاء الابتدائي/قضاء البداية: مبررات إلغاء القضاء الجزئي ودمجه بالقضاء الكلي:
بمعنى إلغاء المحاكم الجزئية واختصاصاتها، وإلغاء مفهوم القاضي الجزئي ودوره، وهذا يحتاج إلى تدخل تشريعي بطبيعة الحال بتعديل قانون نظام القضاء. فالاختصاص القيمي للقاضي الجزئي (300 جنيه إلى ألف جنيه) والاختصاص المحلي، وكذلك الاختصاص الاستثنائي (م 43 مرافعات ودعاوي الحيازة وبعض دعاوي الأحوال الشخصية) لم يعد مجدي، وقد أرهق المتقاضين والجهاز القضائي.
ولأن المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في جميع الدعاوي المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، ولأن الإغراق في الشكليات أمر غير محبب لأنه يبتعد عن تحقيق مفهوم تسريع العدالة وتبسيطها، ولأن التقليل من الدفوع المتعلقة بالاختصاص في الدعاوي المنظورة أمام المحاكم، كل ذلك يؤدي إلى الدخول في صلب موضوع النزاع للفصل فيه بأسرع وقت ممكن.

ونرى أنه من فوائد ومزايا دمج القضاءين الجزئي والكلي في قضاء واحد، كما أشرنا، يؤدي إلى حسم موضوع النزاع والفصل فيه، بدلا من تضييع الوقت والجهد ابتداء واستئنافا ونقضا لحسم مسألة الاختصاص.

2- ونرى أن من شأن الاعداد الجيد للقاضي يؤهله للفصل فيما يعرض عليه من قضايا ونزاعات بحكم منهٍ للخصومة في مرحلتها الابتدائية، باستحداث نظام شبيه بنظام القاضي المتربص المعمول به بتونس. بمعنى أن يجلس القاضي المعين حديثا إلى جانب قاضي كفوء مستمعاً لسنة قضائية تتشكل أثناءها عقليته كقاضي وتصقل بالممارسة والإطلاع.

3- زيادة الاهتمام بمعهد إعداد القضاة، وكذلك معاونيهم من كتبة جلسات ومحضري إعلان وتنفيذ وإداريين ورفع تأهيلهم.

4- تحديد الحد الأقصى/الأعلى للقضايا المنظورة أمام الدوائر الابتدائية والاستئنافية بما لا يجاوز (30 أو 40 ملف) بالجلسة الواحدة، عن طريق زيادة عدد الدوائر ورفع كفاءة القضاة.

5- إلغاء تعدد المحاكم الابتدائية بمدينتي بنغازي وطرابلس: والاكتفاء بمحكمة ابتدائية واحدة تقسم إلى عشرين أو ثلاثين دائرة بحسب حجم العمل القضائي، ومن مزايا هذا الإلغاء ما يلي:

أ- تعيين كبير كتاب واحد (أمين عام/مسجل) للمحكمة ويساعده عدد من المعاونين.

ب- تعيين رئيس قلم واحد للمحكمة ويساعده عدد من المعاونين.

ج- وجود خزينة واحدة بالمحكمة ويمكن أن يكون لها فروع.

د- تعيين كبير محضرين واحد يساعده عدد من المعاونين مع تواجد جميع المحضرين وحسن توزيع العمل بينهم ومدهم بوسائل النقل والمعدات اللازمة لعملهم، ويؤدي إلى التقليل من الدفوع المتعلقة ببطلان الإعلانات القضائية.

6- إنشاء دوائر متخصصة بالمحاكم الابتدائية للقضايا التجارية، والقضايا ذات الطبيعة الخاصة المتشابهة.

7- إنشاء قضاء إداري مستقل عن القضاء المدني.

8- ميكنة الجهاز القضائي تمشيا مع عصر التقنية، وإنشاء مواقع إلكترونية لكل محكمة ابتدائية واستئنافية والمحكمة العليا.

9- إنشاء أكثر من مقر للمحكمة العليا لتفعيل وتسريع عملها. وقد كانت زمن المملكة تجلس ستة أشهر بمدينة بنغازي وستة أشهر بمدينة طرابلس خلال العام القضائي.

10- الاهتمام بدور المحاكم والنيابات والهيئات القضائية، وتصميم مبان خاصة بها، حرصا على هيبة القضاء ورجاله، وضبط النظام والأمن بها، وإرشاد المتضامنين إلى قاعات المحاكم وحجرات التحقيق وأقسام المحكمة.

11- تفعيل دور الشرطة القضائية والعمل على رفع مستواها الفني والإداري.

12- إعادة النظر في قانون الرسوم القضائية بما يكفل مبدأ حرية التقاضي ولا يرهق المتقاضين، باعتبار أن العدالة مجانية. وتوحيد العمل به بكافة المحاكم والنيابات.
وقد سبق لنا تقديم ورقة عمل/محاضرة بعنوان نظرة نقدية لنظامنا القضائي ألقيت بمقر نقابة المحامين بطرابلس مساء يوم 2010/4/28 مبينة بالملحق.

تاسعاً - في مجال ترشيد الاستهلاك وعدالة التوزيع: إلغاء الدعم واستبداله بدعم نقدي:

1- إن إلغاء الدعم على السلع الغذائية الأساسية واستبداله بالدعم النقدي للمواطنين خطوة أساسية وقرار جرئ يتعين اتخاذه الآن من شأنه أن يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح فعلاوة على أنه يرشد الاستهلاك وينهي الإسراف، فإنه سيقلل بنسبة 50% من جرائم وعمليات التهريب عبر المنفاذ الحدودية البرية/والجوية والبحرية، ويؤدي إلى إنهاء جرائم السرقة والاختلاس المتمثلة في التلاعب بأسعار المواد المورّدة، وفي توزيعها على الجمعيات الاستهلاكية لتمتلئ جيوب اللصوص بالمال الحرام على حساب فئات الشعب الليبي الفقيرة.
2- كما أن إلغاء الدعم على البنزين بشكل تدريجي إلى أن يلغي تماما خلال 3 أو 5 سنوات القادمة من شأنه تقليل جرائم تهريبه عبر المنافذ الحدودية، ويعيد توزيع الأعباء على المواطنين والسكان حتى لا يستفيد من الدعم من لا يستحقه: فمن يمتلك عدة سيارات خاصة يستفيد من الدعم الحالي للبنزين على حساب المواطن الذي لا يملك سيارة واحدة.
3- لكن ينبغي دراسة تجنب الآثار السلبية المصاحبة لتطبيق القرار في بدايته، عن طريق معالجتها بحكمة وحسم.

ظاهرة بيع الأسمنت بالسوق السوداء واسطوانات الغاز:

يتعين إنهاء هذه الظاهرة السيئة وذلك عن طريق:

- الأسلوب الأمني بملاحقة تجار السوق السوداء من خلال الحرس البلدي والشرطة ومصادرة كل الكميات المضبوطة، وهذا يتطلب ذراعا أمنية قوية للدولة.
- بأسلوب إغراق السوق بالأسمنت المستورد واسطوانات غاز الطهي من خلال السماح للقطاع الخاص باستيرادها.

عاشراً - الاستفادة من الطاقة المتجددة: الشمس والرياح :

يؤكد الخبير العالمي للطاقة المتجددة د. هاني النقراشي "بأن الأمل في الشمس فهي وقود أبدي يكفي الاحتياجات المحلية من الكهرباء والتصدير. وأن أهم خاصية للطاقات

المتجددة هي أنها هدية شبه مجانية من الوهاب الأعظم. وهي فوق ذلك أبدية لا تنضب، وكل ذلك يرشحها لأن تكون طاقة المستقبل.
وفي حديث صحفي له ننشره بالملحق يذكر بأن لديه دراسة في هذا الحقل تهدف إلى تحقيق الانتقال التدريجي إلى انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وتوضيح حدود استعمال الطاقات الاحفورية (النفط والفحم وغيرها) بما فيها الطاقة النووية. وأن المتاح من الإشعاع الشمسي في شمال أفريقيا والشرق الأوسط أكثر بمراحل من احتياج العالم كله – والمشتري المنتظر للكهرباء النظيفة – الاتحاد الأوروبي – سيحاول بطبيعة الحال الحصول على أدنى سعر مع أفضل الشروط لاستيراد الكهرباء النظيفة من جيرانه الجنوبيين، وهنا سيكون لذوي الخبرة أي الذين بدأوا أولا – ميزة تنافسية كبرى تعطيهم الأفضلية على من بدأ متأخرا.
فعلينا الاستفادة في ليبيا الجديدة من مثل تلك الدراسة وغيرها من الدراسات المتخصصة في هذا الحقل.

<u>حادي عشر</u> - في مجال الصحافة والإعلام:

1- تأسيس صحيفة يومية واحدة محترمة (من 8 إلى 36 صفحة) إخراجا وتحريرا ناطقة باسم الحكومة تموّل منها وتطبع بمطابع الحكومة، وتوزع على الناس، بأكثر من مدينة، وتحرر بأكثر من مدينة، وتطبع بأكثر من نسخة (نفس المادة) بأسلوب التقنية عن بعد، لتوزع صباحا بكل المدن الليبية. تتابع نشاط الحكومة والوزارات والمحافظات والبلديات، توزع على كافة المدارس والمعاهد والجامعات والإدارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقبائل والمطارات ورحلات الخطوط الجوية، وتنشر التعليقات والمقالات والقرارات والمقابلات والعطاءات والاجتماعيات والأنشطة الرياضية، ولها نسخة إلكترونية.

كل ذلك لتوسيع دائرة القراءة وتنقل للناس نشاط الحكومة وأدائها اليومي والأسبوعي، والشهري لتكون مرآة حقيقية للدولة والإدارة ونشاط السلطة الخامسة أيضا.

2- منح تراخيص بإصدار الصحف والمجلات طبقا للتشريعات ذات الشأن، وتشجيعها عن طريق شراء نسخ تشجيعية منها، على أن تلتزم الصحيفة أو المجلة بتوزيع نسخ من كل عدد على المدارس والمعاهد ودور الرعاية الاجتماعية الواقعة بمحيطها إدارة الصحيفة لتشجيع الناس على القراءة.
3- إنشاء محطة إذاعة وطنية واحدة تتبع الحكومة ولها عدة محطات إرسال واستديوهات بالمدن والمناطق الليبية.
4- إنشاء وكالة انباء وطنية واحدة.
5- إنشاء محطة تلفزة حكومية واحدة تبث من أكثر من مدينة.

obeikandi.com

6- منح تراخيص للمواطنين للبث الإذاعي والتلفزي طبقا للتشريعات ذات الشأن.
7- دعم الحرية المسئولة للصحافة والإعلام وإبداء الرأي، وحرية التعبير للجميع.
8- شبكات التواصل الاجتماعي المتنوعة والشبكة العنكبوتية متاحة للجميع.

ثان عشر - في مجال الدستور المرتقب:

للخروج من المأزق الدستوري، خاصة مع تعثر لجنة الستين الجديدة في إعداد مسودة الدستور المرتقب حتى الآن، رغم مضي مدة زمنية كافية لإعداده، فإننا نرى:

(أ) إما إنهاء لجنة الستين لمسودة الدستور والمرتقب وعرضه للاستفتاء على المواطنين خلال الأسابيع القليلة القادمة، بما توصلت إليه من صياغة.

(ب) وإما العودة إلى دستور 1951 أو الدستور المعدل 1963، مع إدخال ما يلزم من تعديلات.

(ج) وإما مراجعة مشروع الدستور الذي أعد بناء على طلب من الملك إدريس رحمه الله عام 1964، وكلف اثنين من رؤساء وزاراته أ. محمود المنتصر و أ. مصطفى بن حليم مع السيد إدريان بلت بإعداده، وقامت تلك اللجنة بإعداد المشروع باللغة الإنجليزية وترجم إلى اللغة العربية، ولكنه وضع في الدرج بسبب المعارضة التي قوبل بها ذلك المشروع ، وهو تغيير النظام الملكي إلى نظام جمهوري أثناء حياة الملك.

معلومة:

وقد سبق لهيئة الدعم والمشورة في بنغازي، وقد كانت سباقة في خوض الشأن الدستوري والشأن الانتخابي منذ شهر مايو 2011، وإقامتها لعدة ندوات في هذا الشأن. كما قامت بإعداد ونشر (3) استطلاعات للرأي حول أهم أحكام الدستور الجديد نشرت يوم 2012/10/20 على موقعها الإلكتروني وضمن كتيب خاص طرح للتداول.

كما تقدمت الهيئة للمؤتمر الوطني العام برئاسة د.محمد يوسف المقريف بمقترح تعميم مبادرتها الاستطلاعية يدويا وإلكترونيا لتشمل (3) ملايين مواطن ليبي ممن هم فوق سن الـ 18 سنة، لمحاولة استقراء توجهاتهم الأساسية حول دستورهم المفضل. كما تقدمت الهيئة بذات الفكرة إلى لجنة الستين الجديدة منذ انتخابها، لكن لا مجيب! وهكذا خسر الوطن والمواطن.. مجددا.. حصد نتائج مبادرة فاعلة كان يمكن لها أن تسد الفراغ الدستوري الذي نعيشه اليوم و الذي يربك مشهدنا الوطني.

ثالث عشر - في مجال الشباب والرياضة:

الاهتمام بالقاعدة العريضة للشباب المتمثلة في دعم المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية والمعاهد والجامعات، ودعم الأندية الرياضية، وهي ثقافية واجتماعية أيضا،

obeikandi.com

المتواجدة بكامل تراب الوطن، وتوسيع وتعميق وتنويع القاعدة العريضة للألعاب الرياضية، ودعم الاتحادات الرياضية النوعية واللجنة الأوليمبية الليبية.
ومنح الإدارة/الحكومة أراضي غير زراعية للأندية لإقامة منشأتها وملاعبها الرياضية لممارسة أنشطتها الرياضية والاجتماعية والثقافية، مجانا أو بأسعار رمزية، لاستثمارها ذاتيا من قبل كل ناد، وإنشاء ملاعب ومجمعات رياضية حديثة مثل بقية دول العالم باتباع أسلوب B.O.T السالف البيان.

<u>رابع عشر</u> - في مجال الأمومة والطفولة والشيخوخة :

المرأة والطفل، ليكون نصف المجتمع معطاء للوطن، فأطفال اليوم هم رجال الغد. مع الاهتمام والعناية بالمنتزهات والحدائق العامة بكل المدن والواحات والقري، والمحافظة عليها من قبل المواطنين قبل الدولة، باعتبارها المتنفس للأهالي والسكان، وتحسين نفسياتهم.

ولا بد من الاهتمام بمعالجة الآثار النفسية لدى الاطفال والنساء والشباب والرجال والشيوخ وكذلك ذوي الإعاقة (او مبتوري الحرب) بسبب الاشتباكات المسلحة المدمرة الدائرة بين المتقاتلين وتوقف الاطفال والطلبة عن الدراسة لفترات طويلة ومشاهدة ومعايشة حالات الاقتتال الدائر بمختلف مناطق الوطن.

الأمر الذي يتطلب عقد ندوات للأخصائيين النفسيين والاجتماعيين داخل الوطن لدراسة مسببات الظواهر المنحرفة وطرق معالجتها ، لتأخذ توجيهاتهم طريقها الى التنفيذ من قبل الحكومة الإدارة ، من خلال حملات التوعية وغيرها من البرامج.

كل ذلك الى جانب المعالجات الامنية و توصيات هيئة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية.

<u>خامس عشر</u> - في مجال السياحة الداخلية والخارجية:

لتنويع مصادر الدخل الوطني، واعتبار السياحة الترفيهية والثقافية والعلاجية والمدرسية رافدا أساسياً للدخل الوطني وتحريك عجلة الاقتصاد بمردوداتها الإيجابية على كل المواطنين (بالجبال والصحاري والشواطئ البحرية)، مع ما يستتبع ذلك من توسيع قاعدة الخدمات الفندقية بكافة المناطق، وما يستتبع ذلك من تفعيل للشرطة السياحية بحيث تساير تطوير تلك الخدمات السياحية.

<u>سادس عشر</u> - في مجال السجل العقاري والملكية العقارية:

بعد إحراق وإتلاف محتويات إدارات السجل العقاري منتصف الثمانينيات، ذاكرة الوطن والمواطنين بالنسبة لحقوق وقيود الملكية العقارية، صدرت التشريعات بإعادة تنظيميه – لكن الأمور تفاقمت إلى الأسوأ ، للأسف الشديد ، بعد ثورة 17 فبراير 2011 فأقفل السجل

العقاري بسبب غياب الأمن في البلاد، مما أربك جزء من النشاط العقاري للناس والشركات والحكومة.

نحتاج الآن إلى إعادة الحياة لسجلنا العقاري، بعقلية مستنيرة ونظيفة تخاف الله وترعى مصلحة الوطن ، وقدسية الملكية العقارية الخاصة والعامة ، تحت بصر وبصيرة نظام أمني صارم يضرب بيد من حديد على أيدي كل العابثين بالملكية العقارية، وقضاء عادل وجرئ يحقق ويدعم حقوق الناس في أملاكهم.

<u>سابع عشر</u> - في مجال السجل المدني:

أ – زيادة الاهتمام بالسجل المدني، والعاملين به، وإعادة تنظيمه وأرشفته إلكترونيا، والمحافظة عليه من العبث، وتفعيل إجراءات الرقم الوطني لأنه المدخل الوحيد لضبط الأمور بالدولة، وإعداد الخطط والبرامج للتعداد الحقيقي للسكان والمواطنين.

ت- التحقيق في التجاوزات المالية والسرقات التي حدثت به، خاصة بعد ثورة 17 فبراير ونشرها، والتصرف فيها طبقا للقانون.

<u>ثامن عشر</u> - في مجال التنظيم النقابي:

الملاحظ أن نقاباتنا الوطنية المهنية غائبة عن الحضور والمشاركة بالمشهد الوطني، والعربي والإقليمي والدولي طيلة السنوات الأربع الأخيرة، فنقابات المحامين والأطباء والمهن الطبية المساعدة والمهندسين والمستشارين القانويين والصيادلة ونقابات هيئات التدريس بالجامعات والمعاهد ونقابة المعلمين وغيرها، لم تشارك كأشخاص معنوية في الحراك الوطني.

وقد آن آوان إعادة تشكيل مجالس إداراتها بالانتخاب ولجانها الأخرى طبقا للقوانين واللوائح المنظمة لها.

وهذا واجب وطني ومهني ملقى على عاتق أعضائها وقياداتها المهنية.

<u>تاسع عشر</u> - في مجال النازحين المهجرين واللاجئين والمشردين المتواجدين بتونس ومصر:

يتعين الاهتمام بهؤلاء المواطنين وأسرهم وعلائتهم، فالوطن بالجميع وللجميع، وهم يعدون بمئات الألوف، وقد طالت غيبتهم وغربة أطفالهم وزادت معاناتهم، وآن أوان تسهيل عودتهم للوطن يحتضنهم من جديد، ويجمعهم.

<u>عشرون</u> - في مجال استخراج وتصدير والنفط والغاز:

obeikandl.com

في ظل المشاكل والعراقيل المصاحبة لعمليات استخراج النفط والغاز من حقوله بالجنوب والوسط والشرق، وفي مجال تصديره من الموانئ النفطية على البحر المتوسط والتهديد المستمر بعد ثورة 17 فبراير من قبل ما يسمى بحراس الموانئ النفطية، أو التشكيلات المسلحة الأخرى بالمناطق القبلية، وما أثير حول تصدير النفط بلا عدادات، إلى أخر هذه المعزوفة.

ورغم أن النفط والغاز سلعة استراتيجية، ليبياً وعالمياً، وهي المورد الأساسي وربما الوحيد لميزانية الدولة، فإننا نطرح فكرة تجميد استخراجه وتصديره بقفل منابع النفط والغاز وقفل موانئ التصدير إلى حين إقامة حكومة وطنية قوية قادرة على حسن إدارته وحمايته بشكل فعّال، وبكل شفافية ورشد.

علما بأن الشعب الليبي سبق وأن عاش سنوات طويلة بدون نفط وبدون غاز، الذي كنا نأمل أن يكون نعمة فحوّله الأشقياء والسراق إلى نقمة وفتنة.

وعلينا الاعتماد على البدائل الأخرى للطاقات المتجددة من شمس ورياح، وسياحة وزراعة وصناعة وتجارة وخدمات مصرفية ، ونقل جوي وبحري عبر المطارات والموانئ البحرية، واستخدم أسلوب الـ B.O.T تمويل المشاريع.

<u>واحد وعشرون</u> - في مجال السلطة الخامسة: الجيش المدني المعظم

أ) العمل على إيجاد تنظيم جهوي مدني فاعل ذو قاعدة وطنية عريضة ومتنوعة وأمانة وكوادر وقواعد ، وقيادة واعية مستنيرة، مقبولة من الغالبية العظمى من الشعب الليبي، توجه وتقود الناس في الساحات والميادين والشوارع لإعلان مطالبهم والدفاع عنها، وحراسة النظام المدني ليكون على استعداد لمواجهة الجيش العسكري، أو المنظمات المسلحة الغير شرعية التي قد تطل برأسها من جديد للاستيلاء على السلطة، أو محاولة تعطيل الدستور.

(ب) دعم تجمعات القبائل الليبية كمظلة اجتماعية لها قوتها في التأثير على الناس لتؤدي دورها التاريخي الاجتماعي الوطني لحماية الوطن من أي اعتداء خارجي أو داخلي.

(ج) دعم منظمات المجتمع المدني التي تثبت فاعليتها وشفافيتها، ولها برنامج وطني إنساني اجتماعي واضح، ودعم تنسيقياتها لتؤدي دورها الإنساني الوطني بشكل منظم وفاعل في الرقابة والتوجيه والمبادرة.

وتشكل منظمات المجتمع المدني في ليبيا منذ عام 1909 قاعدة تنظيمية عريضة، لو أُحسن توظيفها ، مدرجة بالصفحات من (772) إلى (982) من كتاب ذاكرة الوطن.

(د) تخصيص ميزانيات توزع عليها من ميزانية الدولة، طبقا للتشريعات ذات العلاقة، واعتبارها جزءا من مصاريف الإدارة عن الشئون الاجتماعية والوطنية، لكي تكون تلك المنظمات فاعلة، ولا تحتاج إلى أي تمويل خارجي حفاظا على استقلاليتها.

(هـ) وبالتالي تكون السلطة الخامسة أحد أضلاع المربع الوطني (الجيش والشرطة والقضاء والناس "الشعب").

(و) ويمكن أن يتم تسليح السلطة الخامسة، إذا ما اقتضت ظروف الوطن ذلك، مع وضع ضوابط خاصة بتوزيع السلاح وإعادة تجميعه.

<u>ثانٍ وعشرون</u> - في مجال تجربة الإسلام السياسي والثوار في ليبيا :

مشكلة الشعب الليبي مع تجربة الإسلام السياسي في ليبيا، بمختلف اطيافه، خلال العقود السابقة، وخاصة بعد ثورة 17 فبراير 2011، ومن يطلقون على أنفسهم صفة الثوار ما بعد 17 فبراير و 2011/10/23، وقد بلغ عددهم أكثر من (160) ألف، أنهم يريدون فرض توجهاتهم ومعتقداتهم، ومكاسبهم المالية بقوة السلاح على الحكومة والناس. منتحلين أسلوب الطغاة في الحكم باستخدام العنف المفرط، ولم يستفيدوا من تجارب الشعوب في هذا المجال.

لقد رفض الشعب الليبي هذا الأسلوب السلطوي، وواجهه بكل الطرق، وما يزال يواجهه، وقد دفع الوطن والمواطنين ثمنا فادحا، ودماء غالية ازهقت بغير وجه حق، من قبل من يعتقدون ، خطأ، بأنهم يملكون وحدهم الحقيقة المطلقة متناسين أن ثورة 17 فبراير 2011 أشعلها ونفذها وحماها كل الليبيين والليبيات، ودعمها الناتو .

وبهذا المعنى فإن كل ليبي وكل ليبية هو ثائر وثائرة، وليس فقط من حملوا السلاح ثم رفضوا تسليمه للدولة، تحقيقا لغايات شخصية في نفوسهم. وقد غادر الثوار الحقيقيون ساحات القتال وعادوا إلى سابق أعمالهم، ومنهم من استشهد ولاقى وجه ربه الكريم.

لا يجادل أحد في حق كل فرد، وكل جماعة، في التعبير عن الرأي والمعتقد سلمياً، فهذا حق مقدس للجميع، يكفله الدستور والقانون، ولا يحق ولا يملك أحد أن يصادره. ولكن لا يحق لفرد أو جماعة أن تفرض معتقدها ورؤاها بحد السيف وقوة السلاح. لأن الشعب الليبي عندما هب لإشعال ثورة 17 فبراير 2011 رفع شعاراتها ورموزها المتمثلة في:

النشيد الوطني والعلم الوطني وصورة شيخ الشهداء عمر المختار، والحرية والكرامة والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والدولة المدنية والتداول السلمي للسلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة العادلة ونبذ العنف والتسامح تحت راية الإسلام الحنيف السمح الوسطى وليبيا الموحدة.

فعلينا جميعا أن نعي هذه الحقائق ولا نقفز عليها.

<u>ثالث وعشرون</u> - في مجال الاستثمارات الليبية الخارجية, والاموال المجمدة بالخارج, والاموال المنهوبة أوالمهربة للخارج, والاستثمارات النفطية بالداخل والخارج :

تشكيل لجنة تتبع رئاسة الحكومة لدراسة هذه الملفات الشائكة وحصرها, وعقد ندوة داخل ليبيا, لعدة أيام, من قبل الليبيين المختصين والعاملين في هذه المجالات(المصرفي والنفطي والاستثماري) لاصدار توصياتهم بشأنها, ثم إتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لاستعادة تلك الأموال, وإدارة المشاريع الاستثمارية

العامة بالداخل والخارج, لدعم الاقتصاد الوطني وموازنة الحكومة الليبية. ودراسة إنشاء مصفاة أخرى حديثة لتكرير النفط, إلي جانب مصفاة الزاوية, لسد حاجة السوق المحلي من منتجاتها, والاستغناء عن استيراد البنزين ومشتقاته, خاصة ونحن بصدد التوسع في إنشاء وتطوير المطارات والموانئ البحرية.

ونستعين ببعض البيانات والكشوفات, المتعلقة بهذه المجالات, والتي تحتاج إلي فريق من البحث والتوثيق والدراسة, والمنشورة بالملاحق.

وكذلك ما ورد بالتقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ بقرار مجلس الأمن رقم 1973 الصادر عام 2011، المقدم الى رئيس وأعضاء مجلس الأمن بتاريخ 2015/2/23 والمكون من 191 صفحة و التوصيات المرفقة به.

<u>رابع وعشرون</u> - في مجال الاقتصاد والمالية والثروة الحيوانية والزراعية والصناعية والمياه:

- تنويع مصادر الدخل كما سلف البيان, مع الاهتمام بتحصيل الرسوم والضرائب ومقابل الخدمات الحكومية العامة لدعم ميزانية الدولة.
- الاهتمام بالثروة الحيوانية والمحافظة عليها .
- زيادة الرقعة الزراعية ووقف تجريف الأراضي الزراعية, وإعادة الاهتمام وحماية المشاريع الزراعية العامة بالوديان والواحات وحماية الغابات.
- دعم الصناعات الكبري والصناعات الصغري والمتوسطة, من خلال المصارف العامة كمصرف التنمية الصناعية والمصرف الزراعي والمصرف الريفي.
- زيادة مصادر المياه من خلال تجديد محطات تحلية مياه البحر وزيادة اعدادها, لتكون رافداً لمشروع النهر الصناعي الذي يحتاج إلي ترميم بعد تعرضه للنهب والسرقة والعبث.

<u>خامس وعشرون</u> - الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الانسان :

إننا نحتاج الى تجميع ورصد ومتابعة كافة انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية التي صدرت عن أي طرف منذ إندلاع ثورة 17 فبراير 2011، والتي تزايدت وتفاقمت في السنتين الاخيرتين بهدف تجميعها ونشرها ومعاقبة مرتكبيها ، طبقا للتشريعات الوطنية والدولية في هذا المجال .

ونحن جميعا ، إدارة وأهالي ، مطالبين بوقفها وتقديم مرتكبيها للعدالة الجنائية الوطنية او الدولية. وذلك طبقا لقرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر الوطني لحقوق الانسان الذي عقد بمدينة البيضاء من 28 الى 2013/5/30، والقرارات الصادرة عن مجلس الامن أرقام (2095 و2174) والتقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بالقرار رقم 1971 (الشق

الجنائي المتضمن لانتهاكات حقوق الانسان في ليبيا). وتقرير بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا الصادر في مارس 2015.

مـــصـــادر الـتـمـويـل (سواء للحكومة او للبلديات) :

1- إتباع أسلوب بناء، تشغيل، إدارة B.O.T.
2- صندوق النقد الدولي.
3- البنك الدولي.
4- بنك التنمية الأفريقي.
5- بنك التنمية الإسلامي بجدة.
6- البنك الإسلامي بلندن.
7- المصارف الليبية العامة.
8- المصارف الليبية الخاصة.
9- مؤسسة أغا خان الخيرية الإسلامية.
10- الاتحاد الأوربي: المساعدات المخصصة للتنمية.
11- منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها.
12- حكومات اليابان – ألمانيا – هولندا – روسيا – الصين – الإمارات العربية – فرنسا - اسبانيا.
13- أموال بعض المواطنين المخزنة داخل الوطن و/أو خارجه من أصحاب الملايين.
14- الأموال الليبية المجمدة بالخارج.

معلومة:
خلال الأشهر الأولى لثورة 17 فبراير اتصل بي أحد المواطنين وأخبرني بأن مواطنا ليبيا لديه (50) مليون دينار ليبي نقدا يرغب في إيداعها بالبنك المركزي ببنغازي لحل أزمة السيولة النقدية، فجمعته بأحد المسئولين بالبنك بمقر البنك لمتابعة الموضوع.

obeikandl.com

القسم الثاني - أعمـال ومهـام مـنـاطـة بالبـلـديـات :

وهي في معظمها تترجم بخطوات واجراءات سريعة التنفيذ وغير مكلـفـة ، وتنقسم الى شق خدمي وآخر تجميلي وآخر أمني و اجتماعي ، و يقصد بالمدينة كل المدن والقرى ، وعلى النحو المفصل التالي :

1- تخطيط كافة شوارع المدينة - الرئيسية والخلفية والفرعية - باللونين الأبيض والأصفر المتعارف عليها بأنظمة المرور, لتحديد مسارات السيارات, والمشاة, وتحديد أماكن ومساحات الوقوف, والدخول والخروج وعبور المشاة.

2- إنشاء مواقف للسيارات, أرضية, ومتعددة الطوابق بالحديد أو الخرسانة, بأماكن محددة بكافة أحياء ومربعات المدينة، وذلك بمقابل نقدي معقول. على أن تكون مدارة ومحروسة من أفراد أو شركات خاصة تمنح لها تراخيص بذلك – تقام على نفقة المستثمر – على أن تسترجع النفقات من خلال ريعها اليومي والشهري والسنوي خلال المدة المتفق عليها مع البلدية، وبما يتناسب وتكلفة الإنشاء ونفقات التسيير والإدارة والربح المعقول.

3- إعادة تنظيم سيارات الأجرة بالمدن وأطرافها، بالتنسيق مع نقابة سائقي سيارات الأجرة، بتركيب عدادات حديثة، واستمرارية استخدامها، ونظافتها.

4- تعديل تخطيط الطرق الرئيسية المزدحمة بالمدن كتوسيع بعض الشوارع وتضييق الحاجز الوسطى بها لتوسيع نهري الشارع لتسهيل انسياب حركة المرور عموما، وسيارات الإسعاف والشرطة خصوصاً.

5- إعادة الاحتفال الوطني الجماعي، إدارة وأهالي، بيوم الجمعة :
وهو ما جرى عليه عرف سكان مدينة بنغازي وضواحيها وبلديتها طيلة عهد المملكة الليبية ، وهو عرف حميد حريٌّ بسكانها إحيائه. فقد جرت عادتهم عن فتح محلاتهم التجارية والحرفية أبوابها صباح يوم الجمعة إلى حين آذان الجمعة، منتصف النهار تقريباً، حيث تقفل أبوابها إلى صباح السبت. فتكون الفترة من بعد ظهر الجمعة وصلاتها فترة راحة وهدوء لجميع السكان، يتفرغون لإحياء صلاتهم الاجتماعية وربط صلة الرحم ببعضهم.
وبالفترة الصباحية يطوف أفراد الحرس البلدي (الوردية) على المحلات للتأكد من رفعهم للعلم الوطني ذو الألوان الثلاثة على كل محل، وللتأكد من نظافته وسلامته من العيوب وهو ما يمكن التأكد منه بمراجعة الصور القديمة للأسواق

بالمدينة، مع ما في ذلك من دلالة واضحة على الحرص على تأصيل التربية الوطنية في نفوس الناس صغارا وكبارا.

6- اسواق الخضراوات والفواكه : إعادة تنظيم "الفندق البلدي" بكل المدن بشكل حضاري وصحي، ووقف هذا المظهر البائس والمشين منذ عدة عقود، ولا من مبادرة لتغييره، وكأن الأمر لا يعني المجالس البلدية ولا محافظ المدينة ولا أي مسئول فيها (من لجان شعبية أو ثورية)، وتنظيم ومراجعة البائعين وجباية الرسوم المتحصلة للبلدية.

إنشاء فندق بلدي جديد (سوق بيع الخضروات والفواكه والمنتجات الزراعية الأخرى بالجملة) خارج المدن على مساحة كبيرة (مع مراعاة طبيعة كل مدينة وقرية)، بمواصفات عالمية صحية وتنظيمية ومبان مبردة, لحفظ الانتاج الزراعي وعدم اهدار قيمته الغذائية, ومراقبته صحياً.

ويمكن أن يمّول باسلوب بيع الخدمة: بمعني ان تقوم شركة وطنية أو جمعية وطنية ببناء السوق باحدث المواصفات العالمية عن طريق توقيع عقد الامتياز مع البلدية, مقابل تحصيل كامل دخله أو جزء كبير منه لمدة زمنية محددة- 10 أو 15 سنة- تتناسب مع الكلفة الحقيقية للإنشاء والتسيير والادارة وربح المشروع للمستثمر الوطني- ثم يسلم للبلدية التي تقوم بإدارته أو تسليمه لمستثمر وطني آخر لادارته واستثماره بشروط جديدة: أسلوب الـ B.O.T.

وبهذا يمكننا تحقيق أكثر من هدف وطني, وإيجاد مجالات عمل جديدة منتجة للشباب والشابات والرجال والنساء كل ذلك تحت إشراف الدولة الحديثة الشفافة.

7- وتطبيق هذا الأسلوب ايضا على أسواق العلفة ، وأسواق الماشية ، واسواق الاسماك بالمدن المختلفة , بنفس الأسلوب الاستثماري المبين أعلاه مع مراعاة الطبيعة المناخية والجغرافية لكل مدينة و قرية.

8- تشجيع أسواق الأسماك بالمدن الساحلية ، بزيادة موانئ ومواقع رسو قوارب صيد الأسماك وتجهيزها بالمبردات الحديثة لحفظ الثروة البحرية. وتزويد بائعي الأسماك بسيارات مجهزة حديثة ومبردة لحفظ الأسماك, لتصل إلي المواطن المستهلك طازجة, في كل مناطق ليبيا، وتريح الموزع, وتساهم في تحسين مستوي التغذية الصحي لدى الناس و بالتالي تساعد علي خفض استهلاك اللحوم الحمراء, وتوفر مجالات جديدة للعمل .

وذلك ايضا باستخدام أسلوب بيع الخدمة (عقود الـ B.O.T) وبتمويل المصارف الوطنية بشروط ميسرة وضمانات معقولة, أو تمويلها من قبل المواطنين المكدسين لنقودهم بالداخل أو الخارج.

9- حث الشركات الوطنية المستوردة للسيارات بطلب تصنيع واستيراد سيارات مجهزة لبيع وتوزيع الأسماك, وسيارات مجهزة لبيع وتوزيع الخضروات والفاكهة, وبيعها

للمواطنين الراغبين في مزاولة هذا النوع من النشاط وبتمويل من المصارف الوطنية العامة والخاصة وبشروط ميسرة وضمانات فعليه , وهو ما سيساعد في خلق فرص عمل جديدة للناس ووسيلة ناجحة لمحاربة البطالة.

وهذه الفكرة أو المبادرة شبيهة بالمبادرة الحسنة الذي تبناها مصرف التجارة والتنمية عندما شرع في استحداث عربة المصرف المتنقل وهو عبارة عن سيارة مجهزة تجوب الشوارع والميادين والساحات لتسهيل عمليات سحب وإيداع النقود من حسابات المصرف خدمةً لعملاء المصرف والمدن.

10- إنشاء مجمعات حديثة لبيع السيارات المستعملة بضواحي المدن, ليحل محل الأماكن الحالية الذي اعتاد الناس ارتياده لبيع وعرض السيارات المستعملة, والذي يسبب ازدحاماً غير مبرر وعرقلة لانسيابية حركة مرور السيارات.

11- على صعيد الأندية الرياضية المختلفة، نادي الهلال ببنغازي مثالاً : إنهاء الفوضى المحيطة بنادي الهلال ببنغازي (من نواحيه الأربعة) والتلوث البصري والمعماري، واستبدالها بوجه حضاري يعكس حسن سمعة الهلاليين وذوقهم. والعمل على نقل مقر النادي وأنشطته خارج مدينة بنغازي، واستثمار موقعه الحالي اقتصاديا وتجاريا بما يرفع من دخل النادي ماليا، ويوفر فرص عمل واعد ومجزي لمشجعيه ومنتسبيه، وشباب المدينة وشاباتها ورجالها ونسائها. وذلك على نفقة النادي الذي عليه البحث عن مصادر التمويل اللازم لذلك وفقا لمخطط مدروس يحضى بموافقة الجهات الإدارية المختصة بالمدينة. كذلك الأمر بالنسبة للنوادي الأخرى: كنادي النجمة ونادي التحدي ونادي النصر ونادي الأهلي وكافة النوادي الرياضية بمختلف المناطق بالوطن.

12- إنهاء ظاهرة سير المركبات الآلية بدون لوحات معدنية، والزجاج المعتم (ذلك لمنظره الكريه الذي لا يليق لا بالوطن ولا بمواطنيه) عن طريق تكثيف دوريات المرور بالشوارع، وتسريع الإجراءات الإدارية بتسجيلها ومنح حوافز مالية للعاملين بإدارة التراخيص من واقع حصيلة رسوم الجباية، وتطبيق المبدأ المالي المتعارف عليه "ما يجبى محليا ينفق محليا". مما يسهل ضبط الجرائم والمجرمين وردعهم ويساهم في الكشف عن المنظمات الإجرامية، وإظهار المدن والقرن بمظهرها الحسن.

13- الاهتمام بقيافة رجال ونساء المرور. وتزويدهم ببدل جديدة مميزة، وأسلحة ومعدات حديثة للحماية والاتصال (خوذات وملابس واقية من الرصاص والتفجيرات).

14- زيادة الاهتمام بالدراجات النارية للشرطة وآلياتها، وتسييرها في مجموعات دوريات – على مدار الساعة – لحراسة الشوارع والأحياء والمربعات والطرقات، إظهارا للهيبة المطلوبة للأمن ولرجاله الساهرين لحماية الوطن والمواطن، وردع المعتدين.

15- تركيب منظومة كاميرات (عدسات) مراقبة تربط كامل مربعات وتقاطعات طرق المدينة، والمباني المهمة، والأحياء السكنية، وتوصيلها بأكثر من غرفة مراقبة لمراقبة سير المركبات المخالفة وأية تحركات مشبوهة.
((وهو ما لم تقم به لا مديرية أمن بنغازي ولا مجلسها البلدي المنتخب، بسوء نية، رغم المطالبات المتعددة لهم بضرورة الإسراع في تركيبها من قبل الناس الحريصين على أمن المدينة للحيلولة دون وقوع الجرائم وتسهيل تعقب الجناة ومنع فرارهم.
وقد دفعت مدينتي بنغازي ودرنة ثمناً باهضاً لذلك التسيب، وبعض المدن الاخرى مما سهل للقاتلين ارتكاب جرائم القتل بدم بارد ولأكثر من (520) خمسمائة وعشرين مواطنا آمنا، تطالبنا أرواحهم بالقصاص من قتلتهم.))

16- تمركز سيارات الشرطة وآلياتهم المزودة بالأجهزة والمعدات الخاصة بالكشف عن الألغام والأدوات المتفجرة عن بعد، بمفترقات الطرق وأمام المحاكم والمستشفيات والمباني والمرافق الأخرى بالمدينة، لمنع وقوع التفجيرات التي عانت مدينة بنغازي منها الكثير خلال عامي 2013 و 2014.

17- تعميم إشارات المرور الضوئية والعمل على فرض احترامها وردع المخالفين لها، وتنظيم وتخطيط أماكن عبور المشاة بكافة الشوارع، وإقامة ممرات علوية لعبور المشاة بالأماكن ذات الطبيعة الخاصة المزدحمة.

18- الاهتمام بمداخل المدن والقرى ، بتنظيفها وتزيينها وإرشاد السائقين ، كذلك إزالة مكبات القمامة المنتشرة على طول الطرق الرئيسية الواصلة بين المدن والقرى المختلفة شرقا وغربا وجنوبا.

19- الاهتمام بمقابر المدن : وإنهاء الفوضى بها، واحترام ساكنيها، فهي التي تحتضن أبناءها الخيرين بمثواهم الأخير، وتنظيم طوابير المعزين و مواقف السيارات وزيارة المقبرةو كذلك سجلاتها ومسجدها .

_____ . _____ . _____

بالنسبة لمدينة بنغازي : التي عانت كثيرا من التسيب والإهمال المتعمد قبل وبعد 17 فبراير، فهي رباية الذايح، وترمومتر الوطن، وليبيا المصغرة، والتي كان يراد لها ان تمسح من الخارطة الليبية، بما فيها ومن فيها، يوم 2011/3/19، عقابا لها على تمردها، لولا لطف الله، وسكانها الصابرين، وشبابها البواسل، ونسورها، وضربة الطيران الفرنسي للرتل المجحفل بامتداد ستون كيلومتراً، وضربات الناتو الجراحية.

لكن علينا الا ننسى مدننا الاخرى المحرومة والمدمرة، مثل درنة و اجدابيا والمكفرة وتاورغاء وورشفانة و غيرهامن المناطق المحرومة من التنمية الحقيقية المستدامة والعادلة، فكل مدننا تحتاج الى ان نغيثها، ويجب علينا جميعاً –حكومة وأهالي- إغاثتها و إعادة بناءها، بأسرع وقت ممكن لنعوض ما فاتها، مع المحافظة على تراثها وشخصيتها الاجتماعية والتاريخية وتراثها الحضاري.

1- اعادة تنظيم محلات سوق العرب بالصابري لاظهاره بالمظهر اللائق بالمدينة وسكانها وتجارها, وتنظيم حركة المرور بداخله وخارجه.
2- اعادة تنظيم سوق الحديقة بسيدي حسين/ السكابلي, لذات السبب.
3- اعادة تنظيم سوق المصريين والمنطقة التجارية والسكنية الواقعة خلف جامع المرحوم عبد القادر البدري, وإنهاء الفوضي المرورية والتلوث البصري المحيط به.
4- اعادة تنظيم سوق اللثامة/ بودزيرة لمواد البناء.
مع مداومة الاشراف الفعلي علي مداخيل تلك الأسواق, وغيرها, لضمان وصول رسوم الجباية والريع لخزينة بلدية بنغازي, ومنع سرقتها.
5- ترميم وصيانة منزل المرحوم/ عبد القادر البدري, عضو مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء الأسبق في عهد المملكة, المهجور منذ عدة سنوات, والمقام علي مساحة هكتار واحد (10 آلاف متر مربع) ويطل على أربع شوارع، ببداية الطريق المؤدي إلى مطار بنينا، وإعادة الحياة له عن طريق:
أ – استخدامه كمقر إداري لبلدية بنغازي (المجلس البلدي والأقسام التابعة له) لحين الانتهاء من تصميم وبناء مقر جديد لها.
ب- استخدامه كمقر لمجلس النواب و/أو مجلس الشيوخ، لحين بناء مقر برلمان جديد (بغرفتين) بالمدينة.
ج- استخدامه كمقر رئاسة الحكومة ببنغازي.
وباتصالنا بعائلة المرحوم البدري رحبوا بهذه الفكرة، وباستعدادهم لتوقيع اتفاق مع المسئولين لتفعيلها.

6- بالإمكان الاستفادة من مبنى مقر المجلس التشريعية البرقاوي بوسط المدينة وهو بحالة جيدة جدا والذي سبق أن استخدم كمكتبة مركزية للجامعة الليبية بعد عام 1963، ثم مقر للجان الثورية والشعبية، وهو مقام على أطلال المبنى الجميل ذو الطراز الأندلسي الذي أقامته الحكومة الإيطالية عام 1921 ليكون مقراً لبرلمان برقة بأعضائه الستين المنتخبين آنذاك. وهو ذات المكان الذي اتخذ بالعهد الفاشيستي مقرا للحزب الفاشستي الإيطالي ببنغازي، بعد ذلك، وجرت بداخله محاكمة شيخ الشهداء عمر المختار صباح يوم 1931/9/15 .
بالإمكان اتخاذه الآن مقرا للمجلس البلدي لمدينة بنغازي أو مقراً لمجلس النواب أو مقراً لرئاسة الحكومة، وهو غير مشغول الآن !

7- الاهتمام بشارع الكورنيش وإعادة تخطيطه ، شارع شاعر الوطن أحمد رفيق المهدوي، الممتد من اللثامة مروراً بالصابري ومنطقة الشابي إلى الميناء البحري وجليانه:

أ- بتوسيع نهر الشارع لتسهيل حركة مرور السيارات الخاصة وسيارات النقل الثقيل المتجهة من وإلى الميناء البحري – في الاتجاهين – عن طريق ردم الشاطئ الملاصق للكورنيش لمسافة عشرين أو ثلاثين مترا – كما حصل مع كورنيش مدينة طرابلس – خلال السنوات القريبة السابقة، مما يعيد لمدينة بنغازي وقارها وهيبتها معماريا وسياحيا وترفيهيا.

ب- إعداد كامل الشاطئ الرملي أو الصخري ليكون مصيفا بحريا لكل الناس ومتنفسا ومتنزها لسكان المدينة وزائريها، وتزويده بما يلزم بعد إعادة تخطيطه.

ج- إقامة ملاعب للأطفال وملاعب كرة طائرة رملية وكرة قدم رملية وأماكن مخصصة لرياضة الألواح المائية، بمرافق كاملة.

د- المراقبة المستمرة للكورنيش ومرافقه طيلة شهور السنة بدوريات الشرطة والحرس البلدي وكذلك كمرات المراقبة.

هـ- تنظيم إقامة المقاهي والمطاعم ومحلات بيع الأسماك والفنادق.

كل ذلك بمشاركة ومساهمة القطاع الخاص (رأس المال الوطني) مع الإشراف الإداري المستمر للبلدية والحكومة.

8- الاهتمام بمدخل المدينة الشرقي: من ناحية المرج، وتهيئته وتنظيمه هندسيا ومعماريا وإنهاء الفوضى على جانبيه، وتنظيم مرور السيارات والآليات بتقاطعاته.

9- الاهتمام بمدخل المدينة الغربي: من ناحية قمينس، بإدخال التحسينات عليه.

10- الاهتمام بمدخل المدينة الجنوبي/القبلي: طريق بنغازي سلوق بإنهاء تنفيذ الطريق المزدوج وتنظيم المباني على جانبيه، ومراقبته إلكترونيا لتقليل الحوادث.

11- الاهتمام بالمدخل البحري للمدينة: ميناء بنغازي البحري وزيادة فعالياته وإنشاء محطة الركاب البحرية.

12- المحافظة على ما تبقى من مبان بمدينة بنغازي القديمة، من خلال تولي البلدية والحرس البلدي وأجهزة الشرطة والسجل العقاري حصر تلك المباني القديمة (الأثرية) وتحديد ملاكها، وترميمها وصيانتها للمحافظة عليها – على نفقة البلدية – لإعادة الاستفادة منها إما من قبل ملاكها الأصليين أو المستأجرين أو بتحويل بعضها إلى متاحف ومزارات ومقرات إدارية للحرس البلدي أو الشرطة أو مراكز صحية أو غير ذلك. فتلك المباني هي جزء من تاريخ المدينة.

13- إعادة بناء سوق الظلام – صرّة بنغازي وجوهرتها، بما يحيط به من 4 جوامع: الجامع العتيق بميدان البلدية وجامع الحدادة بميدان الحدادة وجامع عصمان بشارع عصمان وجامع الوحيشي بسيدي الوحيشي – ومساجد أخرى صغيرة

بمحيطه – بالشكل المعماري الذي كان عليه، مع تحسينه معماريا وفنيا وإعادة افتتاحه، وهذا يتطلب هدم سوق النور القبيح الذي أقيم على انقاضه.

مع إعادة الحياة والروح والمعمار القديم لكامل الشارع التجاري الطويل الذي يبدأ من بحيرة "القبطرانية" ، مرورا بشارع عمر المختار، بأقواسه الجميلة ومحلاته التجارية، وميدان سوق الحوت، وسوق الحوت، وسوق الربيع النموذجي لبيع الخضروات والفواكه واللحوم و ميدان البلدية، حيث المبني الأثري لبلدية بنغازي، وسوق الظلام الجديد، وسوق الجريد، وسوق بوغولة، وصولا إلى محلات منطقة الفندق البلدي. والعمل على إنهاء حالة الفوضى والتلوث البصري والسمعي القائمة به حاليا ومنذ عدة سنوات قبل 17 فبراير وبعدها، طبقا لخطة مدروسة من قبل مهندسين معماريين وفنانين تشكيليين، من ذوي البصر والبصيرة، مما سيكون له بالغ الأثر والتأثير في نفوس سكان المدينة وعشاقها وزائريها.

كل ذلك بمشاركة ومساهمة القطاع الخاص ورأس المال الوطني.

14- إعادة إحياء وتنفيذ مشروع بحيرات اللثامة.

15- إعادة ترميم مبني "سينما برنتشي" كقاعة للمدينة وتوظيفها دار عرض سينمائي، ودار احتفالات عامة، ومسرح، ودار عرض للفرق المسرحية الشعبية الوطنية والعربية والأجنبية الزائرة للمدينة بالتنسيق ما بين البلدية ووزارة الثقافة والأعلام والآثار، خاصة وأنها ذات ثلاث طوابق.

16- إعادة دراسة وتخطيط وتنفيذ البنية التحتية للمدينة وكافة مدن الوطن: من تصريف مياه مجاري وتصريف مياه أمطار، وكيفية الاستفادة منها. وكذلك البنية الأساسية للمنظومة العصرية لوسائل الاتصال الحديثة.

17- حل مشكلة تكدس القمامة بالمدينة جذريا: عن طريق تدويرها، بأسلوب بيع الخدمة، القطاع الخاص الوطني والأجنبي.

كانت مشكلة تكدس القمامة بشوارع المدينة وضواحيها، وما تزال بكامل مدننا الليبية وضواحيها، مشكلة مزمنة طيلة العقود الماضية، ولم تستطع – او لم تشأ – الإدارة/الحكومة عن طريق الشركة العامة للنظافة و/أو شركة الأشغال العامة أو / وشركة المنتزهات أن تحل المشكلة جذريا. فكانت عبئا ماليا ثقيلا على الخزانة العامة. فهل من حل جذري لها؟

الإجابة: بنعم. لكن من يتخذ القرار الشجاع الصائب؟ في ظل تناقص هيبة الدولة وغياب رجالها الأشداء.

إن تكرار إضراب مستخدمي الشركة المسئولة عن تجميع القمامة – بغض النظر عن تسميتها – بسبب عدم صرف مرتباتهم لعدة أشهر، مع ارتفاع أكوام القمامة وما ينشأ عنها من ازدياد عدد القوارض والحشرات الطائرة والزاحفة، والعفونة بالشوارع والأزقة، وتدهور الوضع الصحي للصغار والكبار، وانعكاس ذلك على نفسية السكان، إن تكرار ذلك لهو وضع يجب على الناس والإدارة منع تكراره بوسيلة حاسمة.

الحل يكمن في تدوير القمامة عن طريق قيام البلدية / الإدارة / الحكومة بإصدار قرار بمنح امتياز تجميع وتدوير القمامة ببلدية بنغازي وضواحيها – وكذلك المدن الليبية الأخرى – على شركة محلية (وطنية) أو أجنبية أو مشتركة بجمعها وفرزها وتدويرها، ومن ثم تصديرها للخارج، مقابل مبلغ مالي سنوي مقطوع لخزانة البلدية تقوم بصرفه على مجالات خدمية أخرى لسكان البلدية.

وبهذا توفر الدولة مبلغا كبيرا من ميزانيتها كان ينفق على جمع القمامة، وتكون مشكلة القمامة قد حلت نهائيا وتحولت من مشكلة متجددة إلى مصدر دخل لخزينة الدولة. وتكون المدينة – وكل المدن الأخرى – قد تخلصت نهائيا من تلك المشكلة.

ويبقى السؤال كيف تعالج مسألة مستخدمي شركة النظافة العامة؟ بتوقيعهم عقود خاصة مع الشركة الجديدة صاحبة الامتياز، بمرتبات مجزية، للراغبين منهم في الالتحاق بها.

وبالتالي يتحقق شعار "النظافة من الإيمان" وتتحقق مقولة النظافة العامة طريق إلى الصحة العامة لسكان المدينة وسكان مدن الوطن. ونظافة الوطن من نظافة مواطنيه، ونظافة المدينة من نظافة سكانها.

18- حل مشكلة تنقل السكان داخل المدينة: بأسلوب بيع الخدمة / القطاع الخاص:

أ- عن طريق تنظيم عمل سيارات الأجرة (التاكس) بالعداد بالتنسيق مع نقابة سائقي سيارات الأجرة، وحصول سائقيها على سيارات مخصصة للأجرة من خلال التسهيلات المصرفية المباشرة.

ب- وعن طريق تنظيم خطوط الحافلات الصغيرة والمتوسطة التي تربط الأحياء والضواحي ببعضها، وحصول سائقيها أيضا على قروض وتسهيلات مصرفية.

ج- وعن طريق منح امتياز تسيير خطوط الحافلات الكبيرة او المتوسطة الحديثة المجهزة داخل المدينة وبين المدن لشركات وطنية أو اجنبية أو مشتركة، بطرح عطاء عام يذكر فيه تفاصيل عقد الامتياز، غايته راحة المواطن المسافر والزائر، رجالا ونساء، شيبا وشبابا في تنقلاتهم اليومية.

كل ذلك مع الحرص على إبرام وثائق التأمين على الركاب على وسائل النقل العام والخاص.

د- ويمكن أن تقدم منحة من الدول الشقيقة أو الصديقة المصنعة للحافلات الكبيرة للنقل داخل المدن، كما حدث من تعاون في حل مشاكل النقل الداخلي بين مصر والإمارات العربية المتحدة.

ه- وعن طريق استخدام القطار المعلق، بدلا من قطار الأنفاق .

19- حل مشكلة تسكين النازحين: التي لم تحل حتى الآن للأسف الشديد، بأسلوب التسيير الذاتي:

سبق تقديمنا لورقة عمل / مقترح / مبادرة للمجلس البلدي لمدينة بنغازي بتاريخ 2015/4/5، وسلمت للجنة الأزمة لمجلس النواب بطبرق، ونائب رئيس الحكومة المؤقتة لشئون الخدمات بالبيضاء، نحيل عليها (منعا للتكرار، كما هو مبين بالمرفق بهذا البرنامج. وتتلخص في تسكين النازحين والمهجرين بتجمعات سكنية جاهزة حضارية، بمقابل شهري بسيط، يمكن استثمارها لعدة سنوات في مجالات أخرى أو نقلها لأماكن أخرى، بعد إعادة توطين النازحين والمهجرين، وبتمويل من القطاع الخاص والقطاع المصرفي. وقد تقدمت (3) ثلاث شركات بعروض مفصلة هي:

أ- عرض من شركة وطنية هي شركة الجدار الأوسط للمقاولات العامة والاستثمار العقاري والشركات الأوروبية المساندة لها، ومديرها رافع إدبيش، ومصنعها بمنطقة سيدي خليفة، لعدة أنواع من المساكن الجاهزة بعدة مساحات، مع إضافة قيم مالية أخرى للبنية التحتية (كهرباء ومياه وصرف صحي وممرات مشاه) لعدد (500) خمسمائة وحدة سكنية جاهزة (اصطناعية)، بدون طرق أو شاملة للطرق ومواقف السيارات. كما هو مبين بالملحق مؤرخ في 2015/5/12.

ب- عرض من شركة مالطية تعمل في ليبيا منذ ثلاثة عقود هي شركة "جيوكون الدولية" (GEOCON) لمساكن جازهة مؤقتة طبقا لعرضها الموضح بالملحق مؤرخ في 2015/6/2.

ج- عرض من شركة النافذة للمقاولات والاستثمار العقاري مقرها طرابلس وبنغازي التعاون مع شركة قبرصية لمساكن جاهزة، طبقا للموضح بالملحق مؤرخ في /2015/6.

وهذه الفكرة أو المقترح قابل للتطبيق بأي مكان في ليبيا. ونظرا لأعداد النازحين والمهجرين فإن الواقع يتطلب تعدد المستوطنات بما يتناسب وتلك الأعداد.

والجدير بالذكر أن مجموعات من الشباب والشابات سبق أن تنادوا لمدينتهم بنغازي وأطلقوا حملتهم "بنغازي تناديكم" هدفها إقامة مجاورة سكنية مؤقتة لنازحي المدينة يمكن مراجعة موقعهم الإلكتروني وكذلك حملة شباب فريق "سمحة بنغازي" وشعارها "بربع حديد نبني بنغازي من جديد" كما هو مبين بالمرفقات.

20- إعادة بناء الأحياء المخربة والمهدمة على أسس معمارية حديثة: وإصلاح وترميم المباني الخاصة والعامة المتضررة بالأحياء الأخرى الأقل تضررا:

تحتاج الأحياء المهدمة تماما بالمدينة إلى إعادة تخطيطها بشكل كامل من خلال مكاتب هندسية استشارية عالمية ومحلية / وطنية. وذلك بعد تنظيفها من الألغام المزروعة بها و حصر ملاكها وساكنيها، وتسكينهم مؤقتا بتجمعات سكنية جاهزة حضارية، كما هو موضح أعلاه.

ولنا سابقة وطنية ناجحة في هذا المجال وهي تجربة المرج القديم والمرج الجديد عام 1963 على إثر كارثة زلزال المرج وهو من فعل الطبيعة، أما الزلزال الحالي فهو

من فعل أشباه البشر، الذين يريدون هدم الحجر والبشر والشجر لعنهم الله في الدنيا والآخرة.
وهو ما يتطلب جهودا كبيرة، وتمويلا ضخما، وشفافية وحسما، علينا جميعا أن نحسن توظيفه لكي لا يضيع هباءً.

_____ · _____ · _____

هذه هي

الملامح العامة للبرنامج ومرتكزاته الأساسية

أما الأرقام والإحصائيات والبيانات سيتم إعدادها ونشرها لاحقاً

من قبل فريق عمل متكامل

إن توفير الأمن والأمان ... و الإرادة والنزاهة و الشفافية ... والحسم ... هي الأرض الصلبة التي يبنى عليها أي برنامج وطني.

ونسأل الله التوفيق

عمران محمد بورويس

المحامي

2015 / 06 / 15

obeikandl.com

الفهرس

أ.	تمهيد – خلفية تاريخية
ب.	تقديم
القسم الأول	**أعمال ومهام مناطة بالحكومة**
أولاً	مبادئ وأساسيات برنامج الحكومة
ثانياً	في مجال المساءلة والمحاسبة
ثالثاً	في مجال الأمن الوطني
رابعاً	في مجال الجيش الوطني والقوات المسلحة
خامساً	في مجال الصحة العامة – مجانية الخدمات الصحية للمواطنين
سادساً	في مجال التعليم والتربية الوطنية
سابعاً	في مجال المواصلات العامة والنقل : إحداث نقلة نوعية : نظام BOT
ثامناً	في مجال القضاء الجالس والواقف، محراب العدالة
تاسعاً	في مجال ترشيد الاستهلاك وعدالة التوزيع : إلغاء الدعم واستبداله بدعم نقدي
عاشرا	الاستفادة من الطاقة المتجددة : الشمس والرياح
حادي عشر	في مجال الصحافة والإعلام
ثاني عشر	في مجال الدستور المرتقب
ثالث عشر	في مجال الشباب والرياضة
رابع عشر	في مجال الأمومة والطفولة والشيخوخة
خامس عشر	في مجال السياحة الداخلية والخارجية
سادس عشر	في مجال السجل العقاري والملكية العقارية
سابع عشر	في مجال السجل المدني
ثامن عشر	في مجال التنظيم النقابي
تاسع عشر	في مجال النازحين والمهجرين واللاجئين والمشردين المتواجدين بتونس ومصر
عشرون	في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز
واحد وعشرون	في مجال السلطة الخامسة: الجيش المدني المنظم
ثاني وعشرون	في مجال تجربة الإسلام السياسي والثوار في ليبيا
ثالث وعشرون	في مجال الاستثمارات الليبية الخارجية، والاموال المجمدة بالخارج، والاموال المنهوبة او المهربة بالخارج، والاستثمارات النفطية بالداخل والخارج
رابع وعشرون	في مجال الاقتصاد والمالية والثروة الحيوانية والزراعية والصناعية والمياه
خامس وعشرون	الوقف الفوري لانتهاكات حقوق الانسان

القسم الثاني	**أعمال ومهام مناطة بالبلديات**
1 – 19	- البلديات للمدن و القرى كافة.
1- 20	- بالنسبة لمدينة بنغازي.

القسم الثالث	**الملاحق**

obeikandl.com

القسم الثالث : الملاحق

obeikandl.com

هيئة الدعم والمشورة - بنغازي - ليبيا

www.scclibya.org
www.scclegal.org

التاريـــــخ: 24/04/2014

الاستاذ / د. على الترهوني/ رئيس الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور
الأساتذة /اعضاء الهيئة مدينة البيضاء - ليبيا

تحية طيبة وبعد،

يسر هيئة الدعم والمشورة ان تقدم لكم تحياتها الحارة وامنياتها الصادقة لكم جميعاً للثقة التي منحها لكم الناس الطيبين المتفائلين عبر انتخابهم لكم ، متمنين بان نتمكن جميعاً من استكمال النقص الذى اعترى الهيئة بحيث نتمكن هيئتكم من استكمال نصابها القانوني العددي ولتكون بمنئ عن اى مطعن دستوري ، وذلك في أقرب وقت ممكن.

وكعادة هيئتنا منذ بدء مسيرتها يوم 2011/2/21 لتتوج مساء يوم 2011/02/26 بميلاد مجلس الوطني الانتقالي " قاطرة ثورة 17 فبراير 2011 " ، مروراً بمشوارها الطويل المعطاء - دون انتظار الأخذ -المتمثل في إنتاجها العسكري والعقلي طبقاً للمرفق بإصداراتها الأربعة وموقعها الإلكتروني ، فإن يسعدها ان تقدم لكم مساهمتها الجديدة المتمثلة في مقترحها بتعميم استطلاع الخيارات الدستورية للبيبين المرفق لكم مع هذه المذكرة الموجزة لعرضه على هيئتكم الموقرة للدراسة وإبداء الرأي واتخاذ القرار .

وفقكم الله في اداء مهامكم ..ووفق الخيرين من ابناء هذا الوطن الى ما يحبه ويرضاه

وفى انتظار كريم ردكم.. تقبلوا مجدداً تحيات هيئتنا
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عمران محمد بورويس/ المحامي
رئيس مجلس الإدارة هيئة الدعم والمشورة
(092589806)

بيان توضيحي لأهدف الحملة
(حملة بنغازي تناديكم)

بسم الله الرحمن الرحيم

لما كان السكن هو الاستقرار والامان والاطمئنان للبشر فلا يهدأ الانسان ويأمن علي نفسه وأهله وممتلكاته ,اذ لم يكن لديه سكن يأويه .. فالبيت هو السكن الذي يسكن فيه الانسان ويطمئن علي نفسه واهله فقد قال الله تعالي "والله جعل لكم من بيوتكم سكناً" صدق الله العظيم .

ولما كانت مدينة بنغازي ليس لديها أي رصيد سكني يمكن استخدامه في اوقات الازمات بل وان نسبة كبيرة من مباني المدينة وخاصة تلك التي في الاحياء القديمة هي مباني متهالكة قد تكون نسبة كبيرة منها ايلة للسقوط ,

وبعد احداث مدينة بنغازي والاشتباكات الدائمة التي حدثت فيها فأننا نتوقع ان تكون هذه المباني المتهالكة قد انهارت او علي احسن تقدير قد ازدادت سوءً.

وقد نزح سكان هذه المناطق الي الاحياء الاكثر امنا او الي خارج المدينة ,حيث كانت اخر احصائيات عن اعداد النازحين هي 14000 عائلة ,فاذا افترضنا ان بيوت 10% من هذه العائلات قد تدمرت بشكل كامل فان 1400 عائلة تقريبا تحتاج الي سكن ... !

وفي حال توقف هذه الاشتباكات وعودة النازحين فسيكون الهم الاكبر لنا هو ايجاد سكن لتلك العائلات .

فاستجابة لحالة نازيحي مدينة بنغازي الملحة لإستنهاض كل الجهود , وبدعوة كريمة من عميد ونشطاء ديوان المجلس البلدي لمدينة بنغازي ,ظهرت فكرة اطلاق حملة خيرية تهدف لدعم المدينة ماديا ومعنويا .

حيث تنادت مجموعة من نشطاء المجتمع المدني لتجسيد هذا العمل علي أرض الواقع وتحديد وتوضيح اهدافه للرأي العام في محاوله جاده لتخفيف الاضرار التي لحقت بالمدينة جراء الاحداث السائدة وما سيترتب عليها من مضاعفات وتوقعات واثار سلبية يتوجب الاستعداد الكامل لمواجهتها والتخفيف من حدتها ما أمكن .

ومن خلال عدة اجتماعات تشاورية أتضح ان اهداف الحملة تتمحور في الاتي :

1.التوجه بكل قوة لكل الجهات ذات الصفة الاعتبارية لحثها علي دعم الحملة.

2.مع عدم الطعن او الانتقاص في جهود الاخرين الا ان الواقع لا ينحصر العمل في شؤون الاغاثة والتسكين الحالي فقط بل اننا نطمح للوصول الي الغاية المنشودة والتي تتمثل في ايجاد سكن بديل للنازحين الي ان تتم مرحلة اعادة البناء .

3.العمل بشكل علمي ومدروس علي تبيان وضع اهالي المدينة امام المنظمات الدولية ذات الاختصاص وذلك بمخاطبتهم بشكل مباشر بالإشارة الي الاعلان الحكومي والذي وصف لمدينة بانها (منكوبة) ,وهذا الاعلان يبرر المطالبة بالدعم اللازم وبشكل شرعي ولقد دُعمت الحملة من خلال استطلاع للرأي نشر عبر صفحات التواصل الاجتماعي لشريحة مختلفة من المواطنين لمعرفة رأيهم ،وقد كان الاستطلاع عن مدي تأييدهم للحملة من عدمها.

4.دعوة كل المختصين والخبراء في مجال الاعمار والبناء المؤقت لطرح التصورات والاراء للوصول الي الهدف المنشود.

5.التوجه فورا ومباشرة لإستدراك الوقت الي الاعلان في كل وسائل الاعلام العاملة دون استثناء ودون أي مفاضلة او انتقاء لحثها علي شرح اهداف الحملة والدعاية لها في جانبها الانساني والاعماري والتفاضي في هذا الوقت عن كل التوجهات والانتماءات الجهوية والإيديولوجية وأعتبار ان الحملة انسانية أغاثية تسعي لمواجهة المصاعب المترتبة عن الحالة الموصوفة سلفا.

6.تهدف الحملة وبشكل نبيل الي توحيد الجهود في مجالات عدة وهي بذلك تجسد روح التعاون والتآزر لتصل بذلك من خلال منتسبيها الذين يمثلون كل اطياف المجتمع لتأصيل اللحمة الوطنية واعادة بريقها الأفل من خلال اجرائاتها التي ستبرز كل نشاط يمثل هذا التجانس .

7.الاستعانة بذوي الخبرة والتجربة وكذلك الشباب الطموح وربط هاتين الفئتين بعضهما ببعض لإظهار ماتعانيه هذه المدينة ,والعمل بكل الامكانيات المتاحة علي افهام المشككين بأن بنغازي اكبر من الجميع وهي بحاجة ماسة للبناء والإنماء وشيء من التعقل.

بالتعاون مع

و منظمات المجتمع المدني

ان الحملة اذ تقدم هذه الاهداف الرؤى تناشد كل من يعنيه الامر بإبداء الراي والمشورة وارسال كل المقترحات الايجابية والتي من شانها ان تثري عمل الحملة وذلك عبر صفحتها علي الفيس بوك (بنغازي تُناديكم) والاتصال بشؤون العلاقات بالحملة أو علي الموقع الالكتروني www.benghazimun.ly/tnadekm.

BENGAZI

بنغازي تناديكم

حملة جمع التبرعات التطوعية

أهداف الحملة

- إقامة مجاورة سكنية مؤقتة (البيوت الجاهزة) لنازحي بنغازي
- تأجير المصائف والقرى السياحية للنازحين

الحساب الداخلي	الحساب الخارجي
1446	011763627001
المصرف التجاري الوطني فرع ميدان البلدية	مصرف التجارة و التنمية

www.benghazimun.ly/tnadekm

Benghazi Revolution

سمحة بنغازي

SAMHA BENGHAZI

حملة المليون ربع حديد برعاية

فريق سمحة بنغازي

اهداف الحملة :

1. مساعدة العائلات النازحة
2. تجميل بنغازي
3. مساعدة المحتاجين الغير مستفيدين من الدولة
4. الاعمال الخيرية والانسانية للفريق

اماكن الصناديق للتبرع:

كوزال مول

الحياة مول (قسم المواد الغذائية)

كفي Gloria (شيل الدقادوستا)

كفي الكهف

مجمع الزيتون التجاري

مجمع حي الزاوية التجاري

بربع حديد نبني بنغازي من جديد

للتبرع والمساعدة اتصل بالارقام التالية :

0925035531 - 0925809147

obeikandi.com

المؤتمر الوطني لحقوق الإنسان

مفتتح

انطلاقاً من حرصها على مصلحة الوطن واستقراره ورفاهية شعبه، وحرصاً على تحقيق أهداف ثورة السابع عشر من فبراير لا سيما فيما يتعلق بصون وحماية حقوق الإنسان، ونظراً لتزايد القلق حول انتشار حالات لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في وطننا اليوم، وتناول ذلك في وسائل الإعلام المحلية والعالمية، وكذلك في المحافل الدولية، وآخرها قرار مجلس الأمن 2095، بادرت عدة شخصيات وطنية لدعوة ممثلين عن كافة أطياف المجتمع الليبي لعقد مؤتمر وطني لحقوق الإنسان من أجل فتح حوار صريح وشفاف حول هذه القضية .واقتراح الحلول الناجعة لها

أهداف المؤتمر:

أولا : ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان وتعزيزها وحماية الحريات العامة ونشر الوعي بها لدى كافة شرائح وطوائف المجتمع

ثانيا : التأكيد على تعارض انتهاكات حقوق الإنسان مع طبيعة الشعب الليبي السمحة المستمدة من مبادئ الشريعة الإسلامية وعاداتنا وتقاليدنا و موروثنا الثقافي والمنعكسة على التشريعات النافذة التي تجرمها وتعاقب عليها .

ثالثا : ترسيخ مبدأ عدم الإفلات من العقاب والدعوة لتقديم منتهكيها للعدالة .

رابعا : العمل للتوافق على ميثاق وطني يمثل خارطة طريق للتعاطي مع ظاهرة انتهاكات حقوق الإنسان وحشد الدعم الشعبي لمساندة مؤسسات الدولة ومطالبتها وتمكينها من القيام بمهامها في هذا الشأن.

خامسا : الخروج بتوصيات عملية لصناع القرار مُستقاة من النقاش التفاعلي بين كافة الحضور من اجل اتخاذ خطوات عملية وعاجلة من شأنها أن تسهم في حماية وتعزيز والرقي بحقوق الإنسان في ليبيا.

محاور المؤتمر:

- التعذيب والمعاملة المهينة.
- الاخفاء القصري والمعتقلات غير الشرعية.
- الاعدام خارج نطاق القضاء.
- اللاجئين والمهجرين.
- العنف، والعنف الجنسي.

وثائق ذات علاقة بموضوع المؤتمر:

1- وثائق تاريخية واسلامية:

أ- صحيفة المدينة، وشرحها (السنة الاولى هجرية) كمرحلة انتقالية: اول دستور مكتوب في تاريخ الاسلام.

ب- نص خطبة الوداع لرسولنا الكريم "السنة 10 هجرية".

ج- اصول الولاية في الاسلام للشيخ عبدالحميد ابن باديس.

2- الوثائق التاريخية الليبية:

أ- ميثاق سرت: عام 1922.

ب- ميثاق الجرابى وسكان درنه: عام 1946.

3- الوثائق الدولية الانسانية:

أ- نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان: النص المبسط + النص العام.

ب- كشف بالاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بحقوق الانسان التي انضمت اليها ليبيا.

4- التشريعات الليبية الحديثة ذات العلاقة بالمؤتمر:

أ- قانون العقوبات وتعديلاته.

ب- قانون الاجراءات الجنائية وتعديلاته.

ج- الاعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته.

د- قانون رقم (17/2012) بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية الذي انشئت بموجبه هيئة تقصي الحقائق والمصالحة، وصندوق تعويض الضحايا.

ه- قانون رقم (37/2012) بشأن العفو عن بعض الجرائم.

و- قانون رقم (38/2012) بشأن بعض الاجراءات الخاصة بالمرحلة الانتقالية.

ز- قانون رقم (10/2013) بشأن تجريم التعذيب والاخفاء القصري والتمييز.

ح- قانون رقم (37/2012) بشأن تجريم تمجيد الطاغية (قضت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا بالغائه).

openkandil.com

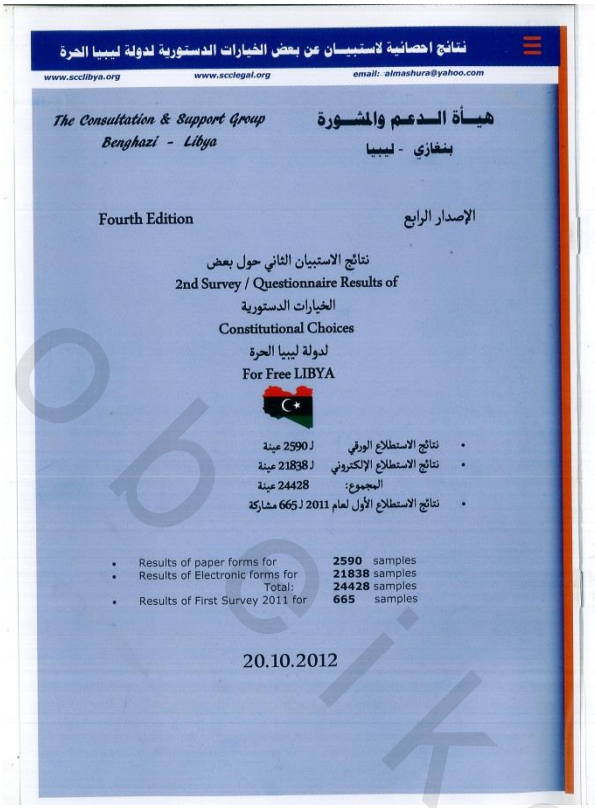
نتائج احصائية لاستبيان عن بعض الخيارات الدستورية لدولة ليبيا الحرة
www.scclibya.org
www.scclegal.org
email: almashura@yahoo.com
The Consultation & Support Group
Benghazi - Libya
هيأة الدعم والمشورة
بنغازي - ليبيا
Fourth Edition
الإصدار الرابع
نتائج الاستبيان الثاني حول بعض
2nd Survey / Questionnaire Results of
الخيارات الدستورية
Constitutional Choices
لدولة ليبيا الحرة
For Free LIBYA
نتائج الاستطلاع الورقي 2590 عينة
نتائج الاستطلاع الإلكتروني 21838 عينة
المجموع: 24428 عينة
نتائج الاستطلاع الأول لعام 2011 ل665 مشاركة
Results of paper forms for 2590 samples
Results of Electronic forms for 21838 samples
Total: 24428 samples
Results of First Survey 2011 for 665 samples
20.10.2012

إصدارات الهيأة ومواقعها الإليكترونية :
الموقع الأول:
www.scclegal.org
الإصدار الأول عربي
الإصدار الأول إنجليزي
First Edition
الإصدار الثاني عربي
الموقع الثاني:
www.scclibya.org

هيأة الدعم والمشورة
اللجنة القانونية
ندوات في الشأن الدستوري
الندوات:
DVD
مشروع دستوري مؤقت.
مشروع إعلان دستوري.
مقترح بالخيارات الدستورية لدولة ليبيا المستقلة.
مشروع دستور دائم.
النظرية العامة للحريات العامة و حقوق الانسان.
إمكانية التوفيق بين الدستور و المواثيق الدولية.
حقوق الشعب الاساسية في الدساتير.
شرح استبيان عن بعض الخيارات الدستورية لدولة ليبيا الحرة.
الضمانات القانونية و الواقعية لتطبيق القواعد الدستورية.
مقدمة في المعايير الدولية للإنتخابات الحرة والنزيهة على ضوء الإنتخابات العامة المرتقبة في ليبيا بعد سقوط النظام الاستبدادي.
ملامح المجتمع المدني من خلال الدستور.
المشاركون:
أ. عبدالسلام بوشقمة
د.سعد العسبلي
المستشار عبدالعاطي المنصوري
المستشار سليمان زوبي
د.عبير امنينة
المستشار سعد عقيلة
م. محمد جابر
د. محمد الشركسي
المستشار المبروك الفاخري
د. ابتسام بحيح
د. سليمان بوشيقير
برعاية إئتلاف 17 فبراير للنفط والغاز
DVD

مشروع النصب التذكاري للجيش الليبي

أبو رواش - الجيزة

جمهورية مصر العربية

يناير 2015

obeikandl.com

دورة تدريبية أمام الجيش السنوسي جيش القدرية ضباط وضباط سفن أوروبي وأوجاوز السورة أبحرت في الشهر الأمامي إلى الكويت
الطريق الصحراوي جنوب القاهرة مايو 1942

Alexandria.com

شبكة قوانين الشرق
Eastlaws

1. " ان رفع مستوى كفاءة العاملين بمجال المحاماة والقضاء والقانون في ليبيا، والمغرب العربي الكبير، هو واجب وطني شرعيا (فرض عين) لمن يملك هذه المكنة، واخلاقيا ومهنيا، خاصة في هذه المرحلة، مرحلة اعادة بناء وترميم الدولة المدنية الليبية الحديثة, دولة الحق والعدل والقانون .

من هذا المنطلق، أخذنا على عاتقنا، دعم مشروع توزيع هذه المنظومة الالكترونية "لمؤسسة قوانين الشرق" لتطوير الممارس القانوني العربي بليبيا والمغرب العربي الكبير، باعتباره دعامة قانونية رصينة يقوم عليها صرح بناء الوطن من خلال تطوير المكتبة القانونية والقضائية الخاصة بالأفراد، والهيئات والمحاكم والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة (القطاع العام والقطاع الخاص) والوزارات والسفارات والقنصليات والكليات والمعاهد والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب وغيرها، للارتقاء بكفاءتهم واللحاق بمستجدات العلوم القانونية والقضائية، العملية والنظرية. والله من وراء القصد"

عمـــران محمد بورويس **مكتبة طرابلس العلمية العالمية**
المحـــامـــي

2. ويسر مؤسسة قوانين الشرق لتطـــوير الممـــارس القـــانوني العربي أن تضيف للسادة المشـــتركين بمنظوماتهـــا القانونيـــة، المتعددة والمتنوعة، وللسادة المتصفحين لموقعهـــا الإلكترونـــي، **منظوماتها الجديدة** وموقعها الإلكتروني " قوانين الشرق " التـــي تشمل :

أ. الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا الليبية منـــذ تأسيسها عام 1953 المنشورة بمجلة المحكمة العليـــا : المقدمـــة والأسباب والمنطوق باعتبار أن المحكمة العليا الليبية هي المرجع الأخير ونهاية المطاف لأحكام المحاكم الليبية في تفسير القـــوانين وتطبيقها، وكانت المبادئ القانونية التي تقررها فـــي أحكامهـــا، ملزمة لجميع تلك المحاكم والسلطات الأخرى في ليبيا، فإن مـــن أوجب الواجبات نشرها على الكافة حتى يطلع على هذه المبـــادئ القضاة والمحامون، ويقف الناس على ما تقرره المحكمة العليـــا الليبية من قواعد ومبادئ قانونية فيستنيروا بها فيما قد يعرض لهم من حالات مماثلة إذا عن لهم أن يلتجئوا الى المحكمة " كما جاء في تقديم الاستاذ المستشار محمد خليل القماطي، رئيس المحكمة، في تقديمه للعدد الأول من مجلتها .

ب. التشريعات الليبية : المنشورة بالجريدة الليبية حتى العام 2013

ومؤسسة قوانين الشرق بذلك تكون قد ساهمت فـــي توســـيع وتعميق قاعدة بياناتها المتخصصة لتكون في خدمـــة المـــواطن والقانوني والباحث العربي في ليبيا والمغرب العربي وعلى اتساع رقعة الوطن العربي الكبير أيا كان موقعه على الكرة الأرضـــية. وفي متناول كافة المهتمين بالشأن القـــانوني الليبـــي والعربـــي بمختلف دول العالم، **في سبيل إرساء ثقافة قانونية أوسع ووعي قانوني أعمق.** وما التوفيق إلا من عند الله .

3.التشريعات والأحكام القضائية والبيانات مخزنـــة بالمنظومـــة ضمن حافظة بيانات الكترونية (flash Memory) بسعة (64) جيجابايت ويتضمن حماية ذاتية للبيانات المدمجة .

obeikandl.com

شبكة قوانين الشرق
Eastlaws
لتطوير الممارس القانوني
To develop a legal practitioner
منظومة برامج شبكة المعلومات القانونية العربية
System software Legal Information Network Arabic
للحجز و الشراء
For reservations and purchase
مكتبة طرابلس العلمية العالمية
Tripoli International Scientific Bookshop
TISB
Tel: +218 21 360 1583/4
Fax: +218 21 360 1585
www.tisb.com.ly
info@tissb.com.ly
tripoli.bookshop@hotmail.com
www.eastlaws.com
شبكة قوانين الشرق
Eastlaws
1
IGLC was established in the year 1995 by its founder counselor Yasser Nassar , who has formerly worked as a public district attorney and judge, following his father's {the late / Mahmoud Osman Nassar} foot-steps in practicing advocacy, either in its Alexandria head office or Cairo .
I G L C 'S professional organizational structure has four pro- administrative sectors:
First : advocacy and arbitration sector.
Second: legislative & legal informational technology services sector (it).
Fourth : the technical supportive services and automation sector.
Advocacy and arbitration sector:
Commercial corporate, investment and criminal laws:
This includes, but not limited to the following aspects, negotiation assistance, incorporations formatting and corporate governance, etc.
International trade conflicts and banking:
Which includes but not limited to mediation , arbitration litigation drafting its contractual transactions .
Subsidies, anti- dumping and monopolistic competition.
Maritime affairs:
Includes all maritime litigations including loading, unloading conflicts etc.
Representing other similar firms in Egypt:
Effective, fruitful collaboration are most encouraged in this respect.
IGLC is mobilized professionally, administratively and financially in either of Alexandria or Cairo quarters to execute such collaboration.
Supportive paralegal services:
Carried and implemented by professional staff to support the abovementioned activities including establishing corporate entities, real estate and intellectual property affairs.
Legal translation, informational credit inquiries and debts collection.
Consultancy and legal researches sector:
Operates in the following spheres:
Disputes management, decision making support, legal and associated visibility studies. In addition, assisting public and private entities to achieve corporate governance and privatization.
استمارة حجز / شراء نسخة من
منظومة برامج شبكة المعلومات القانونية العربية
من إعداد
مؤسسة قوانين الشرق
www.eastlaws.com
شبكة قوانين الشرق
Eastlaws
1. الاسم الرباعي : .....
2. العنوان : .....
3. رقم الهاتف الارضي والنقال : .....
4. جهة العمل : .....
5. البريد الالكتروني (ان وجد) : .....
6. الثمن : (600) فقط ستمائة دينار لا غير .
7. طريقة السداد :
أ. نقدا ، مقابل ايصال مكتوب .
ب. حوالة مصرفية على الحساب رقم (114.205.603) بمصرف (المصرف التجاري الوطني) فرع (وكالة المستشفى المركزي)
ج . بصك مصدق باسم مكتبة طرابلس العلمية العالمية .
8. التاريخ : .../.../2014
9. تاريخ التسليم : خلال شهرين من تاريخ سداد كامل الثمن .
10. التوقيع : .....
11. .....

نبذة عن المؤلف

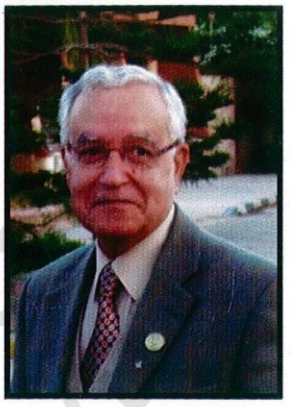

- من مواليد زقاق الكوافي بمدينة بنغازي **10** فبراير **1944**م.
- دخل جامع "الحدادة" بجوار سوق الظلام لتعلم القرآن الكريم 1949.
- دراسته الإبتدائية مابين مدرسة الأمير و مدرسة النهضة (توريلي) .
- دراسته الإعدادية و الثانوية بمدرسة بنغازي الثانوية.
- التحق بالعمل الوطني و النشاط الحزبي منذ عام 1959.
- درس السنين الأولى بكلية الحقوق بجامعة عين شمس بالقاهرة 1963 ــ 1967.
- درس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم الخدمة العامة، اللغتين الإنجليزية و الفرنسية بالفترة المسائية.
- طيلة فترة دراسته بالقاهرة كان على صلة وثيقة بالحياة الثقافية و الأدبية و السياسية بمختلف جوانبها.
- شارك في تأسيس أول اتحاد عام للفروسية بطرابلس و أول اتحاد فرعي للفروسية في بنغازي عام **1967**.
- حاز على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق بجامعة بنغازي عام 1972.
- منذ حصوله على الليسانس عمل بالمحاماة، المهنة التي اختارها منذ الصبا.
- شارك بدورة 1976 السنوية لأكاديمية القانون الدولي بلاهاي بفترتيها.
- نشر بعض المقالات القانونية بمجلة المحامي التي تصدرها نقابة المحامين بليبيا ورأس هيئة تحريرها.
- أصدر بالمهجر عام 1979 كتيبا عن قضية الجرف القاري في بحر إيجه، الجزء الأول المتعلق بمدى اختصاص محكمة العدل الدولية بلاهاي بالنظر في الدعوى، الناشر دار مكتبة الأندلس ببنغازي وطباعة وتوزيع دار العلم للملايين ببيروت.
- وأصدر بالمهجر كتابه عن "نقابة محامي ليبيا ، أمس واليوم وغداً" عام 1983 عن منشورات السلفيوم.
- كما أصدر بالمهجر الطبعة الأولى لموسوعة المحامي العربي في أربعة مجلدات أعوام 1981 و 1982 و 1983 و 1984 عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.
- وأصدر عام 1989 بالمهجر أيضا الطبعة الثانية المتكاملة لموسوعة المحامي العربي في سبع مجلدات عن منشورات السلفيوم، وطبع دار الفكر العربي ببيروت.
- أصدر عام 1999 كتاب "المحاماة في ليبيا 1882-1998" في جزءين، عن منشورات السلفيوم، بنغازي.
- أصدر عام 2003 كتاب "وقائع وأسر ومحاكمة وشنق عمر المختار عام 1931" عن منشورات السلفيوم وقد صدرت نسخته الفرنسية من دار نشر L'Harmattan بفرنسا عام 2007 تحت عنوان (Chronique d'une Pendaison Memorable)
- أصدر عام 2006 كتابا عن "الفن المسرحي وفن المحاماه ، عالميا وليبيا ، القواسم المشتركة" ،عن منشورات السلفيوم.
- يعمل حالياً في حقل المحاماة والاستشارات القانونية بمقر مكتبه الجديد الكائن بالبركة ببنغازي شارع أم الفضل (الطرابلسي سابقـا) ص.ب. ٢٢٥٣ بنغازي، هاتف : 00218612234053

Benghazi-Libya p.o.box: 2253
Tel/fax :00218 61 223 4053
Email: omran@burwais.com

obeikandl.com

بسم الله وحده

ان المؤتمر الوطني العام المنعقد في مدينة بنغازي يوم ١٠ يناير ١٩٤٨ بعد مداولة الآراء رفع لصاحب السمو امير البلاد السيد محمد ادريس المهدي السنوسي بقراره الصادر بتاريخ ١٤ يناير ١٩٤٨ المتضمن الاهداف والامانى القومية ثم والى المؤتمر جلساته بالانقطاع ودرس الحالة من جميع الوجوه فثبت له بصورة قطعية ان هذا الشعب الذي ضحى باكثر من نصف عدده في الماضي ضد الاستعمار الايطالي والذي لم يتاخر لحظة واحدة عن نصرة الحلفاء والاشتراك فعليا حيثما وشعبا تحت علمه الوطني مع بريطانيا العظمى من يوم ٩ اغسطس ١٩٤٠ الى النهاية ضحى في هذه الحرب ايضا بارواح ابنائه وخراب مدنه وضياع ثروته وكان له نصيب يذكر في احراز النصر للحلفاء في الشمالي الافريقي لجدير بالاستقلال التام والحرية كسائر الشعوب الحرة المستقلة .

لذلك يعتبر المؤتمر الوطني في جلسته المنعقدة اليوم ٧ فبراير ١٩٤٨ بمدينة بنغازي ان ليبيا مستقلة من تاريخ توقيع ايطاليا على معاهدة الصلح المؤرخة ١٠ فبراير ١٩٤٧ حسب منطوق المادة ٢٣ من تلك المعاهدة التي تنازلت فيها ايطاليا عن كل حق لها او لقب في الممتلكات الاقليمية في افريقيا اي ليبيا وغيرها .

وان وجود الادارة العسكرية المؤقتة في ليبيا بعد ذلك وضع شاذ مجحف بحقوق البلاد من كل الوجوه وان هذه الادارة استمرت عندنا اكثر من خمس سنوات بعد نهاية الحرب وكان من الواجب عليها ان تسلم الادارة العسكرية المؤقتة شؤون البلاد للادارة الوطنية من ذلك التاريخ لتضطلع الحكومة الوطنية باعباء الحكم وادارة شؤون بلادها ولكنها لم تفعل ذلك الامر الذي سبب للبلاد متاعب كثيرة من جراء هذا التسويف الضار بمصلحة الوطن

فاستنادا على ماتقدم وعلى رغبة الشعب المطلقة وحقوقه الطبيعية والشرعية فمؤتمرنا الوطني العام يقرر امنا نعتبر انفسنا احرارا من تاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٧ وان بلادنا مستقلة ونطالب من الدول الاربعة امريكا وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا ان تعترف باستقلالنا وتسلم لنا ادارة بلادنا حالا كما نطالب الدول العربية العظمى بمساعدتنا والاعتراف بذلك فورا وعلى ان تكون ليبيا حرة مستقلة كما يأتي :

١ — البلاد الليبية مستقلة استقلالا تاما موحدة بحدودها الطبيعية

٢ — لاتقبل استعمارا ولا وصاية ولا انتدابا اجنبيا

٣ — امير البلاد الشرعي المطاع على ليبيا هو حضرة صاحب السمو المعظم الامير السيد محمد ادريس المهدي السنوسي المعظم وان تكون الامارة وراثية في البيت السنوسي

هذا هو قرارنا الاجماعي الذي لانحيد عنه ولانقبل اي تاخير في تنفيذه باي حال من الاحوال مهما كانت الاسباب نرفعه لكافة الدول باسم الشعب الليبي الذي نمثله

بنغازي ٧ فبراير ١٩٤٨

رئيس المؤتمر الوطني العام
رضا المهدي السنوسي

نائب الرئيس

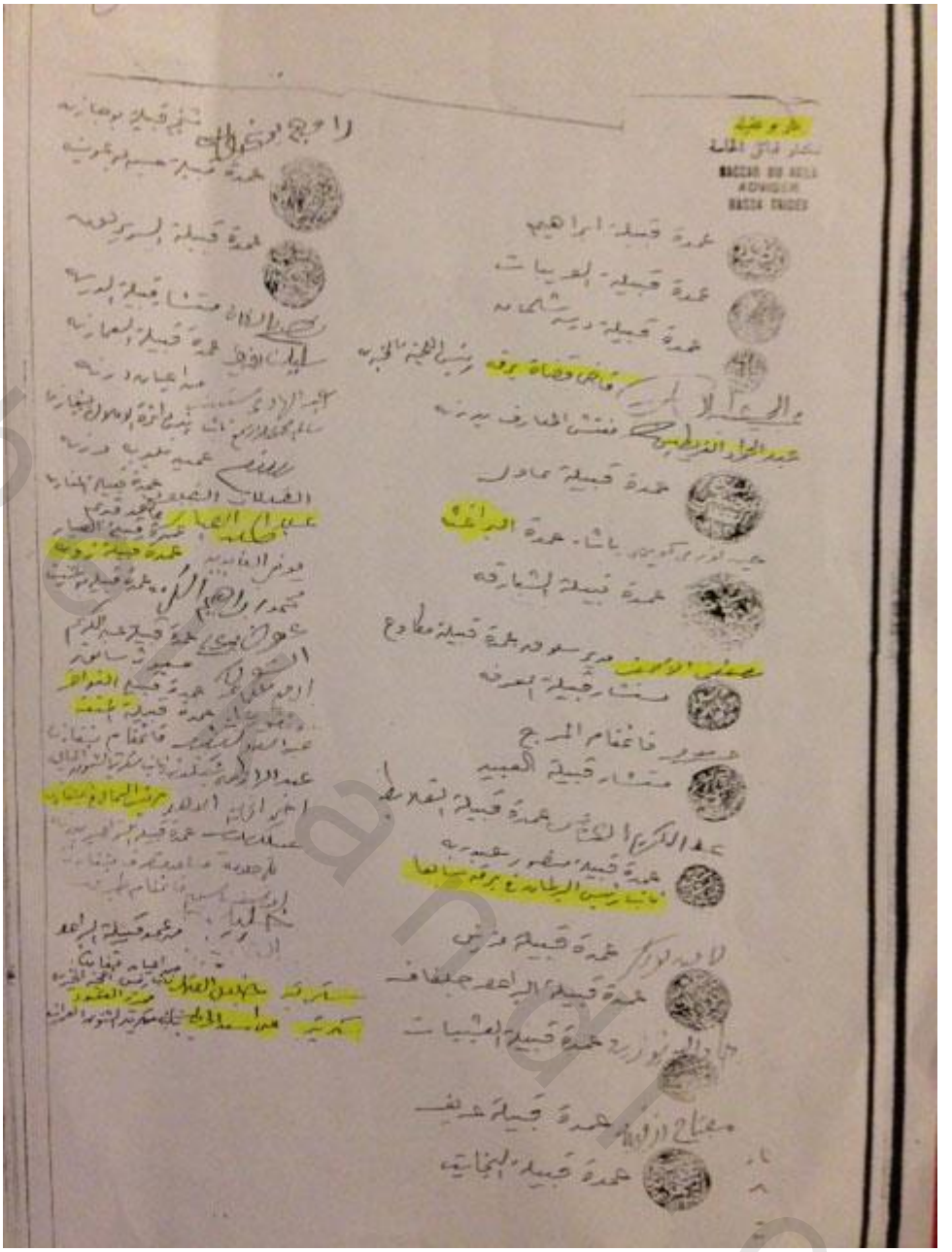

ب أرض مملوكة لجهات عامة - صندوق الضمان الإجتماعي – شركة الخليج العربي الشركة العامة للكهرباء – شركة البريقة – الجيش الليبي – الشرطة.

ج. أرض مملوكة للأفراد – ملكيتها خاصة.

مصادر التمويل:- العامة والخاصة.

أ. المصـرف العقـاري الصناعي بسيدي حسين – متـوفر لديه سـيولة مـن خلالهـا يساهم بالمشروع .

ب صندوق الضمان الإجتماعي .

جـ. مصرف التجارة و التنمية : الإدارة العامة ببنغازي بالبركة ، ولديه فـائض كبير من العملة الورقية الوطنية تكفي حسب معلوماتنا لتغطية كامل التمويل.

د. المصارف العامة : بما لها من فائض نقدي مخزون غير مستثمر وهي:-

الجمهورية – الصحاري - التجاري الوطني - الوحدة .

والمشروع سيدر على تلك الجهات ربحاً مالياً مجزياً إذا ماأحسنت إدارة المشروع وربما معنوياً يتمثل في تقديم خدمة جليلة لمدينة بنغازي و ساكنيها.

هـ. الأفراد / التجار:- تشجيع رأس المال الـوطني علـى خدمـة الـوطن وتحقيـق أربـاح مشروعة بدلاً من تهريب الأموال إلى الخارج.

و. إعداد دراسة جدوى إقتصادية للمشروع :-

لتحديد تكلفة إنشاء كل تجمع سكاني وتهيئته وإقامته وتشغيله وعوائده المتوقعة :-

أ.ثمن الأرض أو القيمة الإيجارية السنوية لها.

ب.تأمين مكان المساكن و المرافق اللازمة لها.

جـ. تهيئة الترابية للشوارع حتى بدون إسفلت وخدمة البانية التحتية من مجاري ومياه شرب وإنارة وهواتف .

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه نتوكل وبه نستعين

هيئة الدعوة والمشورة – بنغازي – جمعية عمر المختار

ورقـة عمـل / مبـادرة / مـشـروع

بتسكين النازحين والمهجرين بمدينة بنغازي وضواحيها بالجمعيات الإسكان الإصطناعي الجاهز.

برعايـة وإشـراف وتنفيـذ :- المجلـس البلـدي لمدينـة بنغـازي المنتخـب بتاريخ ...../2014/5م.

الإطار العام و المرتكزات الأساسية للفكرة:-

1- تستند هذه الورقة للفكرة على الدعم الذاتي/ التمويل الذاتي والتسيير الذاتي للمشروع ودون الإتكال على "الحكومة "- فلا يطلب من الحكومة سوى الموافقة على المشروع أو عدم المعاقمة في تنفيذه ، وإذا لـزم الأمـر يقـام بـدون موافقتها بإستنادا إلـى الإرادة الجماعية لسكان مدينة بنغازي الكبرى.

2- يقام المشروع على أسس إستثمارية إقتصادية لخدمة المـواطن النـازح أو المهجـر و خدمة المدينة و عدم إرهـاق ميزانية الحكومة المثقلة حالياً ، ومن خلال التمويل الذاتي الخاص أو العام للمشروع وعلى أسس إستثمارية إقتصادية غير جائرة تضع مصلحة المواطن قبل الكسب المالي أو الربح ،علماً بأن الربح غير الجائر هو أصل مشروع شرعاً وقانوناً وأخلاقاً.

3- تحديد مساحات الأراضي اللازمة للمشروع وأملاكها :-

أ. أرض مملوكة للدولة.

و..... الخ.

8- إمكانية إعادة إستثمار المشروع بعد إنتهاء الغرض الأصلي المحدد له :-

أ. من خلال إعادة تأجيره أو بيعه لجهات خاصة أو عامة – ليبية أو أجنبية لتسكين مستخدميه وإدارته لقاء دخل سنوي أو ثمن مجزي .

ب. من خلال نقل المساكن وبقية المنشآت إلى مكان آخر أو أماكن أخرى.

ج- من خلال إستخدامه كمعسكر للجيش أو الشرطة أو الكشافة.

د. .....الخ

وهو ما يزيد من نسبة الربح العام للمشروع للجهة المنفذة .

9- مهمة البلدية أو الحكومة تتحصر في تذليل كل الصعاب التي قد تواجه إقامة المشروع أو إستمراره.

تجربتنا الوطنية الليبية الناجحة عام 1963م

بعد الكارثة الطبيعية – زلزال المرج عام 863/62كم أصدرت حكومة المملكة قراراً أو مرسوماً ملكياً بإنشاء مؤسسة المرج الجديد برئاسة المرحوم/ محمد السقزلي وإدارة المرحوم م. حمدي بن عامر وأم- عمرين عامر وآخرين ، أعيد تخطيط مكان المدينة بالمرج الجديد بمعرفة خبراء من اليابان (أرض الزلزال – والأنتاج العلمي) وتنفيذ شركة بولندية كانت ناجحة بكل المقاييس و تم حصر المتضررين و إسكانهم مؤقتاً و باقي حصرهم مسبقاً ثم توزيع الوحدات السكنية الجديدة بالمرج الجديد على الملاك السابقين.

الآن و نحن بصدد كارثة من صنع الليبيين علينا أن نفكر بعقولنا وقوينا معاً لتخفيف آثار هـذه الكارثـة التـي جعلـت الكثيـر مـن الليبيـين يكفـرون بثـورة 17فبرايـر 2011م على غير وعي بذلك.

11- مطلوب سرعة التنفيذ لأن "الشر عجلة" تتأكل بالبطئ في الإنجاز كما تتدثر بعدم الإنجاز ، لذا يتعين على المجلس البلدي لمدينة بنغازي أن يكون سبقاً في تحقيق هذه الفكرة وتذليل مايواجهها من صعاب.

د. تحديد تكلفة التشغيل الشهرية والسنوية :- إستهلاك الكهرباء / الماء/ الهواتف/ عمالة وإدارة ..... الخ

هـ. توفير حراسة داخلية وخارجية للمجمع السكني "كاميرات مراقبة".

و. توفير "نقطة شرطة – حرس بلدي – مستوصف – مسجد – متنزه أطفال- مدرسة نادي – محلات صغيرة تؤجر لمستخدميها"

ز. .....الخ

6- طلب الحصول على عدد من شركات وطنية وأجنبية وعربية وهو أمر ميسر بكل تأكيد تتم المفاضلة بينها بكل شفافية وصدق وإعداد عقد إستغلال حق الإمتياز.

7- ضـرورة تحصـيل المقابـل النقـدي للإنتفـاع المؤقـت مـن المـواطنين المنتفعـين بالوحدة السكنية :-

أ. لغرض ثقافة إيجابية جديدة للمواطن الليبي (رجلاً أو امرأة أو طفلاً)

مفيش حاجة ببلاش" لتحفيز همة الناس وإعادة تربيتهم ليكونوا منتجين لا كسالى.

ب. جباية مقابل السكن بحدود معقولة (من 100 إلـى 200 دينار) شهرياً للوحدة السكنية لكـل أسـرة يدفعـه المـواطن المنتفـع مباشـرة للجهـة المنفـذة ، أو تقـوم الإدارة (الحكومة أو الـوزارة أو المؤسسـة أو الجمعيـة) بدفعـه للجهـة المنفـذة بـدلاً مـن دفعهـا للمـواطن المهجـر أو النـازح مباشـرة ، علمـاً بـأن متوسـط الإيجـار حاليـاً بـترواح من (1 إلى 4 دينار إلى ألف دينار) .

ج.الإقامة مؤقتة لمدة سنة أو سنتين إلـى أن تقـوم الإدارة /الحكومـة بنقـل المـواطن إلـى سكنه الأهلي أو المسكن البديل.

د.توقيع نموذج إنتفاع مؤقت مع المنتفع ينص فيه صراحةً على عدم أحقيته في التنازل عنه للغير مقابل أو بدون مقابل (خلو رجل) وبالتزامه بإخلاء المسكن بمجرد حصوله على سكن بديل أو رجوعه إلـى مسكنه الأصلي مع المحافظة عليه وتسليمه سليماً وبحق الإرادة في إخراجه بالقوة الجبرية إذا لم يمتثل لهذا الأمر.

هـ. مراعـاة التجـانس السكاني الإجتمـاعي بقـدر الإمكـان للمربعـات السكانية أو لكامـل المجمع مـثلاً أهـل تاورغـاء – سـكان الليثـي – سـكان حـي الـدوار – سـكان بوهديمـة – سكان القوارشة – سكان قنفودة .....الخ"

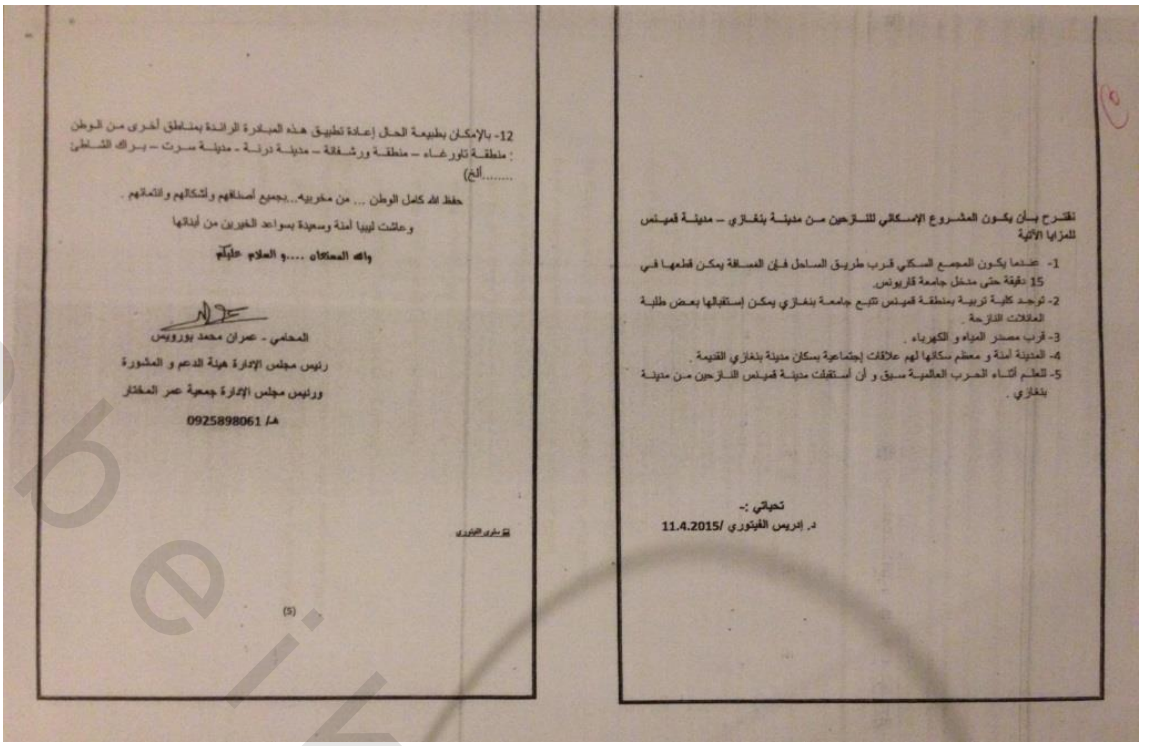

نقترح بـأن يكـون المشـروع الإسـكاني للنـازحين مـن مدينـة بنغـازي – مدينـة قمينـس للمزايا الآتية

1- عندما يكون المجمع السكني قرب طريق الساحل فإن المسافة يمكن قطعها في 15 دقيقة حتى مدخل جامعة قاريونس.
2- توجد كلية تربية بمنطقة قمينس تتبع جامعة بنغازي يمكن إستقبالها بعض طلبة العائلات النازحة.
3- قرب مصدر المياه و الكهرباء .
4- المدينة آمنة و معظم سكانها لهم علاقات إجتماعية بسكان مدينة بنغازي القديمة .
5- للعلم أثناء الحرب العالمية سبق و أن أستقبلت مدينة قمينس النازحين من مدينة بنغازي .

تحياتي :-
د. إدريس الفيتوري /11.4.2015

12- بالإمكان بطبيعة الحال إعادة تطبيق هذه المبادرة الرائدة بمناطق أخرى من الوطن : منطقة تاورغاء – منطقة ورشفانة – مدينة درنة - مدينة سرت – براك الشاطئ ..... الخ)

حفظ الله كامل الوطن ... من مخربيه..بجميع أصنافهم وأشكالهم وانتماءاتهم .

وعاشت ليبيا آمنة وسعيدة بسواعد الخيرين من أبنائها

والله المستعان .....و العلام عليكم

المحامي - عمران محمد بورويس

رئيس مجلس الإدارة هيئة الدعم و المشورة

ورئيس مجلس الإدارة جمعية عمر المختار

هـ/ 0925898061

obeikandl.com

السادة / هيئة الدعم المنشورة _ جمعية عمر الختار

تحية طيبة :-

تتقدم الي سيادتكم عن شركة الجدار الاوسط للمقولات العامة و الاستثمار العقاري المستندات الخاصة بالشركة و الشركات المساندة لها وهي مجموعة شركات أوروبية . مثل :-

- شركة ماكربدس اليونانية للمقولات و الهندسة .
- شركة سنلز الالمانية للبنية التحتية و البنية .
- شركة سيلهورن الالمانية للهندسة .
- شركة فيزيا بابكوك للبنية و توليد الطاقة .
- شركة كونّفيا الالمانية للمقاولات العامة .

ونعلم سيادتكم باننا شركة قادرة على تنفيذ أي اعمال يتم تكلفنا بها وخاصة مشروعات البنوت الجاهزة حيث تمتلك شركتنا خبرة كبيرة في هذا المجال – وتقدم لكم عرض في بعض انواع البنوت الجاهزة والتي تقوم شركتنا بتنفيذها:

ولكم جزيل الشكر

المدير العام

رافع ادبيش

obeikandl.com

العرض الاول :-
مباني جاهزة مصنعة من مادة الاسمنت بورد سريعة التركيب

الرقم	البيان	المساحة	السعر
-1	ثلاث غرف +صالة +حمام + مطبخ	70 متر مربع	40000 دينار
-2	غرفتان + صالة + حمام + مطبخ	60 متر مربع	35000 دينار

العرض الثاني:-

مباني جاهزة مصنعة من الساندوش بانل سريعة التركيب على قاعدة اسمنتية ثابتة .

الرقم	البيان	المساحة	السعر
-1	ثلاث غرف +صالة +حمام +مطبخ	60 متر مربع	25000 دينار
-2	غرفتان + صالة +حمام +مطبخ	48 متر مربع	20000 دينار

العرض الثالث :-

مباني جاهزة مصنعة من مادة الساندوش بانل المتنقلة .

الرقم	البيان	المساحة	السعر
-1	تريلة متنقلة 14متر x4 متر	56 متر مربع	22000 دينار
-	ثلاث غرف +حمام +كافي		
-2	تريلة متنقلة 12متر x 3متر	36 متر مربع	18500 دينار
-	غرفتان +حمام +كافي		
-3	تريلة متنقلة 9 متر x 3 متر	27 متر مربع	14000 دينار
-	غرفتان +حمام +كافي		

علما بان قدرتنا علي الانتاجية تصل الي اكثر من عشر بيوت في اليوم الواحد .

التقدير لتقريبي للبنية التحتية كهرباء و مياة و صرف صحي و ممرات مشاة العدد 500 وحدة سكنية بدون طرق الطرق 3000,000

و في حالة شاملة الطرق و مواقف السيارات +2000000

و شكرا

١. عبدالله ياسر / دالول
٢. عبدالله محمد

مكاتب
عمران محمد بوريص
غيداء عمران بوريص
للمحاماة
والاستشارات القانونية

شارع أم الحصل رقم 146 (الحزام الشمالي سابقاً)
البركة - بنغازي - ليبيا
ت - 061.2234053 (00218)
صندوق بريد : 2253

محاضرة / ورقة عمل

[redacted]

بمقر نقابة المحامين بطرابلس مساء يوم الأربعاء الموافق 2010/4/28 .

" بسم الله الرحمن الرحيم "

تمهيد :

هذه المحاضرة هي وجهة نظر أو ورقة عمل تمثل تجربة سنين في محراب العدالة في بلادنا ، من خلال مهنة المحاماه . فإن كانت صائبة في بعضها على الأقل ، فلصاحبها أجران ، وإن كانت غير ذلك فلصاحبها الأجر الواحد ، دافعه في ذلك أنه لم يستكن إلى وضع الراحة بل يطمح ، كدأبه ، أن يكون فاعلاً ومتحركا .

- **بعض السوابق النقابية للمحامين في هذا المجال :**
  - مذكرة نقابة المحامين بشأن الوضع القضائي : قدمت من مجلس النقابة إلى وزارة العدل بتاريخ 1974/3/27 ونشرت بالعدد الأول من مجلة المحامي .
  - مذكرة مجلس النقابة للأخ قائد الثورة بتاريخ 1979/10/14 : نشرت بكتاب المحاماه في ليبيا.
  - مذكرة مجلس النقابة للأخ/أمين اللجنة الشعبية العامة للعدل : نشرت بالعدد الثامن من مجلة المحامي الصادر عام 1999 .
  - نقد واقع النظام القضائي في ليبيا : التشخيص والإصلاحات المقترحة : مبحث نشر بكتاب المحاماه في ليبيا صـ471 المطبوع عام 2000 .

المحـاور الرئيسية للمحاضرة / الورقـة

- **تطبيق فكرة وحدة القضاء الابتدائي / قضاء البداية : مبررات الالغاء ومزاياه :**
- **المحاكم الجزئية والابتدائية :**
  - صدر قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالي بتاريخ 1953/11/28 وعمل به اعتباراً من 1954/6/1 . ولم يعدل إلا عام 1989 بالقانون رقم (1989/18) حيث تناول تعديل نصوص الإعلان والاختصاص وطرق الطعن . ثم عدل بالقانون رقم (1369/25) (2000) الذي نظم أعمال المحضرين من قبل مكاتب وشركات خاصة .

- أما القانون الموازي له قانون التنظيم القضائي الصادر عام 1953 فقد عدل بالأعوام 1958 و 1962 و 1976 و2006 (القانون رقم 2006/6) وقد سبق التزميل الأستاذ عبدالباري تريل المحامي أن قام بالتعليق على هذا القانون الأخير بمحاضرته التي ألقاها يوم 2008/8/11 بمقر النقابة .
- في البداية كانت المحاكم مقسمة إلى نوعين رئيسين : محاكم ابتدائية شرعية ومحاكم استئناف شرعية . ثم ألغي هذا التقسيم عام 1973 واستبدل بنظام توحيد القضاءين الشرعي والمدني .
- نظم المشرع الليبي مسائل الاختصاص بالباب الأول من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية بالمواد من (27 إلى 79) حيث قسمت المحاكم إلى جزئية وابتدائية .

فكان الاختصاص القيمي للمحاكم الجزئية (300) جنيه ليبي ثم ارتفع إلى (1000) ألف دينار ليبي .

وجاءت المادة (43) مرافعات بالاختصاص الاستئنافي للقاضي الجزئي بقراراتها الأربعة المعروفة إضافة إلى اختصاصها بدعاوى الحيازة (م. 44 مرافعات) ، واختصاصها بنظر بعض دعاوى الأحوال الشخصية (م 46 و47) .

والواقع الحالي يقرر بأن الآلف دينار لم تعد قيمتها على ما كانت عليه . وكذلك الأمر بالنسبة لقيمة العقارات أو المنقولات المراد المطالبة بحيازتها أو التعويض عن سلبها والتعدي عليها حيث وصلت قيمتها إلى الألوف.ومئات الألوف بل الملايين . وكذلك الحال بالنسبة لبقية الدعاوى الأخرى التي يختص بها القاضي الجزئي استثناءً حيث وصلت قيمة التعويضات عن الأضرار الناشئة عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مبالغ كبيرة .

وواقع الحال أيضاً يؤكد بأن نزاعات الأحوال الشخصية من دعاوى تطليق أو خلع أو حضانة أو تمكين من بيت الزوجية أو دفع مؤخر الصداق أو الميراث وغيرها مشتتة ما بين القاضي الجزئي والقاضي الكلي . مما أرهق المتقاضين .

كما أن دعوى القسمة (في المال الشائع) ودعوى وضع الحدود لأملاك متلاصقة ودعوى الملكية مقطعة الأوصال ما بين الجزائي والكلي . بينما اتجه المشرع إلى تركيز الدعاوى المتعلقة بتركة المتوفى في محكمة واحدة هي محكمة محل افتتاح التركة (م 57 مرافعات) لعدم تشتيت النزاع وسرعة الفصل ، وحسنا فعل .

وطالما أن المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في جميع الدعاوى المدنية والتجارية . وطالما أن الإغراق في الشكلية أمر غير محبب ، لأنه يؤدي إلى الابتعاد عن تحقيق مفهوم العدالة .

وطالما أن التقليل من الدفوع المتعلقة بالاختصاص في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم يؤدي إلى الدخول في صلب موضوع النزاع للفصل فيه ، بأسرع وقت ممكن ، بحكم منه للخصومة في مرحلة التقاضي الأولى .

وطالما أن مهمة القضاء هي الفصل في النزاعات التي تنشب بين المتقاضين أيا كان سببها أو مصدرها . كما أن القاضي الجزئي بإمكانه الجلوس مكان القاضي الكلي **وطالما أن الحكم هو عنوان الحقيقة** ، فلم يعد هناك من مبرر للتمييز بينهما .

ولنا أن نستشهد بسابقة حدثت للأستاذ / المستشار محمود مرسى عندما كان قاضيا كليا بمحكمة بنغازي الابتدائية حيث كان يجلس أيضاً كقاضي جزئي بالمرج فمثل أمامه متقاض قدم دعواه لمحكمة المرج الجزئية التابعة وقتها لمحكمة بنغازي الابتدائية ، فتبين للأستاذ محمود مرسى بأنها من اختصاص القضاء الكلي . فطلب من الرجل رفع دعواه ببنغازي ، فقفل الرجل لكنه فوجئ بأن القاضي الذي يجلس للقضاء هو ذاته أ . محمود مرسى . فتعجب الرجل من ذلك قائلاً : ما الفرق بين محمود مرسى بالمرج و محمود مرسى ببنغازي ؟! .

ونرى أن من فوائد ومزايا دمج القضاءين الجزئي والكلي في قضاء واحد التقليل من الدفوع المتعلقة بمسائل الاختصاص النوعي وهو ما يؤدي إلى سرعة الفصل في موضوع الدعاوى وحسم النزاعات ، بدلاً من ضياع الوقت والجهد ابتداءً واستئنافاً ونقضاً لحسم مسألة الاختصاص النوعي .

ونرى أن من شأن الإعداد الجيّد للقاضي أن يتأهل للفصل فيما يطرح عليه من قضايا .وإنشاء معهد للقضاء كان خطوة في هذا المجال . كما أن دمج المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية يؤدي إلى إلغاء الدوائر الاستئنافية بالمحاكم الابتدائية بالنسبة للقضايا المدنية والأحوال الشخصية وتوفير قضاتها .

نموذج لاحصائيات محكمة شمال بنغازي الابتدائية :

أ. محكمة العروبة الجزئية عدد القضايا (98 ــ 150 ــ 169) للأعوام (2010/2009/2008) .

ب. محكمة المدينة الجزئية عدد القضايا (628 ــ 648 ــ 1121) للأعوام (2009/2008/2007) .

ج. محكمة الصابري الجزئية عدد القضايا (19 ــ 55 ــ) للأعوام (2008/2007) .

د. الدوائر الكلية / الابتدائية (1414 ــ 1646) للعامين (2009/2008) .

- **العودة لنظام القاضي الفرد بدلاً من الهيئة الثلاثية :**

بدأ العمل بنظام الهيئة الثلاثية بمحاكمنا الابتدائية بصدور القانون رقم (2006/6) ومن خلال التطبيق العملي لهذا التنظيم الجديد فإننا نرى أن ما توخاه المشرع منه لم يتحقق ، ونرى أن يتم الأخذ بنظام القاضي الفرد المعمول به في السابق .

- **كما نرى استحداث نظام شبيه بنظام " القاضي المشريص " المعمول به بتونس : ومفاده** أن من يعين قاضيا بسلك القضاء الجالس ، ينتسب لمحكمته الابتدائية ولكن لا يجلس للفصل في القضايا بل يجلس مصاحبا لأحد القضاة الاكفاء مستمعا لمدة معينة ، حتى يتهيأ نفسيا وذهنيا ويصقل بعقلية القاضي التي هي دوما غير عقلية من عداه .

- كما نرى الإبقاء على دوائر الجنح والمخالفات ، ودوائر الجنح والمخالفات المستأنفة ، لكي تنظر على درجتين .
- ونرى تحديد الحد الأعلى من القضايا المنظورة بالجلسة الواحدة على ألا يزيد على (40) قضية حفاظاً على حسن الأداء القضائي .
- ونرى الإبقاء على غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية مع جعلها درجة حقيقة من درجات التقاضي . وتفعيل دورها كمحكمة إشكال مع أن إشكالات التنفيذ في المجال الجنائي قليلة جداً الآن ولكنها قابلة للزيادة .
- **إلغاء تعدد المحاكم الابتدائية بمدينتي بنغازي وطرابلس :**

بحجة زيادة عدد القضايا المطروحة على محكمة طرابلس الابتدائية ، ثم على محكمة بنغازي الابتدائية ، رؤى توزيع الوارد على محكمتين ابتدائيتين أو أكثر لسرعة الفصل . فتم تشكيل (4) محاكم ابتدائية بمدينة طرابلس هي : شمال وجنوب وشرق طرابلس والسواني ونيابتها وجزئياتها .

كما تم إنشاء محكمة جنوب بنغازي الابتدائية ونيابتها وجزئياتها إلى جانب محكمة الشمال بها .

ونتج عن هذا الواقع القضائي الجديد تعدد المحاكم وتعدد المحضرين وكثرت الدفوع المتعلقة بعدم الاختصاص المحلي ، وبعدم صحة الإعلان من قبل المحضر الذي يتبين فيما بعد أنه لا يتبع هذه المحكمة بل يتبع تلك ، فتأخر الفصل في أغلب القضايا وتشتت الجهد القضائي .

ونرى أن فكرة إلغاء تعدد المحاكم الابتدائية في المدينة الواحدة ، واستبدالها بمحكمة ابتدائية واحدة تشكل بها (40) دائرة مثلا ، فوائد ومزايا من ضمنها :

- تعيين كبير كتاب واحد للمحكمة ويساعده عدد من المعاونين .
- تعيين كبير محضرين واحد للمحكمة ويساعده عدد من المعاونين . } مما يؤدي إلى توفير الجهد والنفقة جلياً عند حل
- تعيين رئيس قلم واحد للمحكمة ويساعده عدد من المعاونين . } المشاكل
- وجود خزينة واحدة بالمحكمة .
- توأجد جميع المحضرين وحسن توزيع العمل بينهم ومدهم بوسائل النقل والمعدات اللازمة ،

مما يؤدي إلى التقليل من الدفوع المتعلقة ببطلان الإعلانات .

ولنا أن نذكر في هذا المقام بأن مدينة تونس العاصمة بها محكمة ابتدائية واحدة . ومدينة القاهرة بها محكمة جنوب وشمال القاهرة الابتدائيتين ومدينة أسطنبول بها محكمة ابتدائية واحدة .

- **المحاكم الاستئنافية :** الدوائر المدنية والجنائية والإدارية :
  - لدينا الآن ست محاكم استئنافية بكل من الزاوية وسبها وطرابلس ومصراته وبنغازي والجبل الأخضر (درنه) ، فهي موزعة جغرافيا بشكل جيد بحسب الحاجة القضائية .

Obeikandi.com

محكمة استئناف بنغازي بها (5) خمس دوائر مدنية و(5) دوائر جنائية . ودائرتان إداريتان ومحكمة استئناف طرابلس بها (7) سبع دائرة مدنية و ( ) ..... دائرة جنائية . ودائرتان إداريتان.

- ونرى ألا يزيد عدد القضايا المنظورة أمام الدائرة الواحدة بالجلسة الواحدة عن عدد معين لا يجاوز الأربعين ملف . لأن بعض الدوائر بها عدد هائل من القضايا الجنائية والإدارية والمدنية يجاوز المائة قضية بالجلسة الواحدة ، وهو ما يفوق القدرة البشرية لأي قاض .
- لقد ترتب على نقل محكمة استئناف بنغازي من مقرها الأصلي إلى مكانها الجديد الحديد من المشاكل ، ولم يكن قرار نقلها في محله .

لذا نأمل أن تعود إلى مقرها الأصلي أو إنشاء مقر جديد مناسب يليق بها .

- كما نأمل إخراج قضايا القتل الخطأ وقضايا الخمرة من عداد الجنايات وإعادتها إلى محاكم الجنح والمخالفات لتتفرغ الهيئة الاستئنافية / محكمة الجنايات للنظر في الجنايات الخطيرة (القتل العمد ــ المخدرات ــ الخ .....) وهو ما أخذ به المشروع الجديد للقانون الجنائي على حسب علمنا .
- دأبت المحاكم الاستئنافية في السنوات الأخيرة ، **وكذلك الابتدائية** ، على تسليم حيثيات الحكم بخط القاضي للإعلان أو التنفيذ وهو مسلك لا يليق بالحكام القضائية ، فمسودة ر الحكم غير نسخته الأصلية ، ولعل الأصوب العودة إلى طباعة الأسباب .
- كما نرى أن الأوان قد حان لإنشاء قضاء إداري مستقل على درجتين أو درجة واحدة . وإنشاء محكمة عليا إدارية واحدة .

نظراً لكثرة الدعاوى الإدارية المعروضة حيث وصل عددها في الجلسة الواحدة إلى ما يزيد عن المائة طعن بالنسبة بنغازي وطرابلس .

كان القضاء الإداري عندنا على درجة واحدة متمثلة في المحكمة العليا ، منذ البداية ، ثم صدر قانون القضاء الإداري رقم (1971/88) وهو المعمول به الآن .

- **المحكمة العليا :**
- كانت فكرة إنشاء موقعها الإلكتروني خطوة مباركة على صعيد نشر أحكمها وسهولة ويسر الحصول عليها وهي التي تعتبر ملزمة لجميع المحاكم . ولم تكن تلك الأحكام في السابق متاحة إلا عبر مجلتها الفصلية التي كانت أعدادها الأولى توزع من خلال أكشاك الصحف والمجلات ، وتصل بالبريد للمشتركين فيها ويصدر ملخص لها باللغة الانجليزية .
- حالياً أصبحت أغلب تلك الأحكام والمبادئ في متناول القانونيين عبر المنظومات الإلكترونية المتنوعة ، والحمدلله .
- نرى إضافة حق التماس إعادة النظر بأحكامها إلى قانونها الخاص ، بالنسبة لطعونها المدنية ، أسوة بالطعون الجنائية ، وأسوة بمحاكم الاستئناف . لما في ذلك من فوائد عديدة .

- نرى العمل بنظام ضم الملف الاستئنافي للحكم المطعون فيه أسوة بالطعون الجنائية تسهيلا على الطاعنين والمطعون ضدهم .
- نرى من الأفضل إعلان المحكوم عليه بالبراءة في الدعاوى الجنائية بالطعن الجنائي المتعلق به ، بدلاً من نظر الطعن الجنائي في غيبته ، ثم بفاجأ بالحكم الصادر بنقض الحكم مع الإعادة .
- كما نرى إرسال إعلانات جلساتها بغير طريق البريد المسجل ، الذي يصل عادة متأخراً عن موعد الجلسة المحددة . واستبداله بطريقة أحدث من شأنها أن تؤدي إلى العلم بموعد الجلسة بشكل أسرع .
- كما نطالب بعقد جزء من جلساتها بمدينة بنغازي ، كما كان عليه الحال في السنوات السابقة .

- **النيابة العامة :**
- نرى تفعيل دور قاض التحقيق الذي ما يزال معطلاً عندنا .
- كما نرى وجوب الحد من سلطة النيابة العامة في الحبس الاحتياطي : لوجود بدائل عديدة له منها : الإقامة الجبرية ، تحديد حرية تنقل المتهم أو المشتبه به ، حجز أوراق الهوية أو السفر لحين انتهاء التحقيق ، دفع ضمان مالي مناسب ، شرط التردد على مركز الشرطة أو النيابة العامة .. الخ .

وعملياً فإن الحبس الاحتياطي يستعمل كوسيلة ضغط على المشتبه به أو المتهم لإنهاء منازعات مدنية .

ولمزيد من شرح هذا الموضوع فإننا نحيل على مجهودات الزملاء المحامين في هذا الصدد ومنها :

1. الندوة المنعقدة بمقر نقابة المحامين بطرابلس يوم 1998/6/4 بعنوان " الحبس الاحتياطي وحقوق الإنسان " .
2. بحث الأستاذ الزميل محمد سالم دراه المحامي بعنوان " آليات حقوق الإنسان في القانون الجنائي بين النص والتطبيق " منشور بالعدد (51) من مجلة المحامي الصادرة عام 2003 .
3. مقال الأستاذ الزميل عبدالباري ضربل المحامي بعنوان " البعد القضائي لحقوق الإنسان " المنشور بالعدد (54/53) من مجلة المحامي لعام 2003 .
4. بحث الأستاذة الزميلة عزة كامل المقهور المحامية بعنوان " قواعد الحبس الاحتياطي وحقوق الإنسان في التشريع الليبي " المنشور بالعدد (58/57) من مجلة المحامي لعام 2004 .

- **دور المحاكم والنيابات :**
- إن الحرص على هيبة القضاء ، ورجاله ، هدف نسعى جميعاً إلى تحقيقه . ولذا فإن الاهتمام بدور المحاكم والنيابات والإدارات والهيئات القانونية والقضائية الأخرى ، وتنظيم التواجد بها وضبط النظام وإرشاد المتقاضين والحرص على نظافتها وتنسامها بالهدوء بات مطلباً أساسياً وملحاً .

- كما أن الحرص على المظهر الشخصي لرجال الهيئات القضائية جميعاً ، وكافة أعوان القضاء ، هو أمر جوهري أيضاً .
- ونرى أن تخصيص مكتب مستقل لكل قاض بمقر محكمته يعينه على أداء عمله بشكل أفضل .

- **أعوان القضاء : المحضرون وأمناء الجلسات والكتبة والحجاب والشرطة القضائية :**
- نرى الاهتمام بكل هؤلاء ، ماليا ومادياً ومعنوياً ، فمن شأنه أن ينعكس إيجاباً على أدائهم اليومي . **ونقترح إنشاء معهد لإعدادهم الإعداد الجيد** تكون الدراسة فيه لمدة سنة واحدة مثلاً يغذي كافة الهيئات القضائية بالأعوان الأكفاء المتخصصين .
- ومن المعروف للجميع أن أمين سر الجلسة هو جزء رئيسي من هيئة المحكمة تقع عليه العديد من الواجبات ويقوم بالعديد من المهام .
- كما أن دور الحاجب هو دور مهم أيضاً . ونأمل أن يتم توفير الحجّاب المدربين الأكفاء بجلسات المحاكم كافة ويزيهم المميز .

- **تنفيذ الأحكام القضائية :**
- من البديهي أن احترام حجية الأحكام القضائية عن طريق تنفيذها يعتبر إحدى صفات أي مجتمع يحكمه القانون وتسوده الشفافية .
- **الصادرة ضد الدولة :** كانت في السابق منظمة وتتم في سهولة ويسر . أما الآن فإنها تستغرق وقتاً كبيراً ومجهوداً مضنياً . وأصبحت مركزية عن طريق أمانة المالية وقسم الميزانيات بها مروراً بالمراجعة القانونية ورسالة عدم الممانعة في التنفيذ التي تصدر عن إدارة القضايا ولا تسلم نسختها لطالب التنفيذ بل يسلم له رقمها الإشاري وتاريخها ثم يُعاد طلبها مرة أخرى للمصادقة على الرسالة الأولى ــ بدواعي وجود تزوير ــ ويستلزم الأمر من المحكوم له مراجعة طرابلس شخصياً لاستكمال النواقص .

ونرى أن يتم تسهيل صرف قيمة الحكم للمحكوم عليه أو محاميه عن طريق أمانة المالية بالشعبية التي يقيم بها طالما أن قواعد التنفيذ المالية موحدة بالجماهيرية ، وفي أقصر وقت ممكن .

- **الصادرة ضد الشركات العامة والمؤسسات العامة :**

لا نرى سبباً مقنعاً للإبعاز بعدم تنفيذها .

- **الصادرة ضد الأفراد والشركات العامة :**
- عن طريق الاهتمام بمحضري التنفيذ بالمحاكم وتزويدهم بالإمكانيات اللازمة لأداء مهمتهم سواء فيما يتعلق بالقضايا الشرعية / الأحوال الشخصية أو القضايا المدنية .
- ويكفي أن يتم تدوير الصك المدفوع من قبل المحكوم عليه لصالح خزانة المحكمة بدلاً من إيداعه بحسابها المصرفي والانتظار لأسبوع أو شهر حتى يتم صرفه ودخوله لحساب المحكمة ثم تحرير صك آخر بالقيمة ، كما هو الجاري به العمل حالياً في بعض المحاكم ومنها محاكم بنغازي الابتدائية .

- **إلغاء المحاكم التخصصية والخاصة والاستثنائية :**

تطبيقاً لقاعدة نظر جميع الدعاوى أمام قاضيها الطبيعي ، تمشياً مع متطلبات العصر ومقتضيات أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية المصادق عليها بالجماهيرية العظمى واعتبارها جزءاً مكملاً للقانون الوطني .

هذا وقد تم نشر (28) اتفاقية وميثاق وعهد وبروتوكول بمدونة التشريعات بالعدد الخاص الصادر بتاريخ 2009/5/20 . كما سبق للزميل د . عبدالسلام عرفه أن قام مشكوراً بتجميعها في كتاب واحد صدر السنة الماضية .

كما يعن لنا أن نقتبس في هذا المقام ما ذكره الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن أبوتوته في بحثه المنشور بمجلة المحامي بعددها (66/65) الصادر عام 2006 بعنوان " قراءة في القانون رقم (2005/7) بشأن إلغاء محكمة الشعب " .

((إن المبادرة بإلغاء محكمة الشعب ومكتب الادعاء الشعبي تعد في تقديرنا خطوة ايجابية في طريق تعزيز الحقوق والحريات الأساسية والتي تُعد حق المواطن في التقاضي أمام قاضيه الطبيعي من أكثرها إلحاحاً وأهمية في الزمن المعاصر)) .

- **إلغاء القانون رقم (1978/74) :**

وتعديلاته (بعرض النزاع بين المواطنين على اللجنة الشعبية للمحلة لمحاولة حله صلحاً أو تحكيماً) . حيث تبين من تطبيقه أنه عرقل حسم العديد من القضايا . وتبين أن دور تلك اللجان شكلياً بحتاً .

- **الرسوم القضائية :**

نظمت بالقانون رقم (1958/77) الخاص بالرسوم القضائية ، ثم أعيد إصدار قانونها الخاص رقم (2003/2) بنفس المنوال .

والواقع أن المتقاضين عموماً والمحامين على وجه الخصوص يعانون الأمرين من أحكامه. وهو ما حدا بهم إلى عقد ندوة خاصة " حول الإشكاليات القانونية والعملية التي يثيرها تطبيق قانون الرسوم القضائية " نظمها مركز البحوث والدراسات القانونية بالنقابة العامة ، وعقدت بمقر النقابة بطرابلس مساء يوم 2004/3/18 ونشرت أعمالها الكاملة بالعدد رقم (56/55) من مجلة المحامي لعام 2004 وكذلك توصياتها التي تضمنت ما يلي :

1. في تطبيق الفقرة (د) من المادة (14) :

((يوصى الحاضرون بأن تقوم الجهات ذات العلاقة باللجنة الشعبية العامة للعدل بتوجيه أقلام الكتاب بالمحاكم بعدم تحصيل رسوم في حالة تأييد الحكم الابتدائي بخلاف ما حصل من رسوم عند رفع الاستئناف)) .

2. في تطبيق المادة (25) :

أ. يوصى الحاضرون بأن يتم تعديل هذه المادة ــ دون إبطاء ــ رفعاً لظلم بيّن ، ودفعاً لضرر حاصل ، وتمشياً مع الأصل الذي يلزم من يخسر دعواه بمصروفاتها . ذلك باستبدالها بمادة جديدة تقضي بأن المدعي لا يلزم إلا بالرسوم المقررة على رفع الدعوى

عند رفعها ، ومصروفاتها أثناء نظرها إلى حين إقفال باب المرافعة ، وأن الرسوم تصبح التزاما على الطرف الذي ألزمه الحكم بمصروفات الدعوى ، وأنه يجب تسليم المحكوم له صورة تنفيذية من الحكم دون توقف على تحصيل باقي الرسوم الملتزم بها المحكوم عليه .

ب- وإلى أن يتم هذا التعديل ، فإن الحاضرين يوصون بأن تقوم الجهات ذات العلاقة باللجنة الشعبية العامة للعدل بتوجيه أقلام الكتاب بأن تقوم بتسليم المحكوم له صورة الحكم غير المشمول بالنفاذ المعجل دون سداد الرسوم المستحقة حتى يستطيع إعلان الحكم وبدأ مواعيد الاستئناف .

3. في تطبيق المادة (49) :

يوصي الحاضرون بأن تقوم الجهات ذات العلاقة باللجنة الشعبية العامة للعدل بتوجيه أقلام الكتاب بعدم تقدير الرسوم القضائية المقررة في الدعاوى التي ترفع على الدولة وتسليم المحكوم لهم صور الأحكام الصادرة في تلك الدعاوى دون سداد الرسوم لحين استحقاقها .

4. في تطبيق رسوم الدعاوى العمالية :

يوصي الحاضرون بأن تقوم الجهات ذات العلاقة باللجنة الشعبية العامة للعدل بتوجيه أقلام الكتاب ، بأن تقوم بتسليم العامل المحكوم له صورة الحكم دون إلزامه بسداد الرسوم لأنه غير ملزم بها عملا بنص المادة الثالثة من قانون العمل رقم (58) لسنة 1970 .

5. في تطبيق أمر رسم الأداء :

يوصي الحاضرون بأن تقوم الجهات ذات العلاقة باللجنة الشعبية العامة للعدل بتوجيه أقلام الكتاب إلى أن الرسم المستحق عند تقديم طلب أمر الأداء هو الرسم النسبي المقرر في المادة (20) من قانون الرسوم القضائية ، ويسوى الرسم على أساس المبلغ المطلوب أداؤه عند صيرورة الأمر واجب النفاذ .

6. بالنسبة للمساعدة القضائية :

أ. يوصي الحاضرون بضرورة إلغاء نص المادة الحادية والثمانين من قانون الرسوم القضائية ، أو تعديله ليكون الاختصاص بمنح المساعدة القضائية لرؤساء المحاكم الابتدائية أو لرؤساء محاكم الاستئناف .

ب- وإلى أن يتم ذلك ، فإن الحاضرين يوصون بتفويض رؤساء المحاكم الابتدائية أو رؤساء محاكم الاستئناف في منح المساعدة القضائية .

7. يوصي الحاضرون بأن تقوم الجهات ذات العلاقة باللجنة الشعبية العامة للعدل أقلام الكتاب إلى توحيد تطبيق أحكام قانون الرسوم القضائية ، حيث لوحظ هذا الاختلاف حتى بين المحاكم التابعة لمحكمة استئناف واحدة ، سواء من حيث تقدير قيمة الرسم أم من حيث وقت تحصيله .

والغريب أن أقلام الكتاب بالمحاكم طالبت المحكوم لهم في دعاوى التصفية بأن يدفعوا مبلغ (234) ألف دينار كرسم تسوية للمحكمة الاستئنافية ورفضت إحالة الملف الابتدائي للمحكمة الابتدائية إلا بعد سداد الرسم المذكور فهل يمكن أن يكون هذا ما قصده المشرع من إصداره لقانون الرسوم .

لذا نأمل ونطالب الزملاء المسئولين بأمانة العدل لتدارك ذلك إداريا أو تشريعيا ، طالما أن الأصل هو مجانية التقاضي وليس جباية الأموال للخزينة العامة .

كما سبق للأستاذ / المستشار عمر عوض الجراري أن قام بالتعليق على بعض نصوص قانون الرسوم ونشر تعليقه بالعدد (70/69) من مجلة المحامي لعام 2009 .

كما قام الأستاذ الزميل علي علي بن سعود المحامي بتقديم طعنه الدستوري رقم (56/5 ق) لمحكمتنا العليا بعدم دستورية المادتين (25 — 49) من قانون الرسوم .

- **المحامون : مقار نقابات المحامين :**

قد يكون من المفيد التذكير — في هذا المقام — بأن مقار نقابات المحامين بتونس والجزائر والمغرب هو ذات مقر مجمع المحاكم (قصر العدالة) . الزائر لتلك النقابات سيلاحظ أن مقر النقابة يحتل مكاناً شامخاً بمجمع المحاكم يتضمن حجرة للنقيب وصالة لمجلس النقابة ومكتبه ومكاتب لموظفي النقابة ومقصف، جنباً إلى جنب مع قاعات المحكمة ومكتب رئيسها وإداريينها وقضاتها ومرافقها الأخرى .

وعندما يتساءل الزائر عن السبب سيجاب بأن نقابة المحامين (أو الهيئة الوطنية للمحامين) هي هيئة مكملة ومتوازية للهيئة القضائية .

نتمنى أن يكون لدينا نفس المفهوم . ونأمل أن يؤخذ ذلك في الاعتبار عندما يتم إنشاء مجمعات محاكمنا الجديدة بكافة مدننا .

وفي نفس الوقت ، فإننا ندعو كافة الزملاء المحامين أن يشرعوا في بناء مقار نقاباتهم الحالية لتكون في المستوى المنشود .

- **تطبيق مبدأ النقابة سيدة جدولها :**

يعود التاريخ الحديث للمحاماه في بلادنا إلى العام 1882 عندما ترافع المحامي المرحوم / محمد بن محمد أو ربيعه والمحامي المرحوم محمد تحسين أفندي في قضية الجناية الكبرى المتهم فيها إبراهيم سراج الدين على التفصيل الوارد بكتاب المحاماه في ليبيا وبملفات القضية الموجودة حتى الآن والمحفوظة بدار الكتب التاريخية بالسراي الحمراء بطرابلس .

ويعود أول قانون خاص للمحاماه بعد الاستقلال إلى العام 1954 (ق رقم 1952/4) تلاه القانون رقم (1962/1) ثم القانون رقم (1965/8) ثم القانون رقم (1975/82) ثم القانون رقم (1981/4) الذي ألغاها وأنشأ المحاماه الشعبية كبديل عنها . ثم أخيراً القانون رقم (1990/10) بموادة العشرة ولائحته الداخلية ، الذي أعادها .

انتخب أول مجلس نقابة للمحامين على مستوى كامل البلاد عام 1961 ، واستمر قبول ورفض وترفيع درجات المحامين موكول إلى لجنة ملحقة بأمانة العدل أو إلى لجنة بالمحكمة العليا ، بعضوية اثنين من المحامين .

ثم صدر القانون رقم (1998/23) بشأن النقابات والروابط والاتحادات المهنية . كما صدر قرار أمانة مؤتمر الشعب العام رقم (1430/2 م) . بشأن إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1998/23) .

ثم صدر النظام الأساسي لنقابة المحامين ونصت مادته الحادية والعشرين على ما يلي :

((تشكل سنوياً لجنة للقبول والقيد بجدول المحامين بقرار المؤتمر العام للنقابة تتكون من (5) خمسة أعضاء من المحامين المقبولين أمام المحكمة العليا من غير أعضاء أمانة النقابة ، على أن يرأس اللجنة أقدم أعضائها .)) .

ولكن ذلك النظام الأساسي جُمد فقامت نقابة المحامين بإعداد مشروع خاص قدم إلى الأخوة بأمانة مؤتمر الشعب العام ، تضمنت أحكامه بتنظيم مهنة المحاماه النص على أن النقابة سيدة جدولها قبولاً ورفضاً وتأديباً . ولكن هذا المشروع لم ير النور بعد . ونأمل ونطالب بضرورة إصداره . فقد آن الأوان لتكون كذلك ، أسوة بباقية نقابات المحامين العرب .

- **المطالبة بدور فاعل لأمانات النقابات وبتفعيل قاعدة هرم النقابة :**
  - لدى المحامين ، نظريا ، أمانة عامة وأمانات فرعية بلغت (16) أمانة فرعية ، هي : .

النقاط الخمس والزاوية وطرابلس وسبها ومصراته والنواحي الأربعة وتاجوراء والجفارة والمرقب وصبراته وصرمان وترهونه ومسلاته ووسرت وبنغازي والبيضاء ودرنه وطبرق .

  - بلغ عدد المحامين والمحاميات المقيدين بالجداول الأربعة وهي (تحت التمرين — ابتدائي — استئنافي — عليا) (8) ثمانية آلاف محام . حسب إحصائية البطاقة الموحدة .
  - مستقبل مهنة المحاماه رهين بالمحامين والمحاميات ، بالدرجة الأولى ، وليس فقط بمستوى أداء الأمانة العامة أو الأمانات الفرعية . ولن كان الجميع مطالبين بمزيد العطاء والتضحية وتحمل المسئولية وتكران الذات ، وأن كانت المبادرة ملقاه على عاتق أماناتهم وذوي العزم منهم .
  - وفي هذا المقام فإننا ندعو زملاء المهنة بكافة هيئاتنا القضائية إلى ردم الهوة التي أخذت في الاتساع ما بين جموع المحامين وبين أعضاء الهيئات القضائية ، وخاصة أعضاء النيابة العامة . وعلى الزملاء المحامين أخذ زمام المبادرة بذلك ، وتنظيم لقاءات دورية بنطاق محاكم الاستئناف للمناقشة والحوار وتذليل الصعاب ، بما يحقق الانسجام والتكامل بين الأسرة القضائية الواحدة .
- **من انجازات قطاع العدل :**

من الجدير بالذكر أن نعرّج على عدد من إنجازات أمانة العدل ونشد على أيدي الزملاء المسئولين بها ونتمنى لهم مزيد التوفيق والنجاح .

  - التوسع في إنشاء المحاكم والنيابات الجزئية والابتدائية بحيث غطت المساحة الشاسعة لبلادنا تسهيلا على المتقاضين .
  - إنشاء معهد القضاء .

- الدعم المالي للسيارات الخاصة بأعضاء الهيئات القضائية .
- استحداث نظام التأمين الصحي لأعضاء الهيئات القضائية .
- توزيع (200) نسخة لمنظومة التشريعات والأحكام القضائية العربية والليبية على كافة المحاكم والنيابات والهيئات والإدارات القضائية وتخصيص حجرة لاستخدام المنظومة وتزويدها بأجهزة الحاسوب اللازمة تحت إشراف مشغل خاص للمنظومة منذ سنتين .
- التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا لتحقيق ميكنة المحاكم والنيابات والبدء بمحكمتي جنوب طرابلس وجنوب بنغازي .
- مشروع توزيع منظومة إلكترونية للتشريعات والأحكام القضائية العربية على أعضاء الهيئات القضائية مع حاسوب محمول لكل عضو لتشغيلها .

ومما لاشك فيه أن استخدام الحاسوب في الأعمال القضائية سيؤدي إلى تحسين وتعميق وتسهيل المعرفة القانونية وبالتالي إلى سرعة ودقة الوصول إلى الحقيقة القانونية .

- إصدار صحيفة " العدالة " كصحيفة شهرية تُعنى بإبراز مناشط أمانة العدل والهيئات القضائية ، وبإخراج جيد . وقد صدر منها حتى الآن (72) عدداً نتمنى لها مزيد التوفيق . **وتحقيق الانتشار المطلوب لتصل إلى كافة المهتمين بالشأن القانوني والقضائي .**

- **خاتمة :**

هل غطت هذه الورقة .. كامل المطلوب منها .. بالتأكيد لا .

نأمل أن تتلوها ورقات أخرى .. تغطي ما شابها من نقص .. من زملاء آخرين .. أكثر قدرة وأوفر تجربة .

والله نسأل أن يهدينا سُبل الرشاد ..

(والسلام عليكم ورحمة وبركاته)

عمران محمد بورويس

المحامي

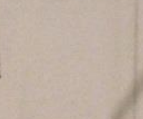

General Engineering & Construction (GEOCON) International Ltd.

The President,
Municipality of Benghazi,
Benghazi,
Libya

Ref: 352/MUCBEN/0615 — 2nd June 2015

Dear Sir,

Subject: Offer for Containerized instant-living housing

We are pleased to offer as follows for containerized instant-living housing as per the attached designs, photos and specifications, and as per the following details:

1. Container Size: 240 x 600 x 260 cm high
2. Combination: 2 containers forming one single unit, overall size 480 x 600 x 260 cm high.
3. Furnishings:

1	Qty 02 single metal beds cm	cm 80x200
2	Qty 01 metal bunk-bed	cm 80x200x155H
3	Qty 04 foam mattresses	cm 80x190x15H
4	Qty 02 wardrobe 2 doors and 2 drawers	cm 90x55x180H
5	Qty 01 kitchen with electric cooker, oven, refrigerator	cm 150
6	Qty 01 table	
7	Qty 04 metal chairs with upholstered seat	
8	Qty 01 three seat sofa covered with pu leather	cm 190 x 85
9	Qty 01 TV LED 32"	

4. Material: As per ***"General Features"*** list attached.
5. Standard: DIN EN 10326, as per specification.
6. Specification: ***Union-Neopan*** Panel System Demountable Container House Building Technical Specifications (50 mm EPS), attached.

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

obeikandl.com

General Engineering & Construction (GEOCON) International Ltd.

7. Shipping:	standard containerized knock-down format for quick deployment onto site.
8. Sample:	one combination consisting of 2 containers side-by-side completely furnished can be inspected in Malta by prior arrangement.
9. Lead time:	30 days for first shipment, with subsequent shipments to follow.
10. Availability:	immediate for first consignment, followed by subsequent consignments to pre-agreed frequencies (e.g. every 30 days).
11. Price:	€480 per square metre CIF Libya port (excluding VAT and all taxes).
12. Installation:	**Optional item** which we offer at €150 per square metre, to include all foundations, structure, all furniture, furnishings and fittings, and connection to services. Personnel visas, lodging, and raw materials for foundations to your account.
13. Payment:	by confirmed, full-value Letter of Credit preferably from a prime bank, allowing partial shipments and payable against presentation of normal shipping documents.
14. Minimum Amount:	we prefer to 500 unit combinations consisting of 2 containers side-by-side and inter-connected.
15. Validity:	90 days from above date.

We thank for your interest in our services and look forward to receiving your order soonest.

Sincerely,

Paul Cauchi
Director.

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

openkandi.com

General Engineering & Construction (GEOCON) International Ltd.

GENERAL FEATURES

OUTER WALL THICKNESS	0.50 mm thick sandwich panels (0,45 mm painted sheet metal + 50 mm EPS + 0,45 mm painted sheet metal)
INNER WALL THICKNESS	0.50 mm thick sandwich panels (0,45 mm painted sheet metal + 50 mm EPS + 0,45 mm painted sheet metal)
PANEL SYSTEM	Sandwich panels are produced in our factory with NEOPAN technology by fully automatic panel machine.
OUTER DOOR	Electrostatic painted and insulated steel door(steel thickness; 0.60 mm)
BEARING SYSTEM	Bearing profiles for container are produced as one piece along the container. It makes the container system more stable.
ROOF SYSTEM	Upper Coating;27/200 0.50mm Trapezoidal Natural Galvanized Sheet Insulation: 80mm thick Glass wool (12 kg/m3) Inside Coating: White PVC Wainscotting
FLOOR SYSTEM	Galvanized Steel Frame System Upper Coating; 15 mm FIBERCEMENT Board (Fire and water resistant) Floor Covering: 1.5-2 mm PVC Vinyl Covering
LEAKAGE CURRENT RELAY	Leakage Current Relay are installed for each container
WARRANTY	2 YEARS (For manufacturing errors)

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

obeikandi.com

General Engineering & Construction (GEOCON) International Ltd.

Combination consisting of 2 container units side-by-side and interconnected.

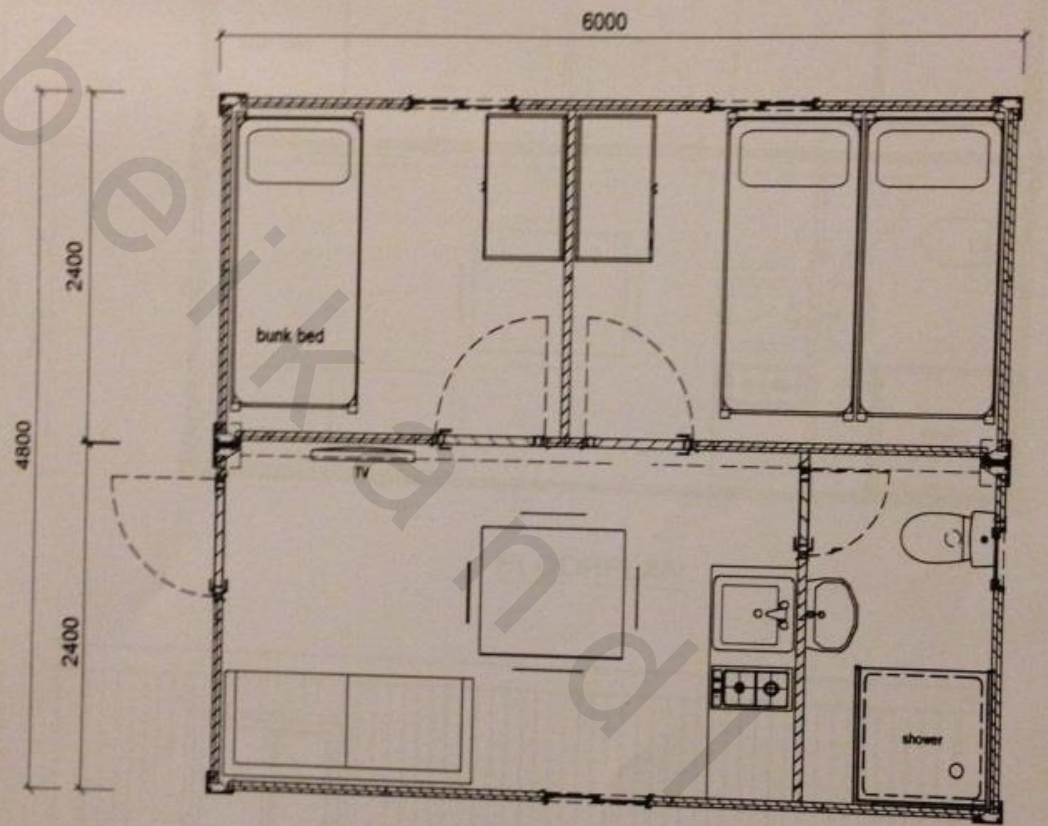

FLOORPLAN

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

obeikandi.com

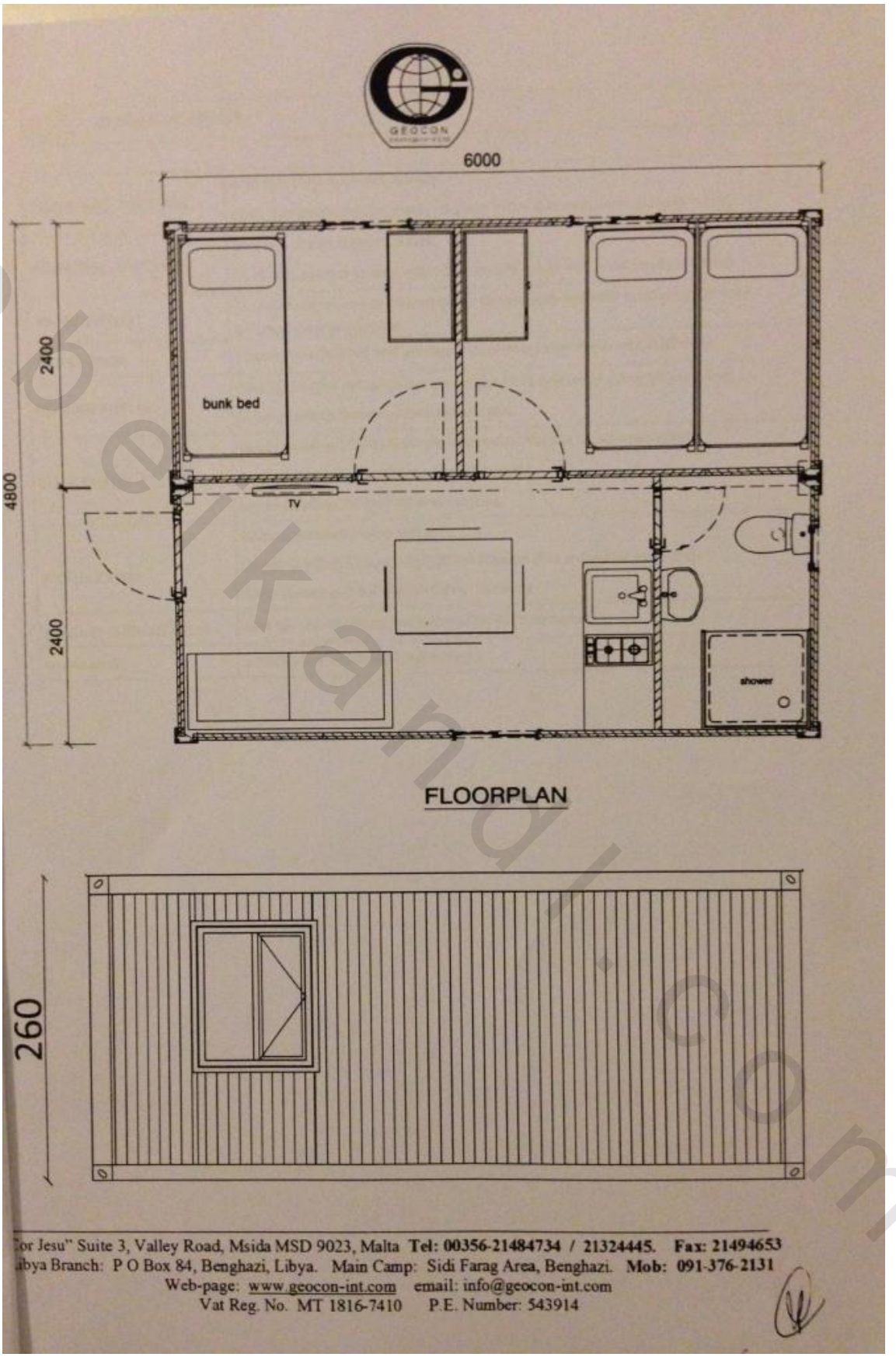

or Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
ibya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

obeikandi.com

GENERAL FEATURES

OUTER WALL THICKNESS	0.50 mm thick sandwich panels (0,45 mm painted sheet metal + 50 mm EPS + 0,45 mm painted sheet metal)
INNER WALL THICKNESS	0.50 mm thick sandwich panels (0,45 mm painted sheet metal + 50 mm EPS + 0,45 mm painted sheet metal)
PANEL SYSTEM	Sandwich panels are produced in our factory with NEOPAN technology by fully automatic panel machine.
OUTER DOOR	Electrostatic painted and insulated steel door(steel thickness; 0.60 mm)
BEARING SYSTEM	Bearing profiles for container are produced as one piece along the container. It makes the container system more stable.
ROOF SYSTEM	**Upper Coating;**27/200 0.50mm Trapezoidal Natural Galvanized Sheet **Insulation;**80mm thick Glasswool (12 kg/m3) **Inside Coating;** White PVC Wainscotting
FLOOR SYSTEM	Galvanized Steel Frame System **Upper Coating;** 15 mm FIBERCEMENT Board (Fire and water resistant) **Floor Covering;** 1.5-2 mm PVC Vinyl Covering
LEAKAGE CURRENT RELAY	Leakage Current Relay are installed for each container
WARRANTY	2 YEARS (For manufacturing errors)

oberland.com

UNION-NEOPAN PANEL SYSTEM DEMOUNTABLE CONTAINER HOUSE BUILDING TECHNICAL SPECIFICATIONS (50 mm EPS)

1 GENERAL SYSTEM DESCRIPTION

SYSTEM DESCRIPTION:

In accordance with the data from the projects which static estimations and architectural designs are accomplished on the basis of region and projects, below materials are listed:

According to (DIN EN 10326) standards;

Material	Yielding Point	Tensile Strength
S320GD+Z;+AZ	3200 kg/cm² (320 N/mm²)	3900 kg/cm² (390 N/mm²)
S350GD+Z;+AZ)	3500 kg/cm² (350 N/mm²)	4200 kg/cm² (420 N/mm²)

Galvanized steel sheet with the stated properties are used.

PRODUCTION TECHNOLOGY:

Production is done via full automated roll forming machines. Desired forms are manufactured by continue profile lines. Necessary installation and connection spaces are opened via computer control. No welding process is implemented during production and assembly process. Combinations are accomplished by special bolt and/or screws.

Seismic and static calculations required for location of the construction are performed by Sap2000, CFS, STA4CAD, BRICSCAD, HAYESCAD programs in accordance with load value defined by relevant project and standards.

STANDART DIMENSIONS					
TYPE	LENGHT	WIDTH	OUTER HEIGHT	INNER HEIGHT	WEIGHT
50mm EPS	6000 mm	2400 mm	2600 mm	2335 mm	1800 kg

2 COMPLIANCE STANDARDS

TS 648	Calculations and Construction Rules for Steel Buildings
TS 498	Calculation Values for Dimensioning of Construction Elements
TS ENV 1993–1–2	(Eurocode 3) Design of Steel Buildings Volume 1–2: General Rules-Constructional Design against Fire
TS 4561	Calculation Rules of Steel Buildings According to Plastic Theory
TS ENV 1090-1	Steel Construction Applications –Volume 1: General rules and rules for buildings
TS ENV 1090-3	Steel Construction Applications – Volume 3: Additional rules for high yield point steels
TS ENV 1998-1	Eurocode 8: Projecting Buildings Resistant to Earthquake – Volume 1: General rules, rules for seismic effects
TS EN 10326	Delivery Terms for plates produced by continuous hot galvanized Construction Steel
TS EN 10327	Delivery Terms for plates produced by continuous hot galvanized, cold shaping purpose, low carbon steel
TS EN 10162	Steel Profiles – Cold rolled – Technical delivery conditions – Size and section tolerances
TS EN 20898	Mechanical specifications of connection elements
TS 3611EN 20898-2	Mechanical specifications of connection elements – Volume 2: Experiment Load Values Determined Nuts—Normal Step

3 STRUCTURE DETAILS

MAIN STRUCTURE

Top and bottom frame consist of bended steel and 80x40 box profiles formed in full length by Cad-Cam controlled Roll-forming Machines. Installation is made without welding.

CORNER BEAMS

Corners consist of steel formed in full length by Cad-Cam controlled Roll-forming Machines. Installation is made without welding.

4 FLOOR SYSTEM

Upper Coating	15mm Fibercement
Floor Covering	1.5-2 mm PVC Vinyl Covering
Load Capacity	It is applicable with TS 498 according to building usage purpose.

5 CEILING SYSTEM

Upper Coating	27/200 0.50mm trapezoidal natural galvanized sheet
Insulation	80mm thickness glasswool (12 kg/m3)
Inner Coating	White pvc wainscoting

There are hidden gutter and rainwater downpipes inside the corners.
XPE Bands are used between sandwich panels and ceiling carcass system to provide water proof.

6 OUTER WALLS (NEOPAN SANDWICH PANEL SYSTEM)

Outer Wall Thickness	50 mm
Height	2600 mm (Inner explicit height H=2335 mm)
Outer Wall Exterior Coating	0.45 mm DECORATIVE GALVANIZED SHEET (RAL 9002 COATCOIL PAINTED)
	0.45 mm DECORATIVE GALVANIZED SHEET (RAL 9006 COATCOIL PAINTED)
Heat and Sound Insulation	50 mm THICKNESS EPS (14-16 kg/m3)
Fire Resistance	According to DIN 4102, B1 Class Fire Resistant
Outer Wall Inner Coating	0.45 mm MICROLAMBRI PRINTED GALVANIZED SHEET (RAL 9002 COATCOIL PAINTED)

7 INNER WALL (NEOPAN SANDWICH PANEL SYSTEM)

Inner Wall Thickness	50 mm
Inner Wall Exterior Coating	0.45 mm MICROLAMBRI PRINTED GALVANIZED SHEET (RAL 9002 COATCOIL PAINTED)
Heat and Sound Insulation	50 mm THICKNESS EPS (14-16 kg/m3)
Fire Resistance	According to DIN 4102, B1 Class Fire Resistant

8 DOORS

OUTER DOORS

Dimensions	860 x 1960 mm
Door	0.7 mm thickness galvanized sheet (EPS insulated)
Door Frame	1.5 mm thickness galvanized sheet (RAL 9002 Electrostatic painted)
Lock/Handle	Cylindrical lock / Grey colored metal door handles

INNER DOORS

Dimensions	720 x 2000 mm
Door	MDF Lam (40 mm Wing Thickness)
Door Frame	1 mm thickness galvanized sheet (RAL 9002 Electrostatic painted)
Lock/Handle	Cylindrical lock / Grey colored metal door handles

WC DOORS

Dimensions	620 x 2000 mm
Door	MDF Lam (40 mm Wing Thickness)
Door Frame	1 mm thickness galvanized sheet (RAL 9002 Electrostatic painted)
Lock/Handle	Cylindrical lock / Grey colored metal door handles

9 WINDOWS

Window	97 x 120 cm PVC window
Transom Window	40 x 57 cm PVC window

10 GLASSES

Window	4+11+4 Double glazed
Transom	4 mm thickness frosted glass

11 PAINT

Paint works are done in our painting workshop, which is the biggest in our sector with the latest technology available. All materials are passing through 5 cleansing rooms dried at 300 °C and painted by 2 industrial robots with electrostatic paint. Painted materials have 75 – 85 micron paint thickness after drying at 220 °C. Corners and cover elements are RAL 9002 colored.

Orikonal.com

12 ELECTRICAL INSTALLATION (Over Plaster)

Cable	250 V- 50 H	
Sockets, Switches	Included	
Socket Cables	NYM and NYA 3 x 2.5 mm2 (TSE – ISO Registered)	
Lighting Cables	NYM and NYA 3 x 1.5 mm2 (TSE – ISO Registered)	
Lighting Armatures	Normal Areas	2x40 Florescent
	Wet Areas	Round Globe
	Above the Exterior Door	Exterior Globe
Fuse / Fuse Boxes	Included	
Distribution Switchboard	Excluded	
Telephone Line	Excluded	
Data and UPS Installation	Excluded	
Main Line Connection	Excluded	
NOTE1	**A residual current relay will be included in each building.**	
NOTE2	**If the sockets will be used for different equipment (stove, A/C, electrical household goods), we need to be informed so the electrical installation can be adjusted according to needs. Each heating device or A/C will be fed by a separately.**	

13 SANITARY INSTALLATION (OVER PLASTER)

Pipes (Clean Water)	PPRC Pipe
Pipes (Waste Water)	PVC Pipe
Sanitary Ware	
Washbasin	28 x 45 cm Wall Type
Washbasins Tap	Taps are wall mounted
Closet	With plastic reservoir
Lavatory Pan	Special type Acrylics
Shower Tray	Special type Acrylics
Shower Faucet	Mix Bath Faucet
Toilet Wash Tap	Taps are wall mounted

oboikandi.com

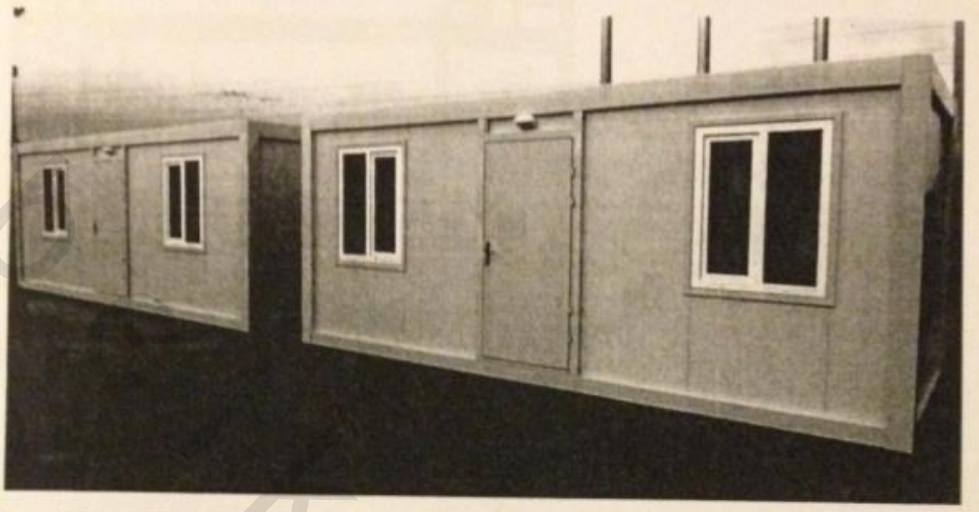

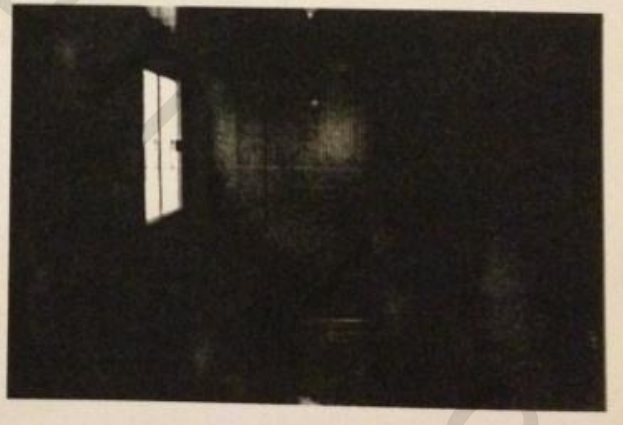

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

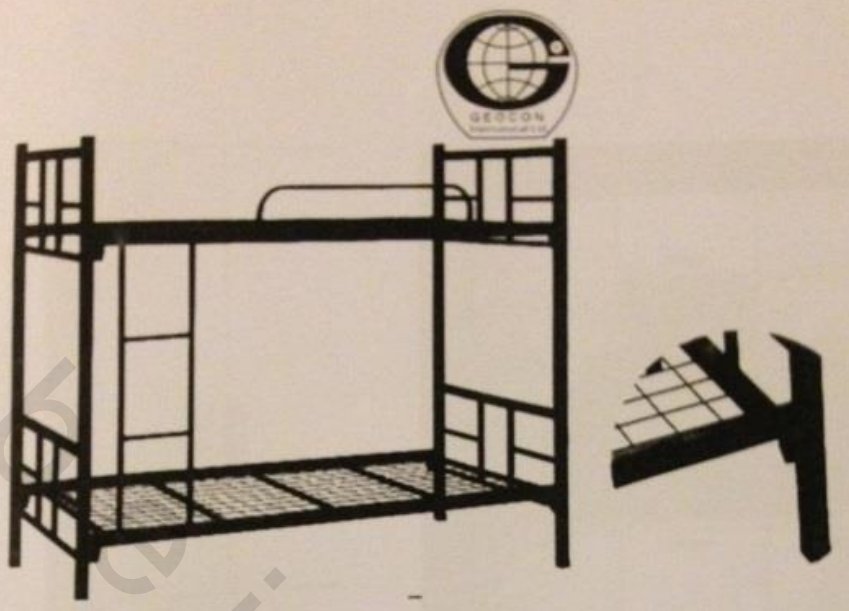

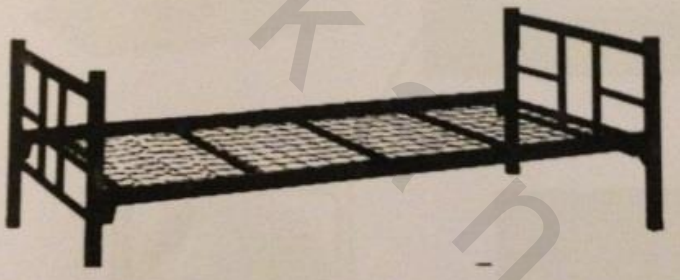

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

obeikandi.com

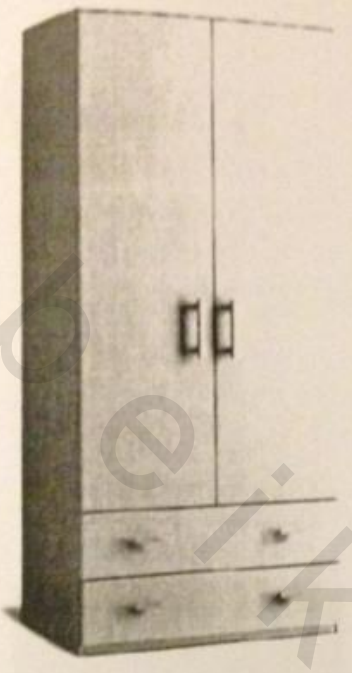

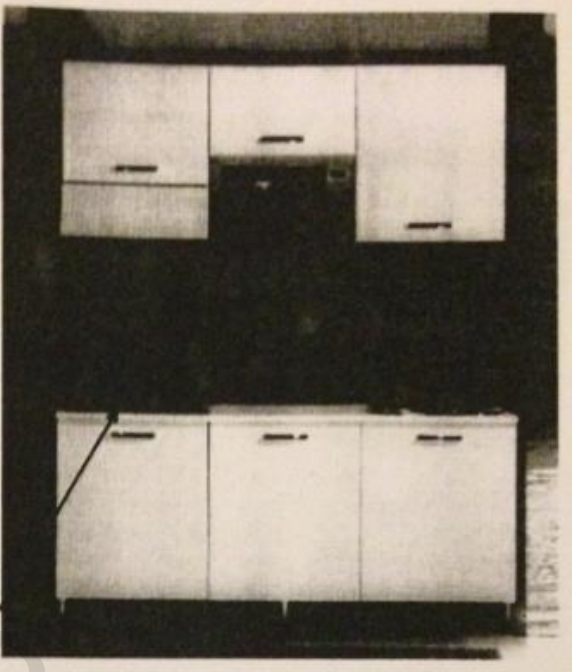

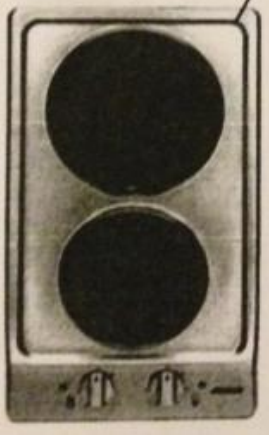

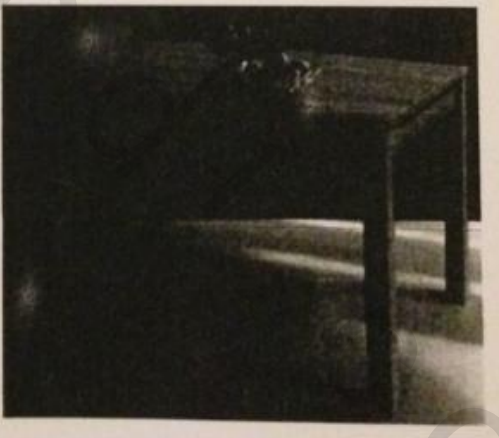

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

obeikan.com

"Cor Jesu" Suite 3, Valley Road, Msida MSD 9023, Malta **Tel: 00356-21484734 / 21324445. Fax: 21494653**
Libya Branch: P O Box 84, Benghazi, Libya. Main Camp: Sidi Farag Area, Benghazi. **Mob: 091-376-2131**
Web-page: www.geocon-int.com email: info@geocon-int.com
Vat Reg. No. MT 1816-7410 P.E. Number: 543914

obeikandl.com

PANEL SYSTEM CONTAINER TECHNICAL SPECIFICATIONS

External Walls Film Coated Painted Galvanized Steel
Internal Walls Film Coated Painted Galvanized Steel

PRODUCTION MODE	**Modular construction with Film coated COIL COATING system ready painted steel on the outside, and inside.** Containers are manufactured in the dimensions of 2.40X6.00X2.60 m as type I. The approximate weights of the containers are (for type HKA1) 2.40X6.00: 1200 kg, and 3.00x7.00: 1500 kg.	
LOAD BEARING SYSTEM	Composed of upper chassis, lower chassis and wall carcasses, made of galvanized roll steel sheet manufactured in the roll forming line. (In readymade wall panel containers, the vertical omega profile is galvanized steel). In special projects, following static calculations, the profile wall thickness and width may be changed, or industrial profiles and DKP/Galvanized column-beam reinforcement and welding/screws/bolts may be used.	
TECHNICAL DATA	Snow load	**80 kg/m² - TS 498 ve TS EN 1991-1-3**
	Wind speed	**102 km/saat (50 Kg/ m²) TS 498 ve TS EN 1991-1-4**
	External wall thermal conductivity coefficient	**K: 0,62 Kcal/m²hC (K:0,72 W/m² K)**
	Internal wall thermal conductivity coefficient	**K: 0,59 Kcal/m²hC (K:0,68 W/m² K)**
	Roof thermal conductivity coefficient	**40mm EPS panel :** **K: 0,72 Kcal/m²hC (K:0,84 W/m² K)**
	Floor thermal conductivity coefficient	**K: 3,38 Kcal/m²hC (K:3,92 W/m² K)**
	Chassis load capacity	**200 kg/m² calculated according to T.S 498.**
	Seismic Zone	Effective ground acceleration coefficient: Ao=0.40 (1st degree seismic zone)
		Building Importance Coefficient I =1
		Live Load Contribution Coefficient n:0.3
	RELEVANT STANDARDS	**DESIGN-STATIC** : EUROCODE 3 , TS 498, TS 648, TS 11372
		Regulation on Buildings to the Constructed at Seismic Zones (06.03.2006)
		Thermal Insulation : TS 825 , Thermal Insulation Regulation (8.05.2000)
	Climate Zone	Wall insulation suitable for 2nd climate zone (K: 0.60 W/m² K).
		Roof insulation suitable for ~ 1st climate zone (K: 0.50 W/m² K).
EXTERNAL WALLS	Total external height	2635 including the eyebolt
	Net internal height	2350 mm, wc is reduced to 2060 mm
	Exterior Walls	50 mm thick Sandwich Wall Panel-cold room panel
	External surface covering	0,35-0.40 mm thickness, COIL COATING system ready painted S type galvanized steel,
	Insulation	B1 class eps
	Internal surface	0,35-0.40 mm thickness, COIL COATING system ready painted S type galvanized steel,
INTERNAL WALLS	Internal wall height	2350 mm
	Interior Walls	50 mm thick Sandwich Wall Panel-cold room panel
	Panel Inner and Outer Surface	0,35-0.40 mm thickness, COIL COATING system ready painted S type galvanized steel,
	Insulation	B1 class eps

PANEL SYSTEM CONTAINER TECHNICAL SPECIFICATIONS

External Walls Film Coated Painted Galvanized Steel
Internal Walls Film Coated Painted Galvanized Steel

FLOOR COVERING	Construction	Special form 120x145x 1.5 mm frame profile and 100x50x1, 5 mm cold formed C-section profile, galvanized DX51D + Z
	Covering	**As floor coating over 16 mm** thick fiber cement plates, membran pvc floor covering
ROOF AND CEILING COVERING	Roof Construction	Special form 120x145x 1.5 mm frame cold formed profile (galvanized DX51D + Z), the roof panels and the top profile is composed of two C support. (The rain waters are evacuated holes in the top frame)
	Roof Covering	40 mm thick, 5 rips Sandwich Roof Panel
	Panel Outer Surface	0.35 - 0.40 mmthick pre-painted COIL COATING System galvanized corrugated sheet , depth is 27 mm)
	Insulation	B1 class eps
	Panel Interior Surface (Ceiling)	0,35-0.40 mm thickness, COIL COATING system ready painted S type galvanized steel.
DOOR JOINERY	External door (with 1 mm powder coated steel frame)	**845/1960 /45 mm** Insulated steel door (external dimensions) panic bar
		COIL COATING film covered 0.5 mm pre-painted galvanized steel sheet coating system in RAL 9002, double side doors fiberboard and EPS-filled steel
		Door frames are specially formed and equipped with rubber seals.
	Internal doors (with 1 mm powder coated steel frame)	**840/1960 mm** Mdf-lam Press door (external dimensions),
		Leaf thickness: **42 mm**
	Wet area doors (with 1 mm powder coated steel frame)	**620x1960 mm** miff-lam (external dimensions), leaf thickness: **42 mm**
		In WC groups 18 mm 600*1830 mm. MDFLAM door leaves.
	Door lock and handle	External door locks cylinder lock, internal door locks mortise locks , door handles gold or grey colored metal door handles.
WINDOW JOINERY	Window (1.20 mm powder coated steel frame)	**970/1200 mm PVC - handles PVC**
	Kitchen-WC-shower	**100x100 mm PVC fixed**
GLASS	DOUBLE-GLASS	**4+9+4 mm**
PAINT	External door	**electrostatic powder coat finish with an acrylic RAL 9002 painted**
	window frames	**COIL COATING system ready RAL 9002 painted**
	Internal door frames	**electrostatic powder coat finish with an acrylic RAL 9002 painted**
	External Corner Cover-Horizontal Generations	**External Corner Caps-Ledgers: RAL5015 blue galvanize paint**
	External Surface	**External Surfaces:** COIL COATING system RAL **9002 Off-white** ready painted Galvanized Steel
	Other metal components	Galvanized construction is not painted.

2/3

PANEL SYSTEM CONTAINER TECHNICAL SPECIFICATIONS

External Walls Film Coated Painted Galvanized Steel
Internal Walls Film Coated Painted Galvanized Steel

ELECTRICAL and TELEPHONE INSTALLATIONS Surface mounted			**(2000 Watt, 220 Volt, 50 Hz.),**
	Cable		Socket and Line sorties 3X2.5 mm² NYM, With surface mounted cable-ducts, Lighting lines and sorties 2X1.5 mm² NYM, With surface mounted cable-ducts,
			Telephone cable 2x2 , With surface mounted cable-ducts,
	Lighting fixtures	Normal areas	**Globe Fixtures** – Lighting lamps -
		Wet areas Above external door	Globe – IP 44,
	Electrical Sockets, Switches		**Surface mounted**
	Fuses, fuse boxes		W automat Fuses
			Fuse boxes
			3 pcs AC installation is included,
	Telephone sockets		(available at quantity in compliance with layout plan.)
	Distribution line connections		**To the thermoplastic switch and telephone boxes, by the Orderer.**

LIFTING SYSTEM	Loading and unloading operation should be carried outb yconnecting equal-distance ropes to the lifting plates, mounted on the two long sides, with locks. The cabins are for single-story uses.

obeikandl.com

Country	Name	Ownership Libya	Activity
Guinea	Societe Arabe Libyo Guineenne pour le developpement et agro industriel (SALGUIDA)	75%	50 % ownership in real estate company SGS 50 % ownership in fruit producing NBT
Liberia	LAFICO - Liberia	100%	66 % ownership Pan African Real Estate corporation Rubber factory
Mali	LAAICO - Mali	100%	Hotel de L'Amitie in Bamako Shareholder in National Tobacco Company SONATAM
Burkina Faso	LAAICO		Societe pour l'Investissement et Commerce (SALIC) Residential Building in Ouagadougou (Outage 2000)
Ghana	Libyan Arab Holding Company (GLAHCO)	66%	Glahco Hotels & Tourism Development Company Ltd. Owns the Golden Tulip Hotel in Accra rated 4 star having 234 rooms and 16 studio apartments. The company is also planning to purchase Kumasi Hotel located in Kumasi city. Ghana Groceries Ltd. Owns a super market in down town Accra Ghana - Libyan Arab Agricultural Company Ltd. Owns agricultural farm of 3426 Ha. planted with fruit trees like mangos, lemons --etc in Asigetoli located 115 km from the capital city Accra. The company invested in irrigation and agricultural equipment.
Togo	Societe Togolaise Arabe Libyenne (SATAL)	100%	Poultry Farm
Benin	Societe Nouvelle Africaine des Industries des fruits et legumes (SONAIFEL)	51%	Industry LAAICO is also studying the possibility of investing in mining and other sectors .
Niger	Societe Nigerienne des Telecommunications (SONITEL)	51% LAAICO & strategic partner	Telecommunications The purchase of a parcel of land of 6017 M2 . The purchase of Kollo farm of 50 hectares. LAAICO is in the process of establishing an administrative, commercial, residential building complex in Niamey
Tchad	LAFICO Tchad	100 % LAAICO	Industrial, hotels and real estate, owns a mineral water plant, garment factory. The company is currently constructing a 5 star 200-room hotel in N'djamena and an administrative, commercial, residential complex.
Central African Republic	Compagnie Centrafricaine des Mines (Cocamines)	50 % LAAICO	Diamond mining LAAICO owns a hotel in the capital city of Bangui which is still under construction to be rated 4 star
Gabon	Libyan Foreign Investment Company (LAFICO - Gabon)	100 % LAAICO	The company has a forestry concession of 400,000 hectares seeking to utilize it on asound economical basis while protecting the environment.
Congo	Societe Congolaise Arab Libyenne du Bois (SOCALIB)	100% LAAICO	The company owns a forest concession of 506,000 ha and a sawmill plant producing furniture and carpenter wood. Marketed throughout the world . the company produces annually 60,000 m3 of loga. 36,000 m3 of furniture & carpenter wood is produced annually types of wood produced: Ayous, Sapelli, Sipo, Afromosia
Democratic Republic of Congo	LAAICO	nil	LAAICO is a shareholder in Oryx Natural Resources a mining company whose present activity is diamond mining in the Democratic Republic of Congo.
Uganda	Lake Victoria Hotel Co.	100%	The company owns and manages the Lake Victoria Hotel in Entebbe. Plans are underway to renovate the hotel and upgrade it to a 4 star standard
Rwanda	Societe Mixte Rwando-Arabe Libyenne de Promotion Hoteliere et Touristique au Rwanda (SOPROTEL)	60% LAAICO	The company owns the 4 star Hotel Novotel Umubano located in Kigali , with 100 rooms including 10 Junior and 5 presidential suites. Managed by Accor.
Ethiopia	Ethio-Libyan Joint Agricultural Company (ELACO)	49%	Shareholder in a mineral water factory. LAFICO-ETHIOPIA seeks to expand in food processing projects and other sectors.
Zambia	LAFICO	100%	The company owns a residential complex of 52 first class villas built on an area of 8 ha in Lusaka
Zimbabwe	LAFICO	100%	shares in Rainbow Tourism Group
South Africa	LAAICO	100%	The company owns the 5-star Michelangelo Hotel having 242 rooms located in Johannesburg. Owns 40% of Legacy Hotel Holdings which manages and participates in another chain of hotels, namely: 1- Portswood –102 Rooms. 2- Kwa Maritane-80 Rooms 3- Beku Rurig-76 Rooms. 4- Commodore-232 Rooms. 5- Cheodore 10 Rooms. 6- owns a land of (41865q m) to be exploited with private partner to construct a 33 stories tower block.
Madagascar	LAAICO	49%	Poultry Farm, Real Estate & Tourism
Islamic Republic of Comoros	LAAICO	55%	shareholding in (COMCELL) telecommunications company working in the field of mobile telephones

ESDF	Ownership	Country

1. AL-INMA HOLDING CO. FOR CONSTRUCTION AND REAL ESTATE DEVELOPMENTS

Subsidiary of the AL-INMAA Construction & real - estate Holdings Industry

Libyana free zone	100%
Libyan Co. for international investments	100%
Libyan investment holding Co.	24%
Al-Diona real estate investment Co.	50%
El-Tadamon real estate investment Co.	52.50%
Sarrabeeng Libya for contractors	35%
Dirkas Libya for contractors JV	35%
Seambles Libya for infra structure	35%

2. AL-INMA HOLDING CO. FOR INDUSTRIAL INVESTMENTS

Subsidiary of the AL-INMAA Investment Holdings Industry

Company Name	Contribute
Mechanic & electric Industrial co.	100%
Mediterranean Sea co. for minerals formation	100%
National co. for milk and forges	98%
Al-INMA co. for vegetarian oils	96%
Al-INMA co Pipes manufacturing	95%
Al-INMA co. for Engineering Industries	95%
Al-INMA Co. for wires and Cables	95%
AL-INMA co. for medicines and medical necessities manufacturing	93%
Libyan Tobacco co.	94%
Al-INMA co. for pipes manufacturing	85%
African Cement factory	40%
Libya joint-venture co. for cables manufacturing	40%
Al-Khilo cement co.	32%
ABC –ATNI co. for beverages manufacturing	30%
Italacement co. for cement manufacturing	50%
Joint-venture Libyan co. for cement manufacturing	42%
Arabia Glass Factory	40%
International co. for beverages manufacturing	22%

3. AL-INMA HOLDING CO. FOR SERVICES INVESTMENTS

Subsidiary of the AL-INMAA Investment Holdings service

AL-INMA Co. for construction Materials	100%
AL-INMA Co. for the importation of transportation and technical services	100%
AL-INMA Co. for Medicines and Medical necessities	97%
AL-INMA Co. for the importation foods	94.6
Libya Insurance Co.	60%
AL-RAHILA Co. For Petroleum service	55%
Al Wahaida Aviation Co.	45%
Petroleum Aviation Co.	42%
International Co. for services & technology	40%
Libyan Co. for investment & Operation of Health Amenities	35%
Nasion Co. for maritime transportation	32%
Libyan-African holding Co. for Aviation	30%
Libyan Health Insurance Co.	25%
Fast roads Co.	19%
Alkhazra Co. for water and waste services	60%
Libyan Co. for environment Services	52%
Arabic Co. for GAS distribution	50%
Financial Silton libya join-venture Co.	50%
AL-INMA Co. for advanced Medical Services	55%
Gulf of Sirt Co. for GAS projects	55%
Mediterranean Sea Co. for Water Desalination	40%

4. AL-INMA HOLDING COMPANY FOR TOURISM INVESTMENT

Subsidiary of the AL-INMAA Tourism Holdings Industry

DAR Co. for Tourism Development and Investment.	100%
International Co. for Investment Services	100%
ALMAGRAB ALARABI Village (Almagrab Alarabi Alkabir Co.)	100%
Libyan Emirates Holdings Co.	100%
Al-Jabal Al Akhdar Co. for Tourism Development and Investment	100%
Gulf Co. for Tourism Development and Investment	100%
AIRORDI Co. for Tourism Investment	100%
Al-Nasr Al Khams Co. for Tourism Development & Investment	100%
Al-Rahat Co. for Tourism Development & Investment	100%
Alliba Almutahida for Tourism Investment	100%
Al-Dharaia Co. for Tourism Investment	5%
Perrosco –Libya Co. for Tourism Investment	45%
Al-Wadian Co. for Tourism Investment	30%
Libyan company for preparation & urban development.	100%

obeikandl.com

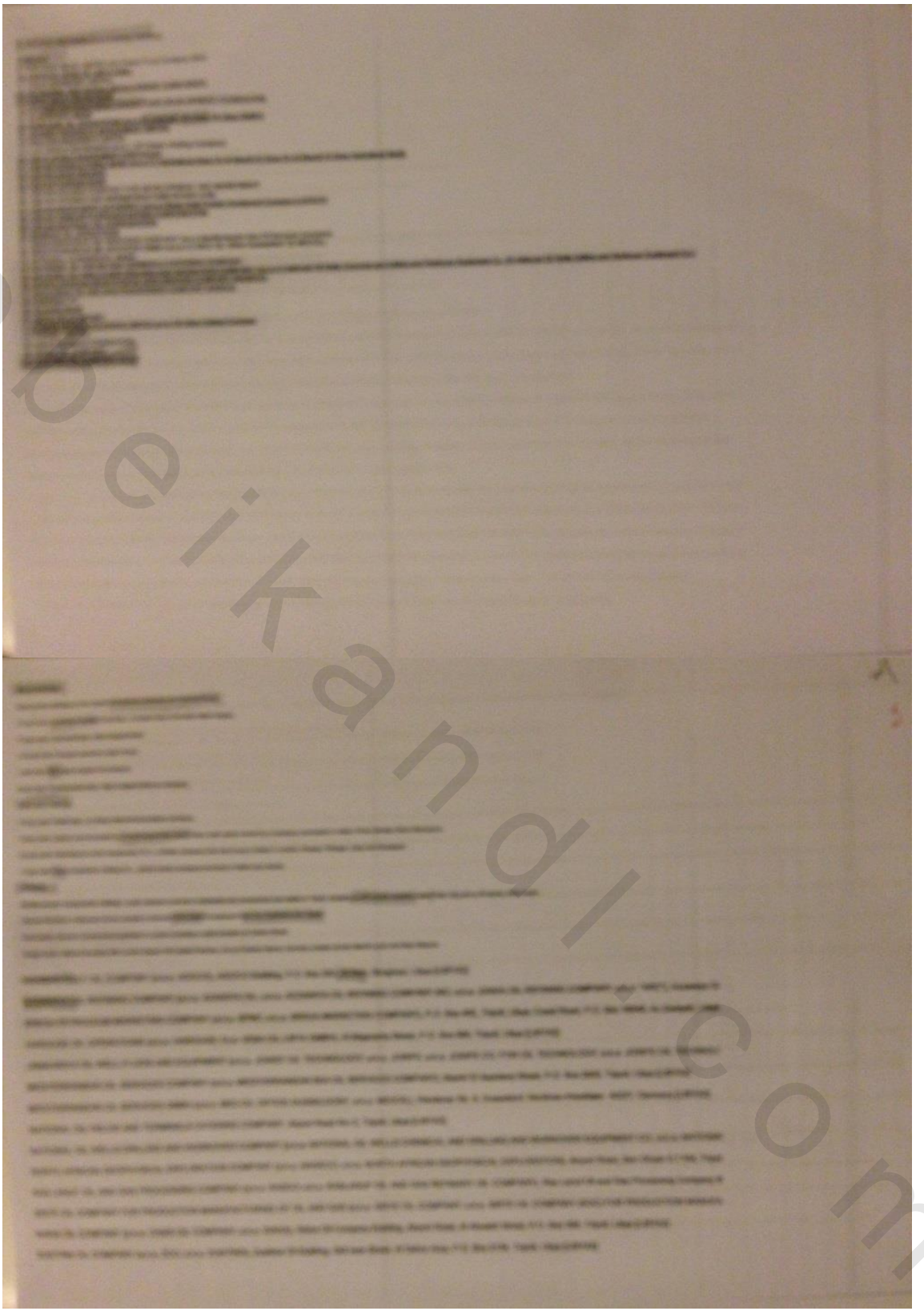

obeikandl.com

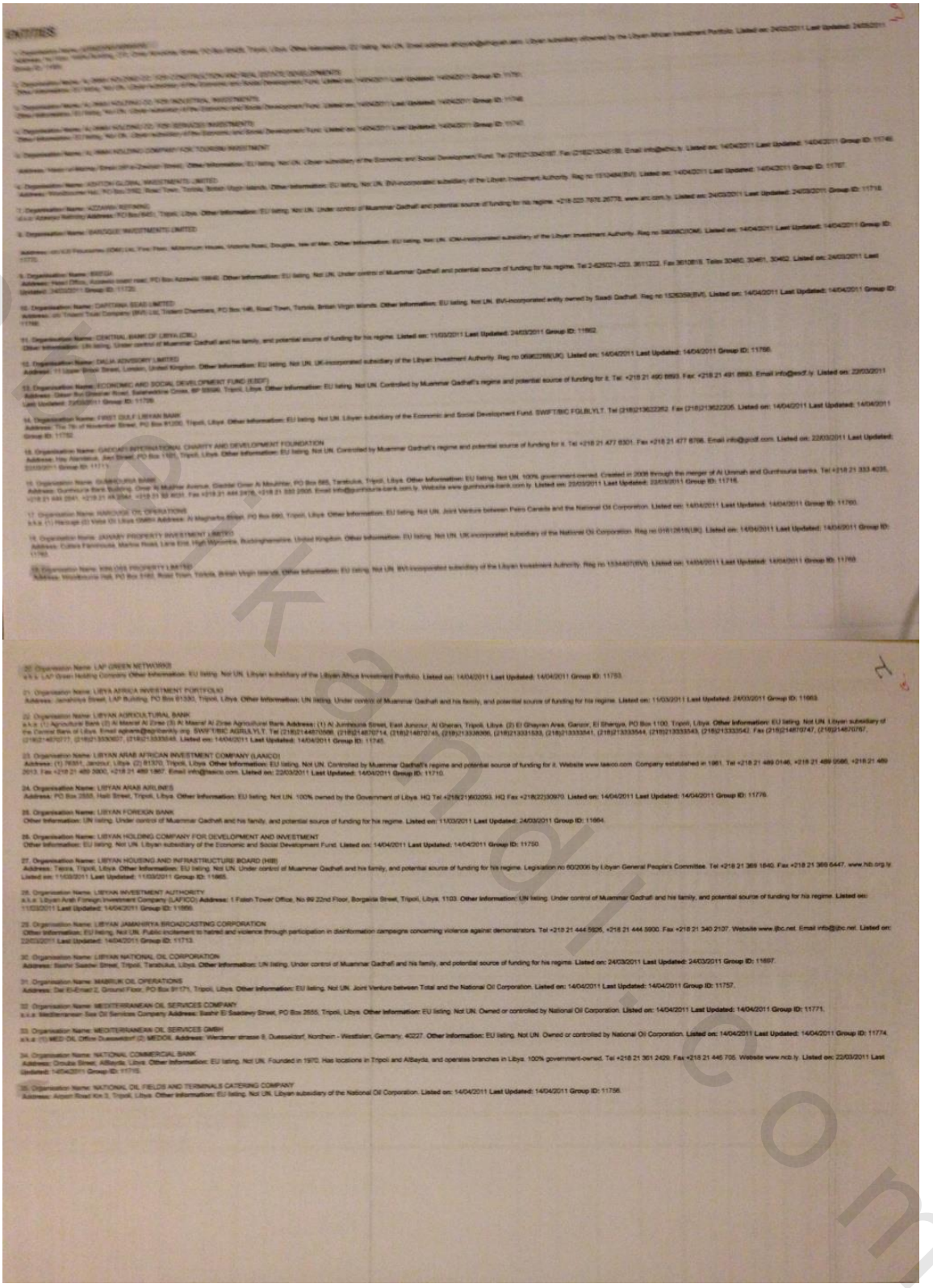

ENTITIES

1. Organisation Name: LIBYAN-MORROCAN JOINT COMPANY
Address: No.1004, Hadda Building, 12th Floor, Sharia Al-Jumhouria, Sirte, P.O.Box 934(0), Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Non UN. Email address africom@africom.com. Libyan subsidiary of/owned by the Libyan African Investment Portfolio. Listed on: 24/03/2011 Last Updated: 24/03/2011 Group ID: 11761

2. Organisation Name: AL-MAHA HOLDING CO. FOR CONSTRUCTION AND REAL ESTATE DEVELOPMENTS
Other Information: EU listing. Non UN. Libyan subsidiary of the Economic and Social Development Fund. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11761

3. Organisation Name: AL-MAHA HOLDING CO. FOR INDUSTRIAL INVESTMENTS
Other Information: EU listing. Non UN. Libyan subsidiary of the Economic and Social Development Fund. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11746

4. Organisation Name: AL-MAHA HOLDING CO. FOR SERVICES INVESTMENTS
Other Information: EU listing. Non UN. Libyan subsidiary of the Economic and Social Development Fund. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11747

5. Organisation Name: AL-MAHA HOLDING COMPANY FOR TOURISM INVESTMENT
Address: Hasan al-Warraq Street, Off 9 al-Zawiyah Street. Other Information: EU listing. Non UN. Libyan subsidiary of the Economic and Social Development Fund. Tel (218)(21)3340187. Fax (218)(21)3340188. Email info@almaha.ly. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11748

6. Organisation Name: ASHTON GLOBAL INVESTMENTS, LIMITED
Address: Woodbourne Hall, PO Box 3162, Road Town, Tortola, British Virgin Islands. Other Information: EU listing. Non UN. BVI-incorporated subsidiary of the Libyan Investment Authority. Reg no 1512484(BVI). Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11767

7. Organisation Name: AZZAWIA REFINING
a.k.a.: Azawiya Refining Address: PO Box 5641, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Non UN. Under control of Muammar Qadhafi and potential source of funding for his regime. +218 025 7676 26778, www.arc.com.ly. Listed on: 24/03/2011 Last Updated: 24/03/2011 Group ID: 11718

8. Organisation Name: BARQUE INVESTMENTS LIMITED
Address: c/o LCD Fiduciaries (IOM) Ltd., First Floor, Millennium House, Victoria Road, Douglas, Isle of Man. Other Information: EU listing. Non UN. IOM-incorporated subsidiary of the Libyan Investment Authority. Reg no 58036C(IOM). Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11770

9. Organisation Name: BIDDA
Address: Head Office, Jamahiria coast road, PO Box Azzawia 19640. Other Information: EU listing. Non UN. Under control of Muammar Qadhafi and potential source of funding for his regime. Tel 2-625021-023, 3611222, Fax 3610818, Telex 30460, 30461, 30462. Listed on: 24/03/2011 Last Updated: 24/03/2011 Group ID: 11720

10. Organisation Name: CAPTAIN SEAS LIMITED
Address: c/o Trident Trust Company (BVI) Ltd, Trident Chambers, PO Box 146, Road Town, Tortola, British Virgin Islands. Other Information: EU listing. Not UN. BVI-incorporated entity owned by Saadi Qadhafi. Reg no 1526359(BVI). Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11766

11. Organisation Name: CENTRAL BANK OF LIBYA (CBL)
Other Information: UN listing. Under control of Muammar Qadhafi and his family, and potential source of funding for his regime. Listed on: 11/03/2011 Last Updated: 24/03/2011 Group ID: 11662

12. Organisation Name: DALIA ADVISORY LIMITED
Address: 11 Upper Brook Street, London, United Kingdom. Other Information: EU listing. Not UN. UK-incorporated subsidiary of the Libyan Investment Authority. Reg no 06962288(UK). Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11755

13. Organisation Name: ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT FUND (ESDF)
Address: Dakar Bab Bhahar Road, Salaheddine Cross, BP 93506, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Controlled by Muammar Qadhafi's regime and potential source of funding for it. Tel: +218 21 490 8893. Fax: +218 21 491 8893. Email info@esdf.ly. Listed on: 22/03/2011 Last Updated: 22/03/2011 Group ID: 11726

14. Organisation Name: FIRST GULF LIBYAN BANK
Address: The 7th of November Street, PO Box 91200, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Libyan subsidiary of the Economic and Social Development Fund. SWIFT/BIC FGLBLYLT. Tel (218)(21)3622200. Fax (218)(21)3622205. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11752

15. Organisation Name: GADDAFI INTERNATIONAL CHARITY AND DEVELOPMENT FOUNDATION
Address: Hay Alandalous, Ain Zara, PO Box 1101, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Controlled by Muammar Qadhafi's regime and potential source of funding for it. Tel +218 21 477 8301. Fax +218 21 477 8786. Email info@gicdf.com. Listed on: 22/03/2011 Last Updated: 22/03/2011 Group ID: 11711

16. Organisation Name: GUMHOURIA BANK
Address: Gumhouria Bank Building, Omar Al Mukhtar Avenue, Gaddal Omar Al Moukthar, PO Box 885, Tarabulus, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. 100% government-owned. Created in 2008 through the merger of Al Ummah and Gumhouria banks. Tel +218 21 333 4035, +218 21 444 2041, +218 21 48 2047, +218 21 92 4031. Fax +218 21 444 2478, +218 21 333 2505. Email info@gumhouria-bank.com.ly. Website www.gumhouria-bank.com.ly. Listed on: 25/03/2011 Last Updated: 22/03/2011 Group ID: 11716

17. Organisation Name: HARCOURT OIL OPERATIONS
a.k.a. (1) Harcourt (2) Vale Oil Libya GMBH Address: Al Magharba Street, PO Box 680, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Joint Venture between Petro Canada and the National Oil Corporation. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11760

18. Organisation Name: JADARY PROPERTY INVESTMENT LIMITED
Address: Cullins Farmhouse, Marlins Road, Lane End, High Wycombe, Buckinghamshire, United Kingdom. Other Information: EU listing. Not UN. UK-incorporated subsidiary of the National Oil Corporation. Reg no 01812515(UK). Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11763

19. Organisation Name: KINLOSS PROPERTY LIMITED
Address: Woodbourne Hall, PO Box 3162, Road Town, Tortola, British Virgin Islands. Other Information: EU listing. Not UN. BVI-incorporated subsidiary of the Libyan Investment Authority. Reg no 1534407(BVI). Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11769

20. Organisation Name: LAP GREEN NETWORK
a.k.a. LAP Green Holding Company Other Information: EU listing. Not UN. Libyan subsidiary of the Libyan Africa Investment Portfolio. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11753

21. Organisation Name: LIBYA AFRICA INVESTMENT PORTFOLIO
Address: Jamahiriya Street, LAP Building, PO Box 91330, Tripoli, Libya. Other Information: UN listing. Under control of Muammar Qadhafi and his family, and potential source of funding for his regime. Listed on: 11/03/2011 Last Updated: 24/03/2011 Group ID: 11663

22. Organisation Name: LIBYAN AGRICULTURAL BANK
a.k.a. (1) Agricultural Bank (2) Al Masraf Al Zeraa (3) Al Masraf Al Zeraa Agricultural Bank Address: (1) Al Jumhouria Street, East Junzour, Al Gheran, Tripoli, Libya. (2) El Ghayran Area, Garjour, El Sharqya, PO Box 1100, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Libyan subsidiary of the Central Bank of Libya. Email agbank@agribankly.org. SWIFT/BIC AGRILYLT. Tel (218)(21)4870566, (218)(21)4870714, (218)(21)4870745, (218)(21)3338066, (218)(21)3331533, (218)(21)3333541, (218)(21)3333544, (218)(21)3333543, (218)(21)3333542. Fax (218)(21)4870747, (218)(21)4870767, (218)(21)4870777, (218)(21)3330027, (218)(21)3330548. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11745

23. Organisation Name: LIBYAN ARAB AFRICAN INVESTMENT COMPANY (LAAICO)
Address: (1) 76351, Janzour, Libya (2) 81370, Tripoli, Libya Other Information: EU listing, Not UN. Controlled by Muammar Qadhafi's regime and potential source of funding for it. Website www.laaico.com. Company established in 1981. Tel +218 21 489 0146, +218 21 489 0586, +218 21 489 2013. Fax +218 21 489 3800, +218 21 489 1867. Email info@laaico.com. Listed on: 22/03/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11710

24. Organisation Name: LIBYAN ARAB AIRLINES
Address: PO Box 2555, Hall Street, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. 100% owned by the Government of Libya. HQ Tel +218(21)602093. HQ Fax +218(32)30970. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11776

25. Organisation Name: LIBYAN FOREIGN BANK
Other Information: UN listing. Under control of Muammar Qadhafi and his family, and potential source of funding for his regime. Listed on: 11/03/2011 Last Updated: 24/03/2011 Group ID: 11664

26. Organisation Name: LIBYAN HOLDING COMPANY FOR DEVELOPMENT AND INVESTMENT
Other Information: EU listing. Not UN. Libyan subsidiary of the Economic and Social Development Fund. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11750

27. Organisation Name: LIBYAN HOUSING AND INFRASTRUCTURE BOARD (HIB)
Address: Tajura, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Under control of Muammar Qadhafi and his family, and potential source of funding for his regime. Legislation no 60/2006 by Libyan General People's Committee. Tel +218 21 369 1640. Fax +218 21 369 6447. www.hib.org.ly Listed on: 11/03/2011 Last Updated: 11/03/2011 Group ID: 11665

28. Organisation Name: LIBYAN INVESTMENT AUTHORITY
a.k.a: Libyan Arab Foreign Investment Company (LAFICO) Address: 1 Fallen Tower Office, No.9/ 22nd Floor, Borgaida Street, Tripoli, Libya, 1103. Other Information: UN listing. Under control of Muammar Qadhafi and his family, and potential source of funding for his regime. Listed on: 11/03/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11666

29. Organisation Name: LIBYAN JAMAHIRYA BROADCASTING CORPORATION
Other Information: EU listing. Not UN. Public incitement to hatred and violence through participation in disinformation campaigns concerning violence against demonstrators. Tel +218 21 444 5926, +218 21 444 5900. Fax +218 21 340 2107. Website www.jbc.net. Email info@jbc.net. Listed on: 22/03/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11713

30. Organisation Name: LIBYAN NATIONAL OIL CORPORATION
Address: Bashir Saadaw Street, Tripoli, Tarabulus, Libya. Other Information: UN listing. Under control of Muammar Qadhafi and his family, and potential source of funding for his regime. Listed on: 24/03/2011 Last Updated: 24/03/2011 Group ID: 11697

31. Organisation Name: MABRUK OIL OPERATIONS
Address: Dat El-Emad 2, Ground Floor, PO Box 91171, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Joint Venture between Total and the National Oil Corporation. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11757

32. Organisation Name: MEDITERRANEAN OIL SERVICES COMPANY
a.k.a: Mediterranean Sea Oil Services Company Address: Bashir El Saadawy Street, PO Box 2655, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Owned or controlled by National Oil Corporation. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11771

33. Organisation Name: MEDITERRANEAN OIL SERVICES GMBH
a.k.a: (1) MED OIL Office Duesseldorf (2) MEDOIL Address: Werdener strasse 9, Duesseldorf, Nordhein - Westfalen, Germany, 40227. Other Information: EU listing. Not UN. Owned or controlled by National Oil Corporation. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11774

34. Organisation Name: NATIONAL COMMERCIAL BANK
Address: Omoba Street, Alfateha, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Founded in 1970. Has locations in Tripoli and AlBayda, and operates branches in Libya. 100% government-owned. Tel +218 21 361 2429. Fax +218 21 445 705. Website www.ncb.ly. Listed on: 22/03/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11715

35. Organisation Name: NATIONAL OIL FIELDS AND TERMINALS CATERING COMPANY
Address: Airport Road Km 3, Tripoli, Libya. Other Information: EU listing. Not UN. Libyan subsidiary of the National Oil Corporation. Listed on: 14/04/2011 Last Updated: 14/04/2011 Group ID: 11756

Orbat Analysis.com

f

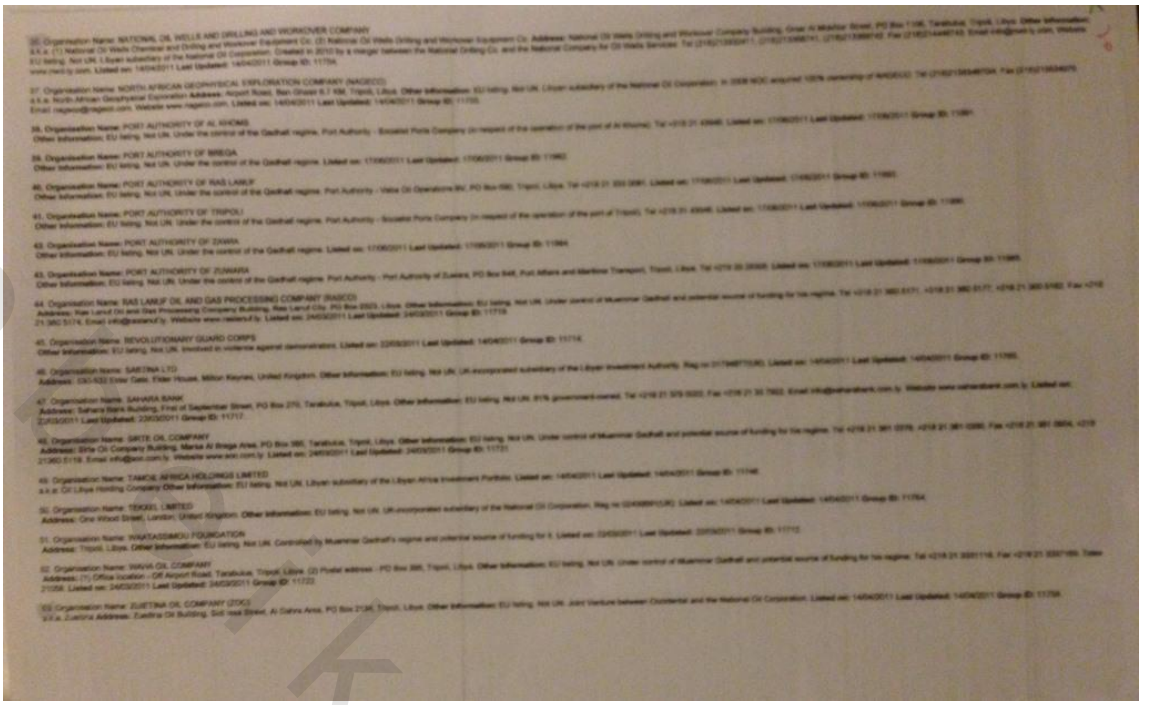

شركة الاتحاد العربى للنقل البرى
والسياحة
سوبر چيت
Super Jet
الماطة
محرم بك
تاريخ السفر: 24-04-2015
ميعاد السفر: 15:45
رقم المقعد: 16
2015 هـ
40 L.E.
580039
580039
مع تمنياتنا لكم برحلة سعيدة
على السادة الركاب التأكد من ميعاد السفر وتاريخ السفر
ذهاب فقط
احجز تذكرتك ومقعدك للسفر من الإنترنت
Superjet.mot.gov.eg
شاملة الضريبة

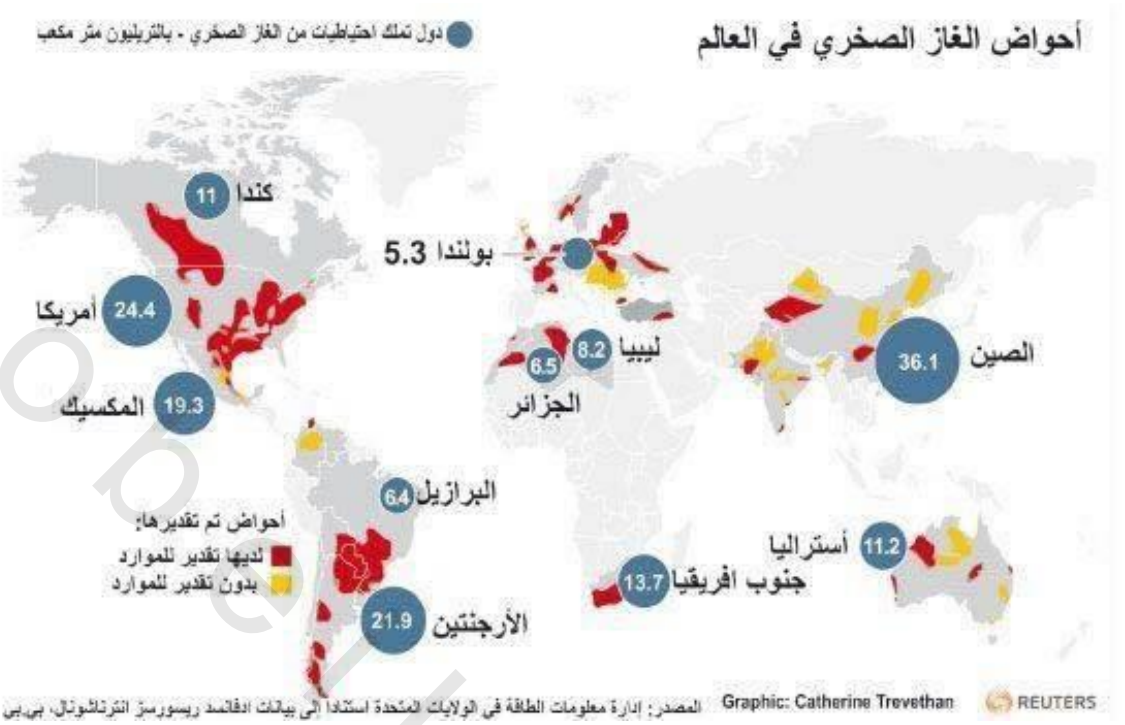

openkandl.com

خريطة تبين كميات المياه الجوفية فى قارة أفريقيا

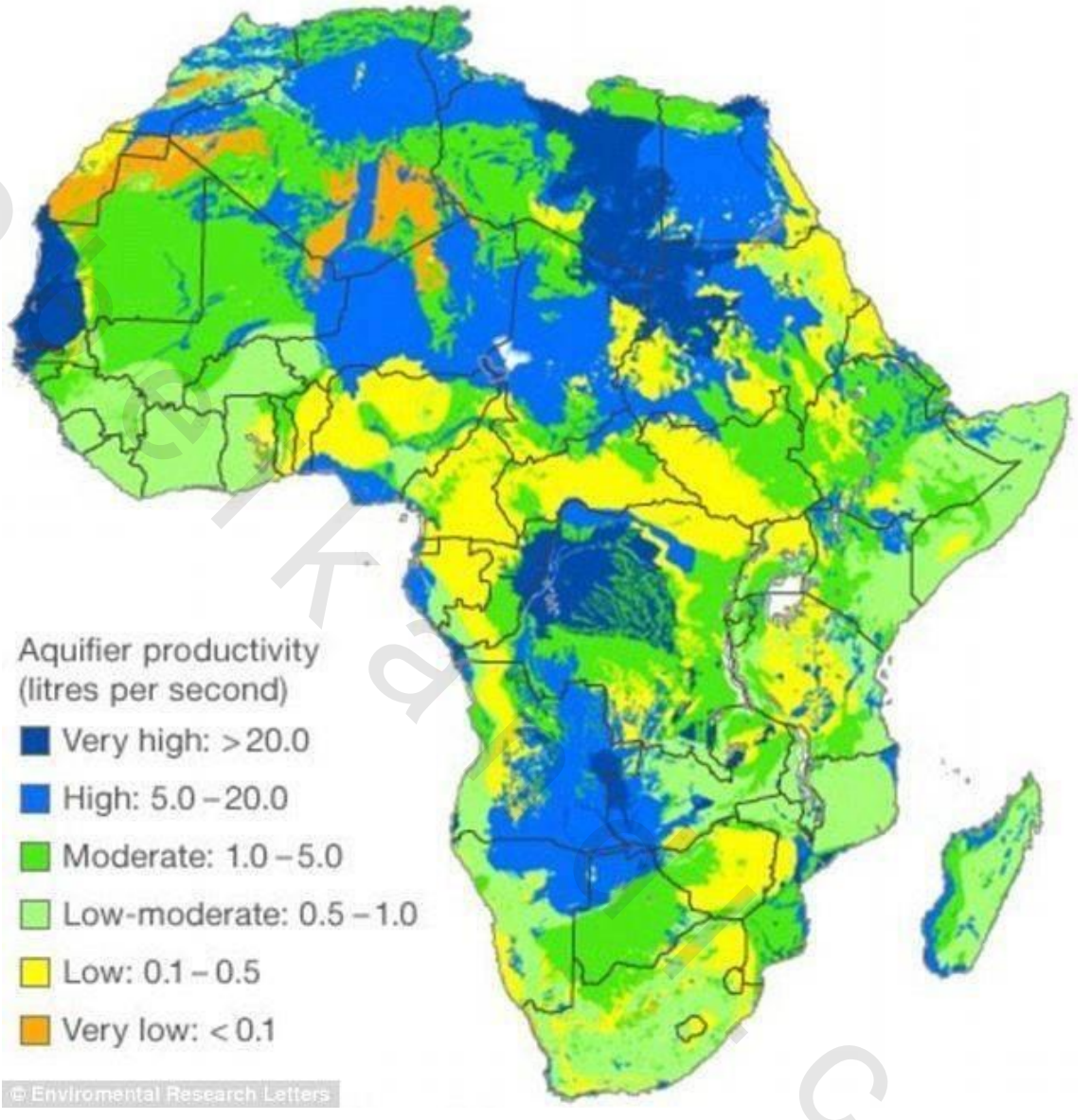

Olevka.com

ذاكرة الوطن
ذاكرة الوطن
الجزء الأول ($2.99)
الجزء الثاني ($2.99)
الجزء الثالث ($2.99)
الجزء الرابع ($2.99)
الجزء الخامس ($2.99)
Important Pointers in Libya's Modern History
1882 - 2011
Indicateurs Importants Dans L'Histoire Modern de la Libye
1882 - 2011
المقاومة في ليبيا
www.obeikandl.com
www.ethraadl.com
العبيكان الرقمية
Obeikan
Digital Library
Windows
android

«الأهرام» و«أغاخان» فى مهمة لإنقاذ مسجد «المارداني»

المارداني عانى الإهمال طويلا

كتب ـ حنان حجاج ومحمد عبدالمعطى ورنا جوهر: فى محاولة لتدارك الإهمال الذى أصاب مسجد المارداني، كما أصاب العديد من معالمنا التاريخية، حصلت «الأهرام» على عدة وعود مؤكدة بإنهاء الحالة المزرية التى وصل إليها المسجد خلال عامين.

«الأهرام» نجحت فى الاتفاق مع مؤسسة «أغاخان» على توفير التمويل اللازم لترميم المسجد، وتبذل جهودا أخرى لاستعادة الأجزاء والحشوات المسروقة منذ عام ٢٠١٢.

ويعد مسجد المارداني بمنطقة الدرب الأحمر من أروع مساجد العصر المملوكي، وفى الوقت نفسه، يمثل صورة صارخة من صور الإهمال الشديد الذى جعله عبر سنوات عرضة لسرقة محتوياته وحشواته الصدفية النادرة، وسقوط قبة ميضاته الخشبية.

وطوال هذه السنوات، كما يؤكد السعيد حلمى مدير آثار منطقة الدرب الأحمر، لم تحرك وزارة الأوقاف ساكنا، وكأنها ليست مسئولة عن المساجد وتوفير التمويل اللازم لأعمال الصيانة لها.

من ناحية أخري، يبدأ الأسبوع المقبل ترميم مشروع مبنى مشيخة الأزهر، وذلك بعد أن وافقت اللجنة الدائمة للآثار الإسلامية والقبطية على المشروع المقدم من إحدى الشركات، فى إطار منحة مقدمة من السعودية لترميم الجامع الأزهر.

[تفاصيل أخرى ص ١٤ و٢٢]

أسعار السلع للمواطنين وتوفير فرص عمل للشباب والتعاون فى حفر الآبار اللازمة لمشروع

والثالث مع وزارة الزراعة لمد منافذ وزارة التموين بمنتجات المزارع السمكية التابعة للزراعة

ووافق مجلس الوزراء على تعاقد الشركة القابضة لكهرباء مصر مع شركة سيمنس العالمية وشركائها

ملتزمة قانونيا بمحددات الحد الأقصى للأجور والذى لا تتجاوز ٤٣ الف جنيه شهريا.

الدفعة الأخيرة تصل ٣٠ يونيو

٢٣٠ أتوبيسا من المنحة الإماراتية فى شوارع العاصمة

كتب ـ عبد الهادى تمام وهشام زكى:

تسلمت محافظة القاهرة أمس ٢٣٠ أتوبيس نقل عام جديدا بساحة القلعة بحضور الدكتور جلال سعيد محافظ القاهرة ونوابه الأربعة كدفعة ثانية من العقد الموقع لتوريد ٦٠٠ أتوبيس خدمة شاقة والمقدمة كمنحة من حكومة الإمارات لتطوير أسطول هيئة النقل العام بالقاهرة بقيمة إجمالية ٥٥٠ مليون جنيه على أن تورد الدفعة الثالثة والأخيرة ١٧٠ اتوبيسًا مع نهاية الشهر المقبل.

وقال الدكتور جلال سعيد، محافظ القاهرة إن هذه الدفعة الجديدة والتى تضم عددًا من الحافلات تم توريدها وتصنيعها من أبوظبى مباشرة بدولة الإمارات ومميزة باللون الأحمر، والنصف الآخر من الأتوبيسات تم تصنيعها محليا بمعرفة شركة عبور وهى مميزة باللون الأزرق، وذلك فى إطار الخطة التى تنتهجها المحافظة والحكومة فى دعم منظومة النقل العام ومضاعفة وتحديث أسطول الهيئة بعد أن توقف تدعيمه منذ عام ٢٠٠٨.

The Ministry of Housing, Utilities

حتى نتمكن شركة المياه من أداء دورها وقال رئيس لصرف صحى القرى بتكلفة ٢,٧ مليار جنيه.

قطار معلق يربط أكتوبر وزايد بالقاهرة والجيزة

مدبولى : ١٧ محطة على مرحلتين .. وبدء التنفيذ فى يناير بتكلفة ١,٥ مليار دولار

■ نموذج للقطار المعلق

أعلن د. مصطفى مدبولى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن التحالف الفائز بتنفيذ القطار المعلق الذى سيربط مدينتى ٦ أكتوبر والشيخ زايد بالقاهرة والجيزة، وقال أن التحالف المصرى - الكندى العالمى سيقوم بتنفيذ خط قطار معلق «مونوريل» بتكلفة تقديرية ١,٥ مليار دولار من خلال قرض تقوم هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بسداده على ١٤ عاما على أن يبدأ التنفيذ فى يناير ٢٠١٦ ولمدة ٣٠ شهرا.

وكشف وزير الإسكان - خلال اجتماعه مع المهندس هانى عازر مستشار رئيس الوزراء للنقل - أنه تمت الموافقة على العرض المالى والفنى للتحالف العالمى المصرى والذى تمثله شركة «بومباردير» الكندية العالمية والتى نفذت العديد من المشروعات المماثلة فى ١٨ دولة من بينها الولايات المتحدة وإسبانيا وألمانيا وكندا وإيطاليا والبرتغال والسعودية وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة، بجانب شركتى المقاولون العرب وأوراسكوم.. وأضاف أن خط القطار المعلق «المونوريل» سيربط بين مدينتى ٦ أكتوبر والشيخ زايد بالقاهرة والجيزة، وسيكون هناك ١٢ محطة فى المرحلة الأولى و٥ محطات فى المرحلة الثانية والتى ستربط أكتوبر وزايد بالقاهرة من خلال محور روض الفرج والجارى تنفيذه حاليا. لتصل إجمالى محطات المونوريل إلى ١٧ محطة.. وأكد أن القطار المعلق من المقرر أن يخدم الأحياء السكنية لمدينتى ٦ أكتوبر والشيخ زايد بالإضافة إلى المدينة الصناعية فى أكتوبر.

■ محمود غنيم

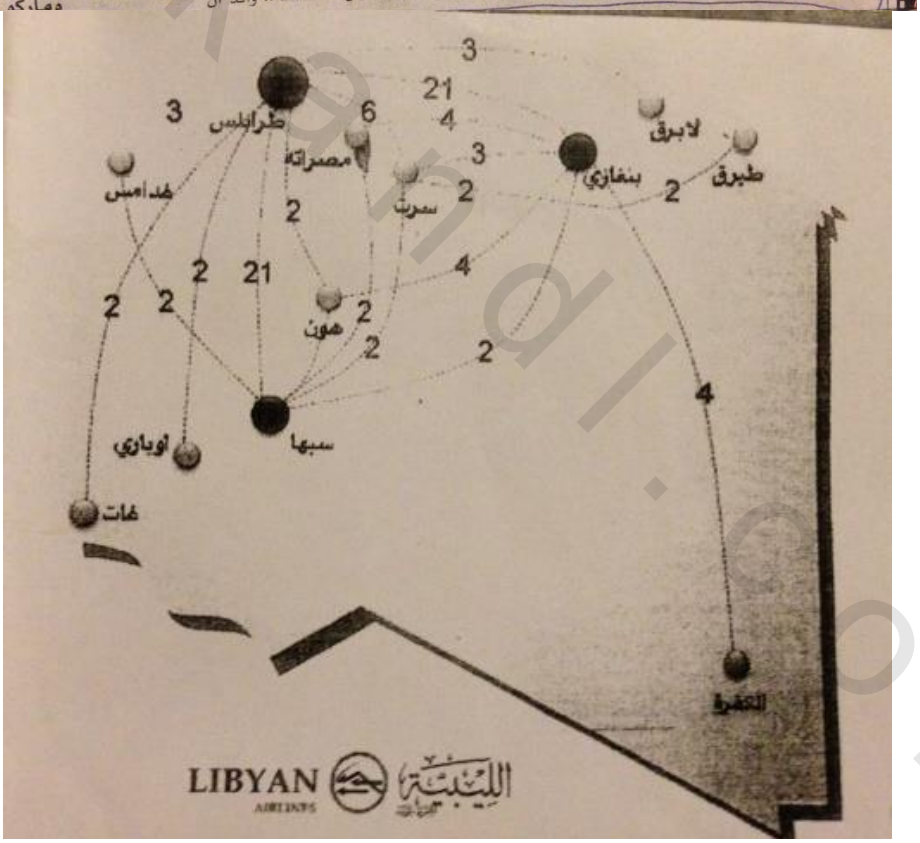

١٣

رئيس بنك التنمية الإفريقى :

٧٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات الطاقة بمصر

أبيدجان - من سارة العيسوى:

أكد الرئيس الايفوارى حسن اوتارا رئيس دولة الكوت دى فوار ان القارة الافريقية كلها تواجه موجات من الارهاب والتطرف باشكال مختلفة ومواجهة هذا الارهاب لا يمكن ان تتم بالسلاح فقط ولكن يجب ان يتواكب معها محاربه الفقر والقضاء على البطاله وتوفير سبل معيشه أفضل للشباب.

وقال فى الجلسة الافتتاحية لاعمال اجتماعات بنك التنمية الافريقى بابيدجان ان افريقيا تمتلك امكانيات هائله من القوى البشرية والقدرات والموارد الطبيعية يجب ان يتم توظيفها جميعا للاسراع بنمو اقتصاديات دول القارة وتحقيق تطلعات المواطنين.

من ناحية أخرى أكد دونالد كابروكا رئيس بنك التنمية الافريقى أن البنك يدعم عملية الإصلاح والنمو للاقتصاد المصرى والإجراءات التى يتم اتخاذها للنهوض بالاقتصاد ،مشيرا إلى أن البنك رفع حجم تمويله للمشروعات فى مصر هذا العام لتصل إلى نصف مليار دولار ومن المتوقع زيادة التمويل بعد الانتهاء من وضع الاستراتيجية الخاصة بالتعاون بين البنك ومصر للسنوات الأربع المقبلة. واشار الى ان البنك طرح فى المؤتمر الاقتصادى بشرم الشيخ رؤيته لدعم قطاع الطاقه ودعم المشروعات فى هذا القطاع الحيوى للاقتصاد وأعلن عن تخصيص ٧٠٠ مليون دولار لدعم مشروعات الطاقه ونأمل ان يصل هذا الرقم الى مليار دولار قريبا.

واشار فى تصريحات خاصة لـ الأهرام على هامش ختام اليوم الأول لاجتماعات البنك بالعاصمة أبيدجان إلى أهمية الاندماج بين اقتصاديات دول القارة الافريقية لتحقيق زيادة فى الاستثمارات وخلق مزيد من فرص العمل والحد من نسب البطالة المرتفعة ، مؤكدا أن علاقة البنك بمصر قوية وجيدة وان مصر تعتبر ثانى اكبر

وبالفعل تم فى الايام الماضية تمويل مشروع تطوير مطار شرم الشيخ بقيمة مائة وأربعين مليون دولار

وقال إن مصر تعتبر من أكبر الدول التى تم توجيه تمويل لمشروعات الطاقه بها من جانب البنك وذلك للمساهمة فى حل مشكلة الطاقة التى تعانى منها مصر ومنها مشروع توليد الكهرباء من الرياح فى منطقه خليج السويس بالشراكة بين القطاع الخاص والعام ومشروع دمنهور للغاز والبنزين إلى جانب عدة مشروعات يتم دراستها حاليا ،مؤكدا أن مشكلة الطاقة فى مصر ليست مجرد مشكلة تمويل ولكن مشكلة ادارة وتحرير لهذا القطاع بحيث تستطيع الشركات الخاصة المساهمة فى العمل به وزيادة حجم الطاقة المنتجة لتلبى احتياجات البلاد.

جانب من اللقاء

واشار دانيل كابلان دوكان رئيس الوزراء الايفوارى إلى أهمية توفير المناخ الآمن لنمو الاقتصاد وجذب الاستثمار إلى دول القارة الافريقية مشيرا إلى أن دول شمال افريقيا تشهد زيادة جيدة فى معدلات النمو ، ودور القطاع الخاص فى القارة الافريقية والذى يعتبر الدافع الرئيسى للاقتصاد وكذلك تحدث عن تطور مناخ الاعمال فى افريقيا وازالة العديد من القيود التى كانت تحد من زيادة الاستثمارات فى دول القارة خاصة التركيز على تطوير مجالى الصحة والتعليم.

واشار ايودى دسلا كبير اقتصاديى وكالة التنمية التابعة للامم المتحدة إلى حدوث تطور واضح فى مجال التنمية البشرية بالقارة الافريقية ولكن هذا التحسن لايزال بطيئا وغير كاف ،كذلك لاتزال عملية التنمية البشرية متفاوتة بشكل كبير بين دول القارة الافريقية ومن المهم خلال السنوات المقبلة التركيز على معالجة العوائق والحواجز التى تقف أمام الاسراع بمعدلات

بالسفن الحربية والطائرات المقاتلة على السواحل الليبية..

هل تتجاوز أوروبا «الخطوط الحمراء» لمواجهة الهجرة غير الشرعية؟

بعد ان تفاقمت الظاهرة بشكل لا يحتمل، وبعد تكرار حوادث الغرق وآخرها الحادثة المأسوية التى أودت بحياة حوالى ٨٠٠ شخص وهم يحاولون عبور المتوسط بحثا عن مستقبل لهم على الجانب الآخر من العالم الشهر الماضى، بدأ المجتمع الدولى التحرك لمواجهة الهجرة غير الشرعية موجها بوصلة تفكيره لاتجاه جديد أثار العديد من الجدل. يتبلور هذا التوجه الجديد فى "عسكرة" المواجهة مع هذه الظاهرة المتفاقمة التى باتت تهدد البعد الديموغرافى والاقتصادى لدول الغرب. فقد اتخذ الاتحاد الاوربى مؤخراً قرارا بنشر سفن حربية وطائرات مقاتلة فى المياه الاقليمية الليبية وذلك بهدف رصد وتفتيش، ثم تدمير السفن المسئولة عن نقل المهاجرين وتسليمهم الى مصير مجهول فى عرض البحر. هذا القرار الذى تحفظت عليه الحكومة الليبية المعترف بها فى طبرق يثير الكثير من الجدل حول مدى جدواه وما يتمتع به من شرعية وتأثير على الوضع فى هذه المنطقة "الملتهبة".. وهذا ما نحاول الاجابة عليه فى هذا الملف.

من لم يمت غرقا.. مات بالسلاح

الى أى مدى يمكن ان يمثل قرار الاتحاد الاوروبى نشر مقاتلات وسفن حربية قرابة سواحل ليبيا، انتهاكا لسيادة البلاد؟ وتحت أى غطاء شرعى سيتم ذلك؟ وهل هذا الاجراء كاف لإنهاء أزمة الهجرة غير الشرعية؟ كل هذه اسئلة تثور فى الأذهان بعد كشف الاتحاد عن خطة مفصلة من ٣ مراحل تحمل اسم يوناف فور ميد" (EU Navfor Med) لمواجهة الظاهرة المقلقة، بل وتحديد موعد انطلاقها فى

ايضاً بسبب تحفظ روسيا التى تمتلك حق الفيتو. وما لم يتمكن الاتحاد من الحصول على هذا الغطاء الشرعى ستصبح خطته "عرجاء" لانه لن يتمكن الا من تنفيذ المرحلة الاولى منها فقط والتى تتضمن زيادة الدوريات فى المياه الدولية لمعرفة الطرق التى يستخدمها المهربون وجمع المعلومات الاستخبارتية. اما المرحلتان الثانية والثالثة فسيتعثر تنفيذهما دون موافقة المجتمع الدولى، وكذلك الدول التى ستنتهك

البحر اوعلى السواحل لابد وان يستتبعه رد وهوالأمر الذى يضع اللاجئين الأبرياء على خط النار بين الاثنين ويعرض حياتهم لخطر ربما أكبر من الغرق. واذا كانت أوروبا تتبنى هذه العملية تحت زعم مواجهة "أزمة انسانية" تتمثل فى غرق الاف الأبرياء سنويا فى البحر، فإنها بذلك تعرض حياة عدد أكبر منهم للخطر وبدلا من الموت غرقا سيموتون بالسلاح، أو يبقون رهينة الفوضى والعنف والارهاب فى ليبيا.

من هنا ترى صحيفة نيويورك تايمز ان الخطة

هانى النقراشى الخبير العالمى فى الطاقة لـ«الأهرام»:

الأمل فى الشمس

وقود أبدى يكفى الاحتياجات المحلية من الكهرباء والتصدير

حوار - سهير هدايت

■ نبحث عن طاقة لتحلية ٧٥ مليار متر مياه عام ٢٠٥٠

■ المفاعلات النووية غير كافية لتلبية الزيادة الآن

مندوبة الأهرام مع النقراشى خلال الحوار

المحاور الرئيسية للمؤتمر الذى سيعقد برعاية رئاسة الاركان العامة للجيش الليبي

تحت شعار

الارتقاء بالقضاء العسكري والعبور الآمن في ليبيا الجديده

1 – تأسيس قضاء عسكري مؤهل ومستقل .

أ – قضاء عسكري مستقل .

ب – قانون نظام قضاء عسكري جديد .

2 –اعادة النظر في قانوني الاجراءات والعقوبات العسكريه .

أ – قانون العقوبات العسكري .

ب – قانون الاجراءات الجنائية العسكري .

3 – معايير تطبيق الشريعة الاسلامية السمحاء والقانون الدولى الانساني على المحتجزين في الحالة الليبية .

أ – احكام البغي في الشريعة الاسلامية .

ب – جرائم الحرب والاتفاقيات الدولية والحد الادني لمعاملة المحتجزين .

4 – العدالة الانتقالية ومراحل تطبيقها (العبور الآمن) .

أ – قراءه للقانون رقم (4) 2012 بشان العدالة الانتقالية .

ب – جهود لجان المصالحه .

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

The Major themes of the conference:

Upgrading Military Justice and Safe Passage of New Libya:

Sponsored by the Chief of Staff of the Libyan Army

1- The Establishment of a Qualified and Independent Military Justice
   a. Independent Military Justice
   b. A new law of Military Justice
2- Reviewing the laws of Military Penal and Procedural Codes
   a. The Military Penal Law
   b. The Military Procedural Law
3- The Criteria for the application of Islamic Law and International Human Law on the detainees in Libya
   a. Rules of Oppression in Islamic Law
   b. War Crimes and International Conventions; The minimum level of treatment of the detainees
4- Transitional Justice and the Steps of its application (the safe passage):
   a. Reading Law No. (4) of 2012 regarding Transitional Justice
   b. The Efforts of Reconciliation Committees.

The Conference Preparation Committee

onlykandil.com

مذكرة ثانية حول القاهرة في ٢٠١٥/٢/٥

النصب التذكاري ليوم ٩ أغسطس ١٩٤٠

مبادرة: الواقع.. والطموح

بالكيلو ٩ بمنطقة الهرم – القاهرة

أولاً: مشروع تزيين وتجميل النصب التذكاري:

سبق إعداد مذكرة أولية بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤ حول هذا المشروع من قبل المجموعة المهتمة بمشروع النصب التذكاري لتأسيس الجيش الوطني الليبي يوم ٩ أغسطس ١٩٤٠ بمنطقة أبو رواش بالهرم، ومرفق بها المستندات والوثائق والصور الخاصة بالمشروع، بما فيها الرسم الهندسي المقترح للحديقة واسوارها وممراتها.

علماً بأن الأرض لكامل المشروع تبلغ (عشرة آلاف فدان) (٤٢ ألف متر مربع) تم استقطاع جزء منها لتوسيع الطريق الصحراوي ، القاهرة – الاسكندرية للمنفعة العامة، وستقوم الدولة المصرية بالتعويض عنها بمساحة مماثلة بالقرب من مساحة النصب .

وكلفة هذا الجزء من المشروع تقدر باثنين مليون جنيهاً مصرياً تقريباً.

ثانياً: مشروع الجزء الاستثماري للمشروع التابع للنصب التذكاري:

أ- يقام علي المساحة الخلفية لحديقة النصب التذكاري الواقعة بين المساحة المخصصة للنصب وحدود أرض شركة "نيوجيزة" التي تقوم بإستثمار الأرض المجاورة، بعد تحديد مساحتها وأبعادها، وبما يبعد بمسافة (٥٠م) خمسين متراً عن الطريق العام الواقع أمام النصب.

ب- أو يقام علي المساحة البديلة التي ستخصص فيما بعد عوضاً عن المساحة المنزوعة من أصل مساحة الأرض المخصصة للنصب وقدرها(١٠)

عشرة افدنة، والتي تبعد (٣٥) كيلومتر عن الأرض المقام عليها النصب، مع تخصيص حافلة مجانية تربط بين الموقعين لتسهيل حركة الناس الزائرين.

جـ- المنشآت المقترحة في هذا الجزء:

١-فندق سياحي(٣ أو ٤ نجوم) بمرافقه الكاملة.

٢-كافيتريا بشرفة صيفية وشتوية.

٣-قاعة متحف لحفظ أسماء وصور ووثائق تأسيس الجيش الوطني الليبي عام ١٩٤٠.

٤-موقف سيارات.

٥-مبني مدرسة ليبية خاصة أو عامة.

٦-مبني مقر للجالية الليبية بمصر.

وجميع تلك المباني تقام علي أسس استثمارية تجارية حديثة طبقاً لعقود B.O.T للمقاولات والاستثمار: بمعني قيام المستثمر المصري أو الليبي (أو المشترك) بتوقيع عقد استثمار بالأرض والمنشآت المقامة عليها مع الحكومة الليبية/ السفارة الليبية المالكة والمنتفعة بالأرض، لحسابه الخاص لمدة(١٥ أو ٢٠ سنة)، ثم يقوم بتسليمها إلي الطرف الأول (الحكومة الليبية أو السفارة الليبية بالقاهرة).

وبهذه الطريقة نكون قد حققنا أكثر من هدف وطني علي أكثر من صعيد دون أن تتحمل خزانة الدولة الليبية أي أعباء مالية. وبإمكان تمويل المشروع من قبل البنوك التي تشارك فيها ليبيا بجزء من رأس مالها.

والله المستعان ومن الله التوفيق،،،

المجموعة المهتمة بمشروع النصب التذكاري

لتأسيس الجيش الوطني الليبي يوم ٩ أغسطس ١٩٤٠

القاهرة